AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: Tel: +251-115- 517 700 Fax: +251-115- 517844 / 5182523
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية والثلاثون

22–26 يناير 2018

أديس أبابا، إثيوبيا

EX.CL/1061(XXXII)

الأصل: إنجليزي

التقرير السنوي
عن أنشطة الاتحاد الأفريقي وأجهزته

جدول المحتويات

الجزء ألف: أبرز أنشطة الاتحاد 1

مقدمة 1

الأحداث البارزة لعام 2017 2

اجتماعات أجهزة صنع السياسة في عام 2017 8

الاستعدادات للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018–2022 10

الجزء باء: تقرير عن أنشطة المفوضية وأجهزة الاتحاد ووكالاته المتخصصة 11

النتيجة 1 : الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحكم، السلم والاستقرار 11

الناتج 1: بناء القدرة على منع النزاعات وإدارتها والاستجابة لها وبناء السلام 11

الناتج 2: تيسير مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في بناء السلام ومنع النزاعات والإنعاش والتنمية في فترة ما بعد النزاعات . 20

الناتج 3: تعزيز آليات إعادة الإعمار وبناء السلام في فترة ما بعد النزاعات 21

الناتج 4: تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية 24

الناتج 5: تعزيز الصكوك القانونية والقيم المشتركة، استناداً إلى الصكوك الأفريقية والعالمية 26

الناتج 6: تعزيز قدرة أفريقيا على تنسيق الأوضاع الإنسانية والاستجابة إليها وحماية المدنيين في مناطق النزاعات والكوارث 44

النتيجة 2: الإنتاج الزراعي، والمعالجة الزراعية، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية 45

الناتج 1: تقديم الدعم لعملية تنفيذ الدول الأعضاء للبرامج ذات الأولوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بما في ذلك الموارد الحيوانية كأداة لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية للأغذية والتغذية، والقضاء على الجوع والحد من الفقر 45

الناتج 2: تيسير تنفيذ البرامج ذات الأولوية بشأن البيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ 51

النتيجة 3: التنمية الاقتصادية الشاملة، والبنية التحتية والتصنيع والتجارة 63

الناتج 1: صياغة أطر السياسات العامة التمكينية من أجل التنمية الشاملة والترويج لها، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التنفيذ. 63

الناتج 2: تسهيل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا 64

الناتج 3: تعزيز وصول غالبية السكان الأفريقيين إلى خدمات الطاقة الحديثة 65

الناتج 4: تسهيل السياسات والمعايير الرامية إلى تعزيز التكامل القاري 68

الناتج رقم 5: تطوير وتعزيز سياسات تسهيل التجارة والإجراءات الجمركية وتيسير مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية. 74

الناتج رقم 6: تطوير وتعزيز سياسات مشاركة القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال 78

الناتج رقم 7: تشجيع ودعم النساء والشباب والمعاقين على تنظيم المشاريع 79

الناتج رقم 8: وضع سياسات للاستغلال المستدام للموارد المعدنية والموارد الأخرى وتعزيزها 80

النتيجة رقم 2: التعليم والصحة للجميع 83

الناتج رقم 1: تعزيز الاستراتيجية الأفريقية للصحة 83

الناتج 2: وضع استراتيجيات للنهوض بالتعليم الجيد وتنمية المهارات والخدمات، ولا سيما لصالح النساء والشباب وترويجها 88

الناتج 3: تصميم السياسات والبرامج الاستراتيجية للاستثمار في العلوم والبحوث والابتكار وتعزيزها لتعزيز القدرة التنافسية لأفريقيا على الصعيد العالمي 94

الناتج 4: تعزيز إطار الضمان الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة 98

النتيجة 5: تعبئة الموارد وتمويل الاتحاد 114

الناتج 1: تحقيق مفوضية وأجهزة مستدامة ماليا وقابلة للاستمرار 114

الناتج 2: تمويل الاتحاد الأفريقي 118

النتيجة 6: بناء اتحاد للشعوب 123

الناتج 1: إعادة تحديد العلامة التجارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وتحقيق التواصل الفعال وزيادة الرؤية. 123

الناتج 2: تحسين مشاركة أصحاب المصلحة في الأجندة الأفريقية المنفذة، التي تعكس التنوع الثقافي واللغوي، وتحسين المشاركة المتساوية للنساء والشباب والفئات الضعيفة. 126

النتيجة 7: التطوير المؤسسي والإصلاحات 130

الناتج 1: تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي 130

الناتج 2: تعزيز العلاقات مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاستراتيجيين 135

الجزء جيم: أفريقيا والعالم 146

الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي 146

التعددية والشراكات الاستراتيجية 146

بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة 154

بعثة الاتحاد الأفريقي الدائم في جنيف 157

بعثة الاتحاد الأفريقي الدائمة في بروكسل 160

بعثة الاتحاد الأفريقي التمثيلية لدى الولايات المتحدة 162

بعثة الاتحاد الأفريقي الدائمة لدى جامعة الدول العربية..... 163

مكتب الاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي في ليلونجوي 163

الخاتمة: مجالات التركيز لعام 2018 165

التوصيات والمسائل التي ينبغي اتخاذ قرارات بشأنها 165

توقعات الأولويات لعام 2018 166

الجزء ألف: أبرز أنشطة الاتحاد

مقدمة

1. يشرفني، نيابة عن المفوضية والأجهزة والوكالات المتخصصة للاتحاد الأفريقي، أن أقدم التقرير السنوي عن أنشطة الاتحاد وأجهزته للفترة من يناير إلى ديسمبر 2017، عملا بمقرر المجلس التنفيذي رقم EX.Cl./Dec.943 (XXX) الصادر في يناير 2017.
2. بما أن هذا هو تقريري الأول بصفتي رئيس المفوضية، أود أن أعرب عن امتناني للمفوضية السابقة، ولا سيما لرئيستها الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، على ما حققته من إنجازات استثنائية خلال فترة ولايتها، حيث تشكل الأساس لأنشطة الاتحاد والمفوضية التي أتشرف برئاستها منذ مارس 2017.
3. بادئ ذي بدء، أود أن أذكر أنه، منذ أن توليتُ منصبي، استرشدت بأجندة الاتحاد الطموحة (أجندة 2063) التي حددت بالفعل خارطة طريقنا صوب أفريقيا موحدة ومتكاملة تنعم بالسلام والازدهار. وإنني أدرك أيضا التحديات التي تواجه مفوضيتنا التي يتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف والتطلعات المحددة خلال فترة ولايتها. وتتمثل المساهمة المتوقعة من ولايتنا التي تمتد حتى عام 2021 في الالتزام بحزم بكفاءة وفعالية هذه المفوضية، استنادا إلى أولويات خطة التنفيذ العشرية الأولى وأهداف الخطة المتوسطة الأجل للفتر 2018–2023، التي يجري تقديمها للقمة الحالية.
4. وكوسيلة للتصدي للتحديات العاجلة، التزمتُ بشكل كامل وبالتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء والشركاء الاستراتيجيين وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بتنفيذ مشروعنا الرائد: "إسكات الأسلحة بحلول عام 2020". وقد تم التعهد بعدة الالتزامات في هذا الصدد، بما في ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في نيويورك في 19 سبتمبر 2017، فضلا عن شركاء آخرين وذلك لتوحيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمات في هذه المناطق.
5. تدرك المفوضية تمام الإدراك أنه دون إحلال السلم والأمن في القارة، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة وهي أيضا أولوية بالنسبة لأفريقيا. وكما نعلم جميعا، لا يمكن تحقيق السلام بدون التنمية والعكس بالعكس. إن إحلال السلام أيضا مقترن بأولوية الحكم الديمقراطي الذي قد يؤدي غيابه أيضا إلى تعريض وتيرة التنمية المستدامة للخطر.

6. وفي السياق ذاته، يعتبر التكامل الإقليمي عنصرا أساسيا في حشد الموارد من أجل التنمية المستدامة. ولهذا السبب، تم بذل جهود هائلة خلال الفترة قيد الاستعراض للضغط من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في وقت مبكر إلى جانب سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي وذلك بالاشتراك مع فخامة السيد الرئيس مامودو إيسوفو. وقد قامت المفوضية أيضا بتشجيع تنفيذ المشاريع الرئيسية الأخرى، بما فيها المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والطاقة والزراعة والبيئة والتصنيع والتحول الاجتماعي والاقتصادي والصحة والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر.

7. وقد سعت المفوضية أيضا إلى دعم عملية الإصلاح استنادا إلى مقرر المؤتمر ذي الصلة. وقد أنشأتُ وحدة تنفيذ الإصلاح في مكتبي لمتابعة جميع المسائل المثارة في المقرر وسنقدم تقريرا كاملا عن الأنشطة التي تم القيام بها تحت القيادة القيمة للرئيس بول كاجامي وبالتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

8. إنّ المفوضية عازمة على التفاعل مع الدول الأعضاء ولا سيما لجنة الممثلين الدائمين التي عقدنا معها خلوة مثمرة جدا في ديسمبر 2017 في القاهرة، مصر، من أجل تحسين أساليب عملنا على جميع المستويات وكذلك إجراء استعراض شامل للشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع أجندة 2063.

الأحداث البارزة لعام 2017

9. في 2017، بينت النسبة التي ساهمت بها الدول الأعضاء مقابل الشركاء في الميزانية أنه يتم إحراز تقدم نحو الاعتماد المالي على الذات بشكل كبير وأن الاتحاد يسير على الدرب الصحيح طبقا لمبادرة إصلاح الاتحاد الأفريقي "تمويل الاتحاد". وبالفعل، زادت مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية البرنامجية من 6% في 2016 إلى 15% في 2017، ومن المتوقع أن تصل إلى 37% في 2018. وغطت الدول الأعضاء 100% من الميزانية التشغيلية. وساهمت الدول الأعضاء بنسبة 45% لهدف العام الأول من صندوق السلام لعام 2017.

10. حققت الأنشطة التي تركز على تعميم أجندة 2063 تقدما مطردا. وحتى الآن، بدأت أربعون دولة عضوا إدراجها في قوانينها الوطنية. كما اكتسب تنفيذ البرامج والمشاريع الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية زخما على الرغم من عدم توازنها واكتمال العديد من الأهداف.

11. يصف التقرير بعض أوجه التقدم الملحوظة، بما في ذلك المجالات التالية:

1) أقرت اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل كلا من مشروع إطار رصد وتقييم أجندة 2063 ومشروع استراتيجية تعبئة الموارد المحلية. وأوصى الوزراء أجهزة صنع السياسة باعتمادها في قمة يناير 2018.

2) وفي الوقت الذي يجري فيه استكمال هذا التقرير، كانت إحدى وعشرون (21) دولة عضوا في مراحل مختلفة من تنفيذ مقرر كيجالي الصادر في يونيو 2016 بشأن تمويل الاتحاد بالموارد المتاحة ذاتيا. وهناك بضعة بلدان أخرى تعمل مع المفوضية لتقييم الآثار المترتبة على تنفيذ مقرر كيجالي في ضوء التزاماتها العالمية الأخرى.

3) تم إحراز تقدم ملموس في برنامج التكامل. فقد أكملت الدول الأعضاء المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية في ديسمبر 2017. وأجازت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية مشاريع الصكوك القانونية التي ستُقدَّم إلى أجهزة صنع السياسة لاعتمادها في قمة يناير 2018.

4) زاد أيضا عدد الدول الأعضاء التي تعهدت بتنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي حيث وصل الآن إلى ثلاث وعشرين (23) دولة.

5) بشأن حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي، سيُتاح مشروع البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا لكي تبحثه أجهزة صنع السياسة في قمة يناير 2018. وفي الوقت نفسه، اعتمدت ثماني دول أعضاء نظام منح تأشيرة لدى الوصول لمدة 30 يوما لجميع المواطنين الأفريقيين. وقد صدق رؤساء دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا في أكتوبر 2017 على اتفاق المجموعة بشأن حرية تنقل مواطنيها داخل دول المجموعة.

6) تم إحراز تقدم كبير أيضا في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأُكملت خطة العمل ذات الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بنقاط تبادل الإنترنت في ثلاث وثلاثين دولة عضوا. وأدى الدعم الفني والمالي المقدم من وكالة النيباد للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى إنجاز العديد من مشاريع البنية التحتية الإقليمية. وأتاح الدعم المالي المقدم من الحكومة الاتحادية الألمانية تعزيز القدرة الفنية لمواصلة تنفيذ مشاريع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

7) استمر التعاون بين المفوضية ووكالة النيباد، بينما واصلت المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقديم الدعم للدول الأعضاء في قطاعات النقل والطاقة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال لا الحصر. وتم تقديم الدعم أيضا إلى الدول الأعضاء لتيسير وضع سياسات تجارية وجمركية بما يتماشى مع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية.

8) تم تنفيذ عدة مشاريع متطورة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تفعيل اسم النطاق "دوت أفريكا"، والكشف عن مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية لأمن البنية التحتية لشبكة الإنترنت في أفريقيا أثناء القمة الأفريقية المعنية بالإنترنت التي اشترك في تنظيمها المفوضية ومجتمع الإنترنت في نيروبي من 30 مايو إلى 2 يونيو 2017.

12. في مجال السلم والاستقرار والحكم، أُحرز تقدم كبير في تفعيل المنظومة الأفريقية للحكم وتعزيز تآزره مع المنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وقد مكنت زيادة التنسيق بين المنظومتين، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الدول الأعضاء والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، الاتحاد الأفريقي من تحسين قدرته على معالجة قضايا السلم والاستقرار والانتخابات والحكم بصورة شاملة في العديد من الدول الأعضاء.

13. وتم إحراز تقدم كبير أيضا في وضع آليات لمنع النزاعات، بما في ذلك الإطار القاري الهيكلي لمنع النزاعات، وإطلاق شبكة الاتحاد الأفريقي للنساء الوسيطات والمصادقة على مشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود التي تنتظر الآن موافقة الأجهزة الأخرى لصنع السياسة. كما أصبحت آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة جاهزة للعمل بكامل طاقتها بعد شروعها في تنفيذ برنامج عملها. ويشكل تدشين القاعدة اللوجستية القارية للقوة الأفريقية الجاهزة في مدينة دوالا أيضا معلما بارزا في تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن.

14. واصلت القارة الأفريقية التصدي لمجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تداعيات التطورات الأمنية العالمية. لقد أخذ الإرهاب أبعادا أكبر وتوسّع جغرافيا، حيث شهد عام 2017 بعض أشد الهجمات الإرهابية فتكا في تاريخ القارة على الإطلاق. وردا على ذلك، تم اتخاذ إجراءات، عن طريق المفوضية والترتيبات الأمنية المحددة، لتقويض قدرة الجماعات الإرهابية والإجرامية في الصومال وحوض بحيرة تشاد ومنطقة وسط أفريقيا.

15. عقب اعتماد خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020 في أوائل عام 2017، ركزت أجهزة صنع السياسات تركيزا أكبر على مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخائر وتداولها والاتجار بها، حيث تُعتبر الأدوات الرئيسية والعناصر التمكينية للعنف في القارة. وفي هذا الصدد، عينت المفوضية السيد رمضان العمامرة من الجزائر ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لإسكات البنادق من أجل المضي قدما بالبرنامج. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إرادة سياسية قوية تدعمها جهود قوية من جانب الدول الأعضاء لمعالجة هذه المشكلة على نحو فعال ومستدام.

16. استمرت الجهود على مدار السنة للتعجيل بتنفيذ مقرر أجهزة صنع السياسة بشأن تعزيز وحماية الصكوك الأفريقية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والطفل. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التعاون من الدول الأعضاء لتعزيز هذه الصكوك وكذلك مع أجهزة الاتحاد الأفريقي المكلفة بتنفيذها.

17. تم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في بيئة سلمية وشفافة وحرة ونزيهة بشكل عام في القارة. وقامت المفوضية بإيفاد بعثات مراقبة قصيرة وطويلة الأمد إلى جميع الدول الأعضاء التي أجرت انتخابات خلال هذه السنة. وقدمت أيضا الدعم الفني للهيئات الوطنية لإدارة الانتخابات لمساعدتها على بناء القدرات ووضع استراتيجيات ملائمة لإدارة انتخابات سلمية وذات مصداقية.

18. تحسنت جودة الانتخابات ومصداقية نتائجهما بوجه عام في عام 2017. غير أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة، بما في ذلك النقص المستمر في التمويل الكافي من المصادر الوطنية والخلافات على نزاهة المؤسسات القضائية المسؤولة عن الفصل في المنازعات الانتخابية.

الجدول الأول: الانتخابات الرئيسية التي جرت في الدول الأعضاء في عام 2017

الرقم	الدولة العضو	الزعيم المنتخب	بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي
1	أنجولا	فخامة الرئيس جواو لورينسو	قصيرة المدى
2	الكونغو برازافيل	فخامة الرئيس دينيس ساسو – نغويسو	قصيرة المدى
3	غينيا الاستوائية	فخامة الرئيس تيودورو نغويما مباسوغو	قصيرة المدى
4	غامبيا	فخامة الرئيس أداما بارو	قصيرة المدى
5	كينيا	فخامة الرئيس أوهورو كينياتا	قصيرة وبعيدة المدى
6	ليسوتو	دولة رئيس الوزراء توم ثابان	قصيرة وبعيدة المدى
7	ليبيريا	فخامة الرئيس جورج وياه	قصيرة وبعيدة المدى
8	رواندا	فخامة الرئيس بول كاجامي	قصيرة المدى
9	الصومال	فخامة الرئيس محمد عبد الله محمد	قصيرة المدى

19. شارك شبابٌ من جميع أنحاء القارة في إطلاق موضوع عام 2017 *"تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"*. وقد ساهموا في إعداد **خارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن العائد الديموغرافي** التي قدموها إلى المؤتمر. ومن جانبها، شرعت الدول الأعضاء والمفوضية وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ العديد من الأنشطة خلال السنة، مما وفرت منبرا للشباب الأفريقيين لتبادل خبراتهم ومناقشة سبل زيادة مشاركتهم في عمل الاتحاد وفي تسخير العائد الديمغرافي. وعلى مستوى الدول الأعضاء، فإن بوروندي وجمهورية الكونغو وغانا وغينيا ونيجيريا هي فقط التي أطلقت موضوع السنة على الصعيد الوطني.

20. شهد عام 2017 أيضا تقدما كبيرا في عدد التصديقات على المعاهدات. وقد سُجلت ثمانية عشر توقيعا جديدا على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، وتم إيداع أربعين وثيقة جديدة من وثائق التصديق لدى المفوضية. كما أن المفوضية بصدد تسجيل عشر معاهدات لمنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة تمشيا مع المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وأُحرز تقدم أيضا في تنفيذ مقررات أجهزة صنع السياسة بشأن المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمة حسين حبري فضلا عن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

21. اكتسبت عملية تنفيذ إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الصادر في ملابو من قبل الدول الأعضاء زخما في عام 2017. وبالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والشركاء الفنيين الآخرين، سهّلت المفوضية إعداد التقرير الاستعراضي القاري الأول الذي يُقدم كل سنتين والذي أقرته اللجنة الفنية المتخصصة. وسيقدَّم التقرير إلى قمة يناير 2018.

22. وإضافة إلى التعاون مع الشباب بشأن موضوع السنة، قامت المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى بتنفيذ عدة أنشطة قطاعية فيما يتعلق بالحقوق في التعليم والصحة للجميع، ولا سيما للنساء والشباب والأشخاص الذين يعانون من إعاقات.

23. ولا يزال تعزيز التعاون مع القطاع الخاص يمثل أولوية استراتيجية للاتحاد الأفريقي. وعملت المفوضية مع مختلف الشركاء من القطاع الخاص على إنشاء مجلس الأعمال الأفريقي وعقدت أول حوار بشأن السياسة التجارية. وتُواصل الاتصالات أيضا مع غرف التجارة والصناعة الأفريقية. والهدف المتوخى في عام 2018 هو إنشاء مرصد التجارة البينية الأفريقية الذي سيكون بمثابة مستودع للمعلومات عن التجارة والصناعة في أفريقيا.

24. ولا تزال الهجرة غير القانونية للشباب الأفريقيين جرحا مفتوحا للقارة وهي تذكير صارخ بالضرورة الملحة لتجديد الجهود للتصدي للتحديات ذات الصلة بالعمالة والفرص. وفي أعقاب صدور إعلان المؤتمر بشأن الهجرة Assembly/AU/Decl.6(XXV)، راجعت المفوضية إطار سياسة الاتحاد الأفريقي في مجال الهجرة وأعدت مشروع خطة عمل أقرته لاحقا اللجنة الفنية المتخصصة ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، أقرت اللجان الفنية المتخصصة ذات الصلة مشروع البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص. وسيتم تقديمه إلى أجهزة صنع السياسة في قمة يناير 2018.

25. أجرت المفوضية استعراضا للسياسة الجنسانية الحالية تم اعتماده في 2009، وأعدت استراتيجية جديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيتم تقديمها إلى اللجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في 2018.

26. تنفيذا للالتزاماتها في إطار الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدمت الدول الأعضاء ثمانية وعشرين تقريرا خلال الفترة قيد البحث. وفيما يخص بروتوكول مابوتو، صدّقت تسع وثلاثون دولة عضوا عليه حتى اليوم.

27. تحقق حملة الاتحاد الأفريقي للقضاء على زواج الأطفال زخما. ففي 2017، أطلقت إحدى وعشرون دولة عضوا الحملة. وقامت بعض الدول الأعضاء بسن تشريعات ووضع آليات لحماية الفتيات وحظر زواج الأطفال.

28. فيما يخص حماية المجموعات الضعيفة الأخرى، أجازت اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المعاقين في أفريقيا. وسيتم تقديمه إلى أجهزة صنع السياسة لبحثه خلال قمة يناير 2018. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من التوقيعات والتصديقات على البروتوكول المتعلق بحقوق المسنين لدخوله حيز التنفيذ.

29. استمرت الجهود الرامية إلى تغيير صورة الاتحاد الأفريقي وتسليط مزيد من الضوء على عمله في القارة وفي أماكن أخرى. وشهد عام 2017 زيادة في تعاون المجتمع المدني مع الاتحاد الأفريقي، فضلا عن تحسّن تعامل الاتحاد الأفريقي مع المهجر الأفريقي. وقد أُطلقت مشاريع لدعم برامج المهجر في الدول الأعضاء وشبكات المهجر في منطقة البحر الكاريبي والخليج وأستراليا. وأنشأت المفوضية اللجنة التوجيهية لمنتدى الحوار بين الأديان كوسيلة لإشراك المجتمعات ذات المنطلقات الدينية في أفريقيا في أعمال الاتحاد. وإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشروع الموسوعة الأفريقية.

30. استمرت عملية الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي لتصل إلى مائة وعشر دول غير أفريقية ومنظمات دولية. واتَّخذت خطوات ملموسة لإصلاح إدارة الاتحاد الأفريقي للشراكات والقدرات المؤسسية للمفوضية على تنفيذ استراتيجية الشراكة الجديدة. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثات التمثيلية للاتحاد الافريقي تعزيز جهودها.

31. وإضافة إلى المبادرات المبينة في هذا التقرير والمتعلقة بالعلاقات بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، اجتمع رئيس المفوضية في يوليو وأغسطس ونوفمبر مع كبار المسؤولين التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. ويجري اتخاذ خطوات لضمان قدر أكبر من التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما يتمشى مع أجندة 2063.

اجتماعات أجهزة صنع السياسة في عام 2017

32. يسرت المفوضية، بصفتها أمانة الاتحاد الأفريقي، تنظيم الاجتماعات التالية لأجهزة صنع السياسة في عام 2017:

الجدول الثاني: الدورات العادية والاستثنائية للمؤتمر والمجلس التنفيذي

الرقم	القمة/الاجتماعات	التاريخ والمكان
1.	الدورة العادية الثامنة والعشرون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات	يناير 2017 مقر الاتحاد الأفريقي
2.	الدورة العادية الثلاثون للمجلس التنفيذي	يناير 2017 مقر الاتحاد الأفريقي
3.	الدورة العادية التاسعة والعشرون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات	يوليو 2017 مقر الاتحاد الأفريقي
4.	الدورة العادية الحادية والثلاثون للمجلس التنفيذي	يونيو –يوليو 2017 مقر الاتحاد الأفريقي
5.	الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي	أكتوبر 2017 مقر الاتحاد الأفريقي

1. إضافة إلى ذالك، يسرت المفوضية في 2017 تنظيم 36 اجتماعات التالية للجان الفنية المتخصصة:

الجدول الثالث: قائمة اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة

الرقم	اللجان الفنية المتخصصة	التاريخ والمكان
1	اللجنة الفنية المتخصصة للنقل العابر للقارات والبنية التحتية الأقاليمية والطاقة والسياحة – **إدارة البنية التحتية والطاقة**	13–17 مارس 2017 لومي، توجو
2	اللجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات – **إدارة الشؤون الاجتماعية**	20–24 مارس 2017 مقر الاتحاد الأفريقي
3	اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية –**إدارة الشؤون الاقتصادية**	23–28 مارس 2017 دكار، السنغال و 23–27 أكتوبر مقر الاتحاد الأفريقي
4	اللجنة الفنية المتخصصة للعمل والعمالة والتنمية الاجتماعية – **إدارة الشؤون الاجتماعية**	24–28 أبريل الجزائر العاصمة، الجزائر
5	اللجنة الفنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة – **إدارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا**	13–15 سبتمبر نيروبي، كينيا.
6	اللجنة الفنية المتخصصة للزراعة والمياه والتنمية الريفية والبيئة – **إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة**	2–6 أكتوبر 2017 مقر الاتحاد الأفريقي
7	اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا – **إدارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الشؤون السياسية**	16–21 أكتوبر 2017 كيجالي، رواندا
8	اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا –**إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا**	21–23 أكتوبر 2017 القاهرة، مصر
9	اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية –**مكتب المستشار القانوني**	6–15 نوفمبر 2017 مقر الاتحاد الأفريقي
10	اللجنة الفنية المتخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات –**إدارة المعلومات والاتصالات**	20–24 نوفمبر مقر الاتحاد الأفريقي
11	اللجنة الفرعية المتخصصة لمسائل الجنسين وتمكين المرأة –**مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية**	4 –8 ديسمبر 2017 مقر الاتحاد الأفريقي

33. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية في عام 2017 بتيسير عقد ستة وثلاثين اجتماعا للجنة الممثلين الدائمين وعقدت خلوتان (2) مشتركتانمع لجنة الممثلين الدائمين في ديسمبر 2017، أحدها حول طرق العمل والأخرى حول تقييم الشراكات الاستراتيجية.

كبار السن.

الاستعدادات للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018–2022

34. أتمت المفوضية وضع خطتها المتوسطة الأجل للفترة 2018–2022. وتُبذل الجهود حاليا لتوحيد الأطر الاستراتيجية للمفوضية وجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي والوكالات المتخصصة، فضلا عن إنفاذ النظم واللوائح الإدارية والمالية للاتحاد الأفريقي من جانب جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي.

35. شرعت المفوضية أيضا في عملية إضفاء الطابع المركزي على إدارة جميع الأموال الموجودة حاليا في مختلف الإدارات ووضع طرائق لضمان وضع جميع الأموال في صندوق واحد.

الجزء باء: تقرير عن أنشطة المفوضية وأجهزة الاتحاد ووكالاته المتخصصة

النتيجة 1 : الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحكم، السلم والاستقرار

1. تعزيز السلم والاستقرار والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها أساس التنمية ومجتمعات مستقرة.

النواتج:

- بناء القدرة على منع النزاعات وإدارتها والاستجابة لها وبناء السلام.
- تيسير مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني في بناء السلام ومنع النزاعات والإنعاش والتنمية في فترة ما بعد النزاعات
- تعزيز آليات إعادة الإعمار وبناء السلام في فترة ما بعد النزاعات
- تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية.
- تعزيز الصكوك القانونية والقيم المشتركة، استنادً إلى الصكوك الأفريقية والعالمية.
- تعزيز قدرة أفريقيا على تنسيق الأوضاع الإنسانية والاستجابة لها وحماية المدنيين في مناطق النزاعات والكوارث.

الناتج 1: بناء القدرة على منع النزاعات وإدارتها والاستجابة لها وبناء السلام

2. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت المفوضية تقدما كبيرا في تفعيل المنظومة الأفريقية للحكم وتعزيز تآزرها مع المنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وقد مكّنت زيادة التنسيق والتعاون بين المنظومتين الاتحاد الأفريقي من تعزيز قدرته على منع النزاعات والتخفيف من حدتها ومعالجة قضايا الحكم الديمقراطي في القارة بشكل أفضل.

3. وقد واصلت المنظومة الأفريقية للحكم التي يُتوخى أن تكون آلية لتشجيع الحوار بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تيسير تفاعل المواطنين مع الاتحاد الأفريقي عن طريق المنتدى التابع لها. وكانت منتديات تبادل التجارب المقارنة وتقاسم أفضل الممارسات ضمن الأدوات المستخدمة لتحسين الحكم الديمقراطي في القارة. وشملت هذه المحافل الحوار الرفيع

المستوى السنوي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم في أفريقيا والمناسبات التمهيدية لها فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على منابر التواصل الاجتماعي لضمان مشاركة المواطنين بشكل افتراضي. وقد تفاعلت المفوضية، عن طريق إدارة الشؤون السياسية التي تعمل كأمانة للمنظومة الأفريقية، مع نحو 78,300 متابع على "تويتر" وأجرت مناقشات مستمرة بشأن الحكم الديمقراطي في أفريقيا، لا سيما من خلال هاشتاغ #DGTrends

4. واضطلعت المفوضية أيضا بعدة أنشطة ترمي إلى تعزيز هياكل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وتحسين أساليب عملها. وخلال الاجتماعات النظامية للمنظومة الأفريقية للحكم التي عقدت في مايو – يونيو 2017، استعرض المشاركون خطة عمل المنظومة للفترة 2014 – 2016 وأجروا تقييما لإنجازاتها وتحدياتها وآفاق تعزيزها في المستقبل. وأيدوا أيضا مقترحات مقدمة من أمانة المنظومة لوضع خارطة طريق الفترة 2018–2020. وبالمثل، يُتوقع أن تؤيد هيئة المكتب الجديدة لمنتدى المنظومة التي انتخبت في عام 2017، هذه المقترحات وتعتمد المبدأ التوجيهي للتقييم الداخلي لتقارير الدول عن تنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم.

5. واستمرت الجهود الرامية إلى تفعيل آلية تقديم التقارير الحكومية بموجب الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وذلك بوضع خطوط توجيهية للاستعراض الداخلي للتقارير الأولية للدول الأطراف. وستبدأ عملية تقييم التقارير بمجرد إقرار المبادئ التوجيهية للاستعراض الداخلي. وفي الوقت نفسه، أصبحت جمهورية توجو أول دولة عضو تقدم تقريرها عن تنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. وتهنئ المفوضية حكومة توجو على هذا الإنجاز، وتشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها لإبداء التزامها بتعزيز المنظومة الأفريقية للحكم.

6. وسعيا لتعزيز التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم وإدراجه في القوانين الوطنية وتنفيذه والإبلاغ عنه، استعرض أعضاء منتدى المنظومة الأفريقية للحكم نتائج الدراسة المقارنة الأولى للميثاق والصكوك المماثلة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعملوا أيضا على وضع إطار عمل للتعاون بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ الميثاق على الصعيدين الإقليمي والقاري.

7. وفي إطار تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وضمان تآزرها مع المنظومة الأفريقية للحكم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، كثفت المفوضية من جهودها لإسكات البنادق بحلول عام

2020 طبقا لرسالة وروح إعلان منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي الذي اعتمده المؤتمر في 25 مايو 2013. ويتم توجيه مزيد من الجهود نحو التصدي للتهديدات الناشئة للسلم والأمن، ولا سيما الإرهاب والتطرف العنيف وانعدام الأمن في المجال البحري الأفريقي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا السياق، كثّفت المفوضية التزامها مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية إلى جانب منظمات المجتمع المدني.

8. علاوة على ذلك، عقدت المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والاتحاد الأوروبي اجتماعا في كوتونو في منتصف نوفمبر 2017 بحثوا خلاله كافة المسائل التي حالت دون تنفيذ برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن. ومن المقرر أن ينتهي البرنامج في 2018 مع احتمال خلق فراغ مالي. ويؤكد هذا الاحتمال، مرة أخرى، الحاجة الملّحة إلى قيام الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية بتكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل الموثوق فيه والقابل للتنبؤ والمستدام لمبادرات السلم والأمن لأفريقيا.

9. ومن جانبه، قام مجلس السلم والأمن بتعميق علاقاته مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك جميع إدارات المفوضية التي تساهم في علمه، إلى جانب أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، تنفيذاً لولايته المتمثلة في تعزيز وحفظ السلم والأمن في القارة. وقد التمس مجلس السلم والأمن، كلما دعت الضرورة، إحاطات من هذه الأجهزة بشأن المسائل التي تندرج ضمن اختصاصه للاستناد إليها في مداولاته. وتراوحت الإحاطات الإعلامية بين حالات قطرية محددة ومحنة النازحين داخليا واللاجئين، والانتخابات، والنساء والشباب، وجهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد النزاعات. وتوضح الحالات التالية بعض أعمال المفوضية التي تم القيام بها لتيسير التفاعل بين المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم.

10. **مالي ومنطقة الساحل:** واصلت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الحاجة إلى بذل جهود مشتركة بين بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لتشجيع جميع الأطراف في مالي على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار عملية الجزائر دون مزيد من التأخير. وقد وفرت هذه الجهود أيضا الدعم للعملية الانتخابية وتضمن تنظيم انتخابات سلمية على الأصعدة المحلية والإقليمية والرئاسية. وبالمثل، ينبغي تجاوز جميع العقبات التي تعيق نشر قوة الساحل لمجموعة الخمس بما فيها العقبات اللوجستية والمالية، بغية دعم تصميم الإقليم على مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر والتطرف. وفي

هذا الصدد، أجرى رئيس المفوضية مشاورات مكثفة مع مجموعة الخمسة للساحل وكافة الشركاء المعنيين، لا سيما الامم المتحدة، بغية التفعيل المبكر لمجموعة الخمسة.

11. **بوروندي:** لم يُسفر الحوار بين الأطراف البوروندية الذي عقد في ديسمبر 2017 تحت رعاية مجموعة شرق أفريقيا ووسيطها، الرئيس السابق بنيامين مكابا، عن النتائج المتوقعة. ولا تزال المفوضية مقتنعة بأن الحوار الشامل القائم على اتفاق أروشا لأغسطس 2000 هو وحده الكفيل بالمساعدة على معالجة الوضع السائد وإيجاد حل دائم لها وتوجيه الإصلاحات الدستورية التي قد تكون هناك حاجة إليها. ولن يدخر الاتحاد الأفريقي جهدا لمساعدة جميع أصحاب المصلحة البوروندیين في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق النشر المستمر لمراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين له. ويلزم توفير الموارد اللازمة لاستدامة نشرهم في جميع أنحاء البلد وإعاشتهم، بالتعاون مع حكومة بوروندي.

12. وفي **جمهورية أفريقيا الوسطى،** لا يزال غياب حل دائم لمسألة الجماعات السياسية العسكرية مصدر قلق حقيقي وعقبة أمام توطيد دعائم الدولة ومؤسساتها الرئيسية. ويوفر اعتماد خارطة طريق المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرمة في ليبرفيل في يوليو 2017 بقيادة الاتحاد الأفريقي وبدعم من المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، وجمهوريات الجابون والكونغو وأنجولا وتشاد، إطارا موحدا لحل متضافر لمسألة الجماعات المسلحة واستعادة سلطة الدولة على نطاق البلد. كما أعطت المبادرة للاتحاد الأفريقي دورا رئيسيا في البحث عن تسوية دائمة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تكملةً للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن ثمَّ يتحتم على الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة في المبادرة الأفريقية أن يتعاونوا من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها تنفيذا فعالا، ولا سيما فيما يخص المشاركة النشطة لكافة الجماعات المسلحة والتنسيق مع عمليات بعثة الأمم المتحدة والمتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

13. وفي أعقاب زيارة العمل التي قام بها رئيس المفوضية إلى **جمهورية الكونغو الديمقراطية** في سبتمبر–أكتوبر 2017، والزيارة التي أجراها مجلس السلم والأمن في أكتوبر 2017 وإعلان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن الجدول الزمني للانتخابات في نوفمبر 2017، فإن من

الملح للغاية أن يعمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية المعنية والشركاء معا لضمان إعداد وإجراء انتخابات حرة وسلمية وذات مصداقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للاتحاد الأفريقي وشركائه العمل معا لإقناع جميع الأطراف السياسية والاجتماعية الكونغولية بالالتزام الكامل بتحقيق السلام والهدوء قبل وأثناء وبعد الانتخابات لتسهيل تعبئة المساعدة الدولية لإنعاش اقتصاد البلد وإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلاد. وقد أظهرت عودة هجمات القوات السلبية ، وما ترتب عليها من عواقب إنسانية وخيمة، ضرورة قيام الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولمنطقة البحيرات الكبرى بتعجيل جهودهم لتفكيك هذه القوات. وقد أعطت قمة رؤساء الدول والحكومات المعقودة في برازافيل في أكتوبر 2017 زخما جديدا لتجميع الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

14. ولا تزال الأزمة السياسية والمؤسسية التي تسود **غينيا بيساو** منذ عام 2015 تشكل مصدر قلق بالنسبة للبلد والمنطقة والقارة. ولم تسفر جهود الوساطة التي قامت بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والاتحاد الأفريقي وغيرها عن نتائج إيجابية. ولا بد من إجراء حوار حقيقي وشامل قائم على الاحترام المتبادل في هذا البلد لتمكين جميع أصحاب المصلحة من إيجاد حل توافقي للأزمة وتهيئة الظروف اللازمة لتوطيد السلام والاستقرار. وستواصل المفوضية دعم جهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتدعو إلى تنفيذ اتفاق وخارطة طريق كوناكري من أجل ضمان الإعداد السلس للانتخابات التشريعية لعام 2018. وبالمثل، يجب ألاّ يدخر الاتحاد الأفريقي أي جهد لتعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم توسيع حضور بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو، وذلك أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية.

15. **في ليبيا**، لا يزال الوضع السياسي في طريق مسدود مع تفاقم انعدام الأمن وأزمة إنسانية شديدة وذلك على الرغم من الجهود الدولية القوية والمتضافرة لتشجيع أصحاب المصلحة الليبيين على الدخول في محادثات سياسية لتعديل وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وواصل الاتحاد الأفريقي جهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة على أساس عملية سياسية شاملة. وقام الاتحاد الأفريقي، عن طريق ممثله السامي لليبيا، الرئيس السابق جاكايا كيكويتي، ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التي يقودها رئيس الكونغو دنيس ساسو انجيسو، بتكثيف جهوده لسد الفجوة السياسية بين الأطراف الليبية. وتتوخى خارطة طريق اللجنة الرفيعة المستوى تعديل

الاتفاق السياسي الليبي واعتماده في مؤتمر مصالحة وطنية. وقد عملت المفوضية طوال العام بالتعاون مع الشركاء ، ولا سيما اللجنة الرباعية المعنية بليبيا التي تضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

16. وفي عام 2017، حققت **بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال** مكاسب كبيرة في الحد من قدرات جماعة الشباب الإرهابية، كما يتضح ذلك من استعادة حوالي 80 في المائة من الأراضي الوطنية الصومالية من الجماعة الإرهابية. وقد هيأ هذا الإنجاز بيئة مواتية لتحقيق تقدم سلس في العملية السياسية، ولا سيما الانتخابات التي جرت في في فبراير 2017. وعلى الرغم من التحديات العديدة على الأرض، تم أيضا إحراز التقدم في تعزيز قدرات مؤسسات الدولة على المستويين الاتحادي والإقليمي. ولا يزال دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حاسم الأهمية في صون السلم والأمن في الصومال، ريثما يتم تأهيل قوات الأمن الوطني الصومالية بشكل كامل لتولي هذه المسؤولية الحرجة. وقد شرعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقا لاستراتيجيتها للانسحاب، في نقل بعض المسؤوليات الرئيسية إلى الجيش الوطني الصومالي وتقليص عدد قواتها على الأرض تدريجيا. وعليه، تمت إعادة ألف من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بلدانهم الأصلية بين أكتوبر وديسمبر 2017.

17. غير أنه ينبغي أن يتم نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الحكومة الاتحادية الصومالية دون تسرع على مراحل ووفقا للمعايير المتفق عليها بصورة متبادلة. وقد لاحظ مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه رقم 741 المعقود في 26 ديسمبر 2017 مع القلق أن الجيش الوطني الصومالي، في حالته الراهنة، غير قادرة على تولي مهام تشغيلية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد، أكد مجلس السلم والأمن مجددا أن يتم الانتقال إلى قوات الأمن الصومالية وتقليص بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أساس شروط وتدريجيا لضمان عدم عكس المكاسب التي تحققت بشق الأنفس حتى الآن ضد حركة الشباب. كما أعاد مجلس السلم والأمن التأكيد بقوة على ضرورة تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بموارد مالية يمكن التنبؤ بها ومستدامة، بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فعالية، وفقا لاستنتاجات الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

18. وبغية الإعراب عن التضامن الأفريقي مع شعب الصومال في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها منذ عقود من جراء الحرب المدمرة، قام رئيس المفوضية بزيارة إلى مقديشو مباشرة بعد توليه منصبه في مارس 2017 وقدم مساهمة رمزية للبلد في إطار جهود البلد لتحقيق الانتعاش.

19. واصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني **بالسودان وجنوب السودان** برئاسة الرئيس السابق ثابو مبيكي والذي يضم رئيس نيجيريا السابق عبد السلام أبو بكر، دعم جهود البحث عن تسوية سلمية للنزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بما في ذلك عن طريق العمل مع الأطراف على أساس اتفاق خارطة الطريق الذي يهدف إلى مساعدة الحكومة السودانية والحركات المسلحة على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وبدء حوار وطني شامل من أجل التوصل إلى توافق حول طرق استعادة الديمقراطية والحكم الرشيد في السودان. كما ساعد فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان على التنفيذ الكامل لاتفاق التعاون لعام 2012. وخلال الفترة قيد البحث، كان هناك أيضا انخفاض في الاشتباكات المباشرة بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، مما أدى إلى تقليص حجم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأخيرا، يسر المفوضية أن تبلغكم بأن حكومة الولايات المتحدة قررت في أكتوبر 2017 رفع جميع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ عشرين عاما.

20. وفي حين تربح المفوضية بالتقدم المحرز في السودان، فأنها لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء عدم التوصل إلى حل للنزاع في **جنوب السودان**، وأثره المأساوي على السكان المدنيين من حيث الوفيات وتشريد الملايين داخل البلد وخارجه. ولا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني سيئا. وقد واصلت المفوضية، عن طريق ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لجنوب السودان، الرئيس السابق ألفا كوناري وبدعم من الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، جهودها لإقناع الطرفين بالتنفيذ الكامل لاتفاق أغسطس 2015 لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

21. وفي هذا الصدد، قام رئيس المفوضية بزيارة إلى جنوب السودان في مارس 2017 تعبيرا عن التضامن الأفريقي مع شعب جنوب السودان في ظل الظروف السيئة، وحتى يرى بنفسه الآثار المدمرة للنزاع. وبهذه المناسبة، قدم مساهمة رمزية للتخفيف من معاناة الشعب.

22. وفي 21 ديسمبر، تُوِّجت المرحلة الأولى من المنتدى حول تنشيط عملية السلام في جنوب السودان بقيادة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بإبرام اتفاق لوقف أعمال القتال وحماية المدنيين وتمكين وصول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، فإن هذا الإنجاز خطوة أولى ضعيفة وصغيرة. وستواصل المفوضية العمل بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان قيام الأطراف بتنفيذ الاتفاق والبناء عليه لإيجاد حل دائم للنزاع في جنوب السودان.

23. لم تسفر سلسلة المبادرات المتعاقبة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع في **الصحراء الغربية** بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو عن إحراز تقدم فعلي حتى نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتكرر المفوضية الإعراب عن أملها في أن يصبح الحل الأفريقي لهذا النزاع الذي طال أمده قريب المنال مع عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الأفريقي.

24. واصلت المفوضية أيضا تعاونها مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين مثل منظمات المجتمع المدني **لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020**. وتؤمن المفوضية إيمانا قويا بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف في غضون السنوات الثلاث المتبقية بدعم كافة أصحاب المصلحة المعنيين وتحليهم بحسن النية. ويهدف تعيين السفير رمضان العمامرة، وزير الخارجية السابق للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمفوض السابق للسلم والأمن للاتحاد الأفريقي ممثلا ساميا لرئيس المفوضية لإسكات البنادق في أفريقيا، إلى تسريع الخطى نحو تحقيق أفريقيا خالية من النزاعات وحفز الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على تحقيق هذا الهدف بحلول الموعد النهائي. وفي هذا السياق، تود المفوضية أن تذكّر الدول الأعضاء بالاحتفال بشهر سبتمبر من كل سنة حتى عام 2020 "كشهر العفو الأفريقي". وقد تم إطلاق هذا الحدث بمقرر صادر عن المؤتمر بمناسبة تسليم وتجميع الأسلحة التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة وفقا لأفضل الممارسات الأفريقية والدولية.

25. واصلت المفوضية العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تشغيل **القوة الأفريقية الجاهزة** و**قدرة الانتشار السريع** التابعة لها وفقا لتوجيهات مؤتمر الاتحاد. ويجدر بالذكر أنه تم القيام بعملية التحقق من وضع القوات الإقليمية الجاهزة بنجاح في نوفمبر 2017. وقد أُعتمدت نتائج هذه العملية من قبل لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن في

اجتماعها المنعقد في أديس أبابا في 9 يناير 2018 في نتائج هذه العملية. وفي الوقت نفسه، ظلت القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في حالة استعداد للانتشار، بحسب المؤتمر بشأن طريق المضي قدما.

26. وأنشأت المفوضية أيضا **آليات مختلفة لمنع النزاعات والإنذار المبكر** من أجل التنبؤ والتصرف بسرعة بشأن التهديدات والأزمات الأمنية التي تلوح في الأفق. ولكن ينبغي أن تكون هذه الآليات، إذا أريد لها أن تكون فعالة، مقترنة بالاستجابة في الوقت المناسب والإرادة السياسية الكافية فضلا عن توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لمنع التصعيد المكلِّف من الناحية البشرية والمالية.

27. وقد تم عقد الاجتماع الأول المشترك بين عمليتي جيبوتي ونواكشوط لرؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة في أديس أبابا في نوفمبر 2017. واستعرض المشاركون الوضع الأمني في مناطق الساحل والصحراء وشرق أفريقيا، ودعوا إلى مزيد من التآزر وتعزيز التعاون وتقاسم المعلومات بين العمليتين.

28. وعقد الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، اجتماعا استشاريا استراتيجيا حول القرن الأفريقي في الخرطوم في أكتوبر 2017. وأطلق المشاركون العملية الاستشارية الاستراتيجية التي ستتوج بوضع استراتيجية إقليمية للسلم والأمن في القرن الأفريقي.

29. وفيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود، شجعت المفوضية الدول الأعضاء على توقيع اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود (المعروفة أيضا باسم اتفاقية نيامي) والتصديق عليها وإدراجها في القوانين الوطنية. وقد أقر خبراء من الدول الأعضاء مشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود خلال اجتماع عُقد في أديس أبابا في نوفمبر 2017. وسيقدَّم المشروع قريبا إلى أجهزة صنع السياسة لكي تنظر فيه.

30. وعملت المفوضية أيضا مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين لتعزيز **قدرة الاتحاد الأفريقي على الوساطة،** عملا بمقرر المؤتمر رقم [Assembly/AU/Dec.558 (XXIV)]. وتُبذَل حاليا جهود لإنشاء وحدة لدعم الوساطة داخل المفوضية توفر الدعم الفني والتشغيلي لجميع جهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي و/أو يدعمها.

الناتج 2: تيسير مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في بناء السلام ومنع النزاعات والإنعاش والتنمية في فترة ما بعد النزاعات

31. استمرت الجهود في عام 2017 لتعزيز تنفيذ الصكوك والسياسات الأفريقية والدولية المتعلقة بمشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في منع النزاعات وتوطيد السلام والإنعاش في فترة ما بعد النزاعات.

32. وكجزء من الأنشطة التي تم القيام بها في إطار موضوع عام 2017، نظمت المفوضية، بالتعاون مع مجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ثلاثة اجتماعات إقليمية تشاورية مع الشباب. وجمعت المشاورات حوالي 250 من الشبان والشابات من الأقاليم الخمسة للتداول بشأن طرق تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في العمليات الانتخابية في أفريقيا. وعُقدت الاجتماعات في تونس لشمال أفريقيا وتنزانيا لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ونيجيريا لغرب ووسط أفريقيا.

33. وعقدت المفوضية، بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا وأعضاء منتدى المنظومة الأفريقية للحكم في جنوب أفريقيا–الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والبرلمان الأفريقي والنيباد، حوارها الرفيع المستوى لعام 2017 في بريتوريا في ديسمبر 2017، تحت عنوان "تعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في عمليات الحكم في أفريقيا". وتداول المشاركون بشأن العوائق التي تحول دون المشاركة والتمثيل الفعالين في عمليات الحكم واقترحوا حلولا عملية للتغلب عليها.

34. وشاركت إدارة الشؤون السياسية وإدارة المرأة ومسائل الجنسين والتنمية –في تنظيم الاجتماع التمهيدي لمنتدى المنظومة الأفريقية للحكم حول مسائل الجنسين في لوساكا في عام 2017 وذلك لتبادل الآراء حول طرق تعزيز مشاركة الشابات في العمليات السياسية في أفريقيا. وقد مكنهم أيضا من التفكير في التقدم المحرز والمكاسب التي تحققت حتى الآن وكذلك من مناقشة سبل التغلب على التحديات التي تعيق مشاركة أكثر جدية في المستقبل.

35. وقد تم إنتاج عدة أشرطة فيديو قصيرة على مدار السنة قيد البحث بشأن مجالات مواضيعية مختارة ذات صلة بالشباب، بمن فيهم الشابات، ومساهمتهم في تعميق الثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد في القارة. ويمكن الاطلاع على أشرطة الفيديو على موقع المنظومة الأفريقية للحكم على العنوان التالي: http://aga-platform.org/engage

36. وفي الختام، شهد عام 2017 تقدما ملحوظا في جهود المفوضية الرامية إلى بناء التآزر بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وعلى الصعيد التشغيلي، ازداد التفاعل فيما بين إدارات المفوضية ذات الصلة ومع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته المتخصصة. وعلى مستوى السياسات، أظهر تعزيز الجودة والنواتج من برنامج عمل مجلس السلم والأمن لعام 2017 مدى استفادة هذا الجهاز من هذا التآزر المتنامي.

37. ومع ذلك، فقد عانت المنظومتان بشكل كبير من نقص الموارد المالية الأفريقية. وكان مبرر إنشاء صندوق للسلام هو معالجة المسألة المزمنة المتعلقة بالموارد غير القابلة للتنبؤ وعدم كفاية عدد الموظفين. وفي هذا الصدد، تعرب المفوضية في هذه المرحلة عن امتنانها للدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها المقدرة بفي صندوق السلام ، وتشجع الدول الأعضاء الأخرى على القيام بالمثل.

38. وعموما، تُحث للدول الأعضاء التعجيل بتنفيذ مقرر المؤتمر الصادر في كيجالي بشأن ضريبة 0.02%. والمفوضية ممتنة لشركاء الاتحاد الأفريقي على دعمهم المتواصل لبرامج الاتحاد. غير أنه يمكن للاتحاد الأفريقي أن يستمر في تحميل شركائه مسؤوليته المالية الأساسية. وقد حذّر المرحوم جوليوس نيريري من أنّ "الاستقلال لن يكون حقيقيا إذا كانت الأمة تعتمد على الهبات". ففي عام 2018، من المتوقع أن تموّل الدول الأعضاء الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي بنسبة 61%. وفي 2020، من المتوقع أن تزيد إلى نسبة 75% بالنسبة للدول الأعضاء والنسبة المتبقية يغطيها شركاء الاتحاد الأفريقي. هذا ما جاء في مقرر المؤتمر الصادر في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا في يونيو 2015 ويجب تنفيذه. وعليه، يتم حث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي الوقت المناسب لأن ذلك سيساعد إلى حد كبير على تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ برامجه ومساعدة الدول الأعضاء التي تمر بنزاعات أو الخارجة منها، إلى جانب تلك التي تعيش تحولات سياسية صعبة.

الناتج 3: تعزيز آليات إعادة الإعمار وبناء السلام في فترة ما بعد النزاعات

39. بشكل عام، أصبح دور الاتحاد الأفريقي في إعادة الإعمار وبناء السلام في فترة ما بعد النزاعات معترفا به على نحو متزايد، مما جذب اهتماما أكبر من أجهزة صنع السياسة، ولا سيما

مجلس السلم والأمن فضلا عن الدول الأعضاء والشركاء الثنائيين والدوليين وذلك على الرغم من ندرة الموارد.

40. وفي عام 2017، ركزت جهود المفوضية بشأن إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، ضمن مجالات أخرى، على تعزيز التخطيط المشترك وتقييم الاحتياجات والتنفيذ والتنسيق والشراكات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، وضعت المفوضية إطارا قائما على النتائج وخطوطا توجيهية لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات لجعل تدخلات الاتحاد الأفريقي أكثر شمولية وتكاملا وتنسيقا. ودعمت المفوضية أيضا لجنة حوض بحيرة تشاد في وضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام الإرهابية.

41. ويعتزم الاتحاد الأفريقي توسيع نطاق جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار في القارة وذلك بهدف إدارة التحولات من الاستقرار الأوّلي التي غالبا ما تكون ذات أثر عسكري كبير على بناء السلام على المدى الطويل مع التركيز على إعادة الإعمار وتنشيط مؤسسات الخدمة العامة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المديين القصير والمتوسط. وفي هذا الصدد، عقدت المفوضية، بالشراكة مع لجنة حوض بحيرة تشاد، مؤتمرا إقليميا في نجامينا، في نوفمبر، كخطوة أولى في عملية وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام. وسيعقب المؤتمرَ مؤتمر إقليمي ثان في الربع الأول من عام 2018 لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية إقليمية شاملة تستند إليها مختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من أنشطة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وعلى نفس المنوال، سنكثف أيضا من جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الصومال والسودان في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبعثة الهجينة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

42. وفي السودان، قامت المفوضية بوضع استراتيجية مشتركة لجمع الأموال لتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل (2017–2019) والذي يحدد الأولويات المشتركة لتحقيق السلام المستدام في دارفور. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة الموارد من أجل توطيد السلام في العامين المقبلين وصولا إلى تحقيق الانتقال التدريجي في دارفور، بما يشمل أيضا التواصل مع الجهات المانحة غير التقليدية، وإشراك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وتوسيع نطاق الموارد المالية. وينبغي النظر إلى التمويل من أجل توطيد جهود بناء السلام في دارفور باعتبارها مسألة سياسية

ذات أولوية عليا من جانب الدول الأعضاء لحماية الاستثمار في السلام وتجنب عودة النزاعات.

43. واصلت المفوضية تقديم الدعم التشغيلي والفني إلى الدول الخارجة من النزاعات في مجال إصلاح القطاع الأمني، بما يتماشى مع إطار سياسة الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تود المفوضية أن تثني على مدغشقر لما أحرزته من تقدم حتى الآن، بما في ذلك الإطلاق الرسمي، في سبتمبر 2017، لتنفيذ ورقة السياسة الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وإنشاء مكتب التنسيق الوطني، مما سيؤدي إلى تنفيذ الخطط التشغيلية. وفي غينيا بيساو، واصلت المفوضية مساعدة السلطات في إعداد المتقاعدين المحتملين في مؤسسات الدفاع والأمن لفض الاشتباك عن الخدمة الفعلية في إطار الخطط الشاملة الرامية إلى الحد التدريجي لحجم قوات الدفاع والأجهزة الأمنية وإعادة تشكيلها. وفي هذا الصدد، تم تدريب الموظفين المتقاعدين والمسرحين على اكتساب المهارات وتقديم الدعم المادي لهم في أواخر عام 2017. وفي الحالات التي تكون الظروف السياسية والأمنية فيها مواتية، ستواصل المفوضية تقديم هذا الدعم بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

44. وقد اضطلعت بعض الآليات الرئيسية في إطار هيكل الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات بدور رئيسي في ضمان التنفيذ الفعال لإطار سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترى ما بعد النزاعات. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بعد إنشاء بعض الآليات. وفي هذا الصدد، تؤيد المفوضية إنشاء لجنة فنية متعددة الأبعاد تابعة للاتحاد الأفريقي ومعنية بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات من شأنها أن تضمن التنسيق والتعاون بشأن تنفيذ برنامج إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات والنهوض به إلى المستوى الاستراتيجي بين قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وأجهزتها. وأعتقد أن ذلك سيعالج التعقيدات التي تتسم بها مبادرات إعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات وسيعزز الجهود الجارية على المستويين الفني والتشغيلي.

الناتج 4: تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية

45. أجرت المفوضية عددا من بعثات التقييم الفني إلى أنجولا وليبريا وكينيا وجيبوتي قبيل الانتخابات في هذه البلدان. وكان الهدف من ذلك هو تقييم حالة التأهب للانتخابات، واستعراض السياق السياسي الأوسع للانتخابات السابقة، وتحديد ما إذا كانت هناك بيئة مواتية لإجراء انتخابات شفافة وحرة ونزيهة وفقا لمبادئ الاتحاد الأفريقي التي تحكم الانتخابات الديمقراطية. وقدمت بعثات تقييم لفترة ما قبل الانتخابات أيضا توصيات استند إليها رئيس المفوضية في قراره نشر بعثات الاتحاد الأفريق. لمراقبة الانتخابات.

46. ووفقا للممارسة المتبعة، قامت المفوضية بمراقبة جميع الانتخابات الوطنية (الرئاسية والبرلمانية) في عام 2017 عن طريق نشر مراقبين للانتخابات لفترة قصيرة أو طويلة. ويستند قرار نشر المراقبين على المدى القصير أو الطويل عموما إلى عدد من المعايير، بما في ذلك نوع الانتخابات (الرئاسية أو البرلمانية)، وطبيعة الانتخابات (المثيرة للجدل أو المتسمة بالمنافسة العالية)، والحالة السياسية العامة (مرحلة ما بعد النزاع أو مرحلة انتقالية) وتوافر الأموال والطلب المحدد المقدم من الدول الأعضاء. وفي عام 2017، نشرت المفوضية مراقبين لفترات قصيرة في جميع الانتخابات، بينما نشر مراقبون لمدة طويلة في ليسوتو وكينيا وليبريا فقط.

47. وخلال الفترة قيد البحث، قدمت المفوضية أيضا مساعدة فنية إلى اللجنتين الانتخابيتين في جمهورية غامبيا ومملكة ليسوتو للقيام بعمليات تقييم لما بعد الانتخابات. وكان الهدف من لك هو مساعدة هيئات إدارة الانتخابات في هذين البلدين على إجراء استعراض شامل للانتخابات السابقة، وتحديد التحديات ومجالات الإصلاح، ووضع استراتيجيات مناسبة للإدارة الفعالة للانتخابات المقبلة. وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية، قامت المفوضية بانتداب خبير في الانتخابات لفترة قصيرة لتقديم المساعدة الفنية إلى مكتب رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في التخطيط والإعداد للانتخابات التي أعيدت جدولتها حتى عام 2018.

48. ونظمت المفوضية أيضا دورات تدريبية حول بناء الموارد في مجال الديمقراطية والحكم والانتخابات لعاملي هيئات إدارة الانتخابات في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكان الهدف من ذلك هو بناء قدرات داخلية للموظفين على إجراء انتخابات ذات مصداقية وديمقراطية وفقا للمعايير الدولية

49. وفي نوفمبر 2017، عقدت المفوضية المنتدى السنوي الرابع للهيئات المعنية بإدارة الانتخابات في كيجالي تحت عنوان "تسخير العائد الديمقراطي من خلال تعزيز مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية في أفريقيا". وقد تم اختيار الموضوع اعترافا بالدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الشباب في تعميق الحكم الديمقراطي وتشكيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة. وبما أن لهيئات إدارة الانتخابات دورا أساسيا في تيسير مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية وعمليات الحكم، رأت المفوضية أن من الضروري توفير منبر للتفكير في الحواجز والفرص والاستراتيجيات اللازمة لضمان المشاركة الفعالة للشباب في العمليات الانتخابية. وقد لاحظت المفوضية في السنوات القليلة الماضية أن مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية آخذة في الانخفاض رغم إجراء الانتخابات بصورة منتظمة في القارة. وإذا لم تُعالج هذه الاتجاهات وغيرها من الاتجاهات السلبية التي تؤثر على مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية والسياسية، فإنها قد تكون تهديدا لتوطيد واستدامة الديمقراطية والسلام والاستقرار في القارة.

50. وواصلت المفوضية أيضا ضمان مشاركة المرأة، على قدم المساواة، في جميع أنشطتها المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك برامج المراقبة والدورات التدريبية والمساعدة الفنية.

51. وتم تنظيم جلسات إعلامية فصلية لمجلس السلم والأمن حول وضع الانتخابات في أفريقيا، حيث تم تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنظيم انتخابات سلمية وحرة ونزيهة، وتنبيه هذا الجهاز إلى التحديات الناشئة التي يمكن أن تؤثر على الحكم الديمقراطي والسلم والاستقرار.

52. وبشكل عام، شهد عام 2017 إجراء انتخابات سلمية ومقبولة، باستثناء عدد قليل من الدول الأعضاء حيث تم الطعن في مصداقيتها أمام المحاكم. وفي حين تحسن انتظام الانتخابات ونوعيتها بوجه عام، فإنه لا تزال هناك تحديات قائمة تشمل (1) صعوبة تأمين التمويل الكافي من قبل هيئات إدارة الانتخابات والحفاظ على استقلالها؛ (2) التحديات التي تواجه الآليات القضائية الوطنية وغيرها من الهيئات القضائية التي تبت في الانتخابات لفرض أو تأكيد استقلالها في التعامل مع المنازعات المتعلقة بالانتخابات (3) وجود تدابير وممارسات انتخابية تؤدي في بعض الأحيان إلى حرمان النساء والشباب والفقراء من التصويت و(4) السياسات التي عجزت عن ضمان الوصول العادل والمنصف للأحزاب والمرشحين المتنافسين إلى موارد الدولة.

الناتج 5: تعزيز الصكوك القانونية والقيم المشتركة، استناداً إلى الصكوك الأفريقية والعالمية

53. **وضع التصديقات والانضمام إلى معاهدات الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية :** خلال عام 2017، تم تسجيل ما مجموعه ثمانية عشر (18) توقيعا جديدا وأُودع أربعين (40) صكا جديدا للتصديق مقارنة مع ثمانين (80) توقيعا وواحد أربعين (41) تصديقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتعمل المفوضية أيضا على تسجيل عشر (10) معاهدات لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لدى مقر الأمم المتحدة تمشيا مع المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

54. وتعمل المفوضية أيضا على وضع اللمسات الأخيرة على كتاب يتضمن معاهدات الاتحاد الأفريقي حيث من المقرر نشره في عام 2018 إلى جانب ملخص للمعاهدات يقدم موجزا للعناصر الرئيسية لكل معاهدة بما في ذلك أهدافها، والتزامات الدول الأعضاء بما يشمل التزامات الإبلاغ، إن وجدت، والآثار المالية والوزارات المسؤولة عن التنفيذ وغيرها من المعلومات ذات الصلة. ويجري أيضا بذل الجهود من أجل إنشاء قاعدة بيانات للمعاهدات على الموقع الشبكي للاتحاد الأفريقي بغية جعله تفاعليا وإدراج مزيد من المعلومات المستكملة عن معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي.

55. ومن أجل تشجيع التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي عملا بمقرر المجلس التنفيذي رقم EX.CL/Dec. 837 (XXV)، واصلت المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الوزارية المعنية بالتحديات التي تواجه التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والانضمام إليها وتنفيذها، تعاونها مع الدول الأعضاء بشأن إنشاء لجانها القطاعية الوطنية. وستتولى اللجان القطاعية الوطنية، فور إنشائها، التنسيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتيسير تنفيذ السياسات الوطنية ومقررات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتصديق على المعاهدات والدعوة إلى اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لإنفاذ هذه المعاهدات.

56. وتود المفوضية أن تثني على الدول الأعضاء لزيادة عدد التوقيعات والتصديقات على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي. الأمر الذي يعزز تنفيذ قواعد الاتحاد الأفريقي ومعاييره ومواءمة القوانين الوطنية، ومن ثم تهسيل عملة التكامل. ويدعم أيضا الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزامه بتعزيز المساءلة الجنائية واحترام سيادة القانون.

57. **تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة الجنائية الدولية:** نظرا لعدم إحراز المحكمة الجنائية الدولية أي تقدم في معالجة شواغل المنظمة، وضعت المفوضية خطة عمل للتصديق على البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب، التي ستكون بمثابة آلية قارية معنية بالعدالة الجنائية الدولية فور دخولها حيز التنفيذ وذلك من أجل تعزيز سيادة القانون كأساس للحكم الرشيد والسلام والأمن. وتحدد خطة العمل الإجراءات الواجب اتخاذها للحصول على 15 صكا من صكوك التصديق ضماناً لبدء إنفاذ البروتوكول بحلول عام 2018. وقد أقرت اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية في سبتمبر 2017 هذه الخطة ومن المتوقع الشروع في تنفيذها اعتبارا من يناير 2018.

58. وقد أشارت المفوضية في تقريرها السنوي السابق إلى أن بوروندي وجنوب أفريقيا وغامبيا قد أخطرت الأمين العام للأمم المتحدة، بوصفه وديع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، باعتزامها الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية. ومنذ ذلك الحين، سحبت جنوب أفريقيا وغامبيا إخطاريهما بينما انسحبت بوروندي فعليا ولم تعد دولة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية.

59. وواصلت المفوضية العمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إطار نظام روما الأساسي من أجل ضمان نقل قرارات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي وتنفيذها. ويجري تقديم تقرير شامل إلى المؤتمر عن طريق المجلس التنفيذي للنظر فيه.

60. **محاكمة حسين حبري:** كلف المؤتمر، بموجب مقرريه رقم Assembly/AU/Dec.103 (VI) الصادر في 2006 ورقم Assembly/AU/Dec.127 (VII) المؤرخ يوليو 2007، جمهورية السنغال بمقاضاة ومحاكمة حسين حبري، نيابة عن أفريقيا، في محكمة سنغالية مختصة وتوفير ضمانات للمحاكمة العادلة. وطلب المؤتمر أيضا إلى رئيس الاتحاد أن يقدم للسنغال المساعدة اللازمة لإجراء المحاكمة على نحو فعال وذلك بالتشاور مع رئيس المفوضية.

61. أدانت الدوائر الأفريقية الاستئنائية في حكمها الابتدائي الصادر في 30 مايو 2016 (دائرة الجنايات)، حسين حبري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والاغتصاب، والرق القسري، والقتل العمد، والممارسة الجماعية والمنهجية لعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، واختطاف الأشخاص يليه الاختفاء القسري والتعذيب والأفعال اللاإنسانية. وأُدين أيضا بارتكاب جرائم الحرب التالية: القتل

والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاحتجاز غير القانوني. واستناداً إلى الجرائم التي أدين فيها حسين حبري، حكم عليه بالسجن مدى الحياة.

62. ولدى الاستئناف، أكدت دائرة الاستئناف الحكم الذي أصدرته دائرة الجنايات، ولا سيما الحكم على المتهم بالسجن مدى الحياة، ولكن برأته من تهمة جريمة الاغتصاب. وقد ألغت دائرة الاستئناف جزئيا حكم دائرة الجنايات بشأن مسألة التعويضات وأجرت التصحيحات اللازمة حيث اعترفت بسبعة آلاف وثلاثمائة وست وستين (7967) ضحية كمدعين مدنيين، حيث تم تحديد مبلغ اثنين وثمانين مليارا ومائتين وتسعين مليون فرنك سيفا (82,290,000,000) كتعويض لهم. وفي حين أن الدائرة حكمت بضرورة أن يسدد حسين حبري هذا المبلغ، غير أنها أقرت بأن أصول المتهم لا تكفي لتغطية جميع التعويضات للضحايا.

63. إن دائرة الاستئناف، من بين أمور أخرى، (1) دعت إلى أن يحدد الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي التعويضات الفردية، (1) أمرت بإيداع عائدات الممتلكات المصادرة وأي أصول أخرى عائدة إلى الجاني قد تكشف في الصندوق؛ (3) دعت الصندوق إلى الاتصال بحكومة تشاد والدول والمنظمات المهتمة، ورابطات المنظمات المدنية بشأن إمكانية تحقيق التعويضات الجماعية والأخلاقية وتنفيذها.

64. وتنفيذا للمقرر رقم EX.CL/Dec.972 (XXXI) الصادر في يوليو 2017، قدمت المفوضية مشروع النظام الأساسي للصندوق الاستئماني لضحايا جرائم حسين حبري إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية للنظر فيه. وسيتم رفعه الآن إلى الدورة الحالية لمؤتمر الاتحاد لاعتماده. وإضافة إلى ذلك، تجري المفوضية مشاورات مع حكومة جمهورية تشاد بشأن إنشاء أمانة الصندوق الاستئماني، أخذا في الاعتبار الحكم الصادر عن الدوائر الأفريقية الاستثنائية والذي يقضي بأن المحاكم السنغالية لها الولاية القضائية على جميع المسائل الناشئة عن تنفيذ هذا القرار.

65. **إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان:** عملا بالبيان الصادر عن الاجتماع الـ547 لمجلس السلم والأمن واتفاق حل النزاع في جنوب السودان، قامت المفوضية، بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان، باستكمال المفاوضات حول مذكرة تفاهم تضمنت نظاما أساسيا ينص على إنشاء محكمة مختلطة لجنوب السودان. وتنتظر مذكرة التفاهم والنظام

الأساسي الملحق بها الموافقة من قبل المجلس الوطني للوزراء والجمعية التشريعية الانتقالية في جنوب السودان.

66. وفي الوقت نفسه، أطلقت المفوضية الأنشطة الأولية للمحكمة المختلطة بما يشمل تحديد مقر المحكمة المختلطة فضلا عن وضع هيكله وميزانيته، ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد، والتحضير لعقد مؤتمر للمانحين.

67. **مشاريع الملحقات بالميثاق الأفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا:** اعتمد المؤتمر، بموجب مقرره Ext/Assembly/AU/Dec.1 (VI)، ميثاق الأمن والسلامة البحرية والتنمية خلال دورته الاستثنائية المنعقدة في 15 أكتوبر 2016 في لومي، توجو وطلب من المفوضية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لعقد اجتماعات للجان الفنية المتخصصة ذات الصلة من أجل وضع ملحقات للميثاق بشأن المجالات البحرية المتخصصة لضمّ الجوانب الإنمائية التي لم يشملها الميثاق على الوجه المناسب.

68. وعليه، أعدت المفوضية ثمانية (8) مشاريع ملحقات في المجالات التالية: (1) التعاريف؛ (2) الأحكام العامة؛ (3) الموارد البحرية الحية؛(4) استخراج الموارد غير الحية؛ (5) الاستدامة المناخية والبيئية؛ (6) القضاء على الفقر والعمالة والتنمية الاجتماعية؛ (7) الاقتصاد الأزرق؛ و (8) الملاحة الساحلية. وستقدم مشاريع الملحقات إلى اللجان الفنية ذات الصلة قبل أن تبحثها أجهزة صنع السياسة من خلال اللجنة الفنية المتخصصة للعدالة والشؤون القانونية في 2018.

69. **تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أرخبيل شاغوس:** وفقا لأمر محكمة العدل الدولية رقم 169 المؤرخ يوليو 2017، وتمشيا مع مختلف مقررات المؤتمر بشأن أرخبيل شاغوس دعما للإنهاء الكامل للاحتلال في جمهورية موريشيوس، أرسلت المفوضية طلبا إلى الدول الأعضاء الراغبة في تقديم معلومات ذات صلة بشأن المسألة المعروضة على محكمة العدل الدولية لتقدم بياناتها الخطية بحلول 30 يناير 2018.

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

70. وخلال الفترة قيد البحث، أنجزت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ما يزيد على 58.6% من الأنشطة المقررة لعام 2017. تم أيضا القيام بأنشطة أخرى لم تكن واردة أصلا في خطة

عملها لعام 2017، مثل ما يتعلق بالآليات والاجتماعات الخاصة التي ينظمها الشركاء ومختلف إدارات/ مديريات المفوضية التي تقع ضمن ولايتها.

71. شملت الإنجازات البارزة ما يلي:

- الاحتفال بالذكرى الثلاثين لتفعيل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومساهمتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في القارة؛

- اعتماد تسع (9) وثائق إضافية هامة في مجال القانون غير الملزم، منها: (1) التعليق العام رقم 4 على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: الحق في التعويض لضحايا التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة 5) (التعليق العام رقم 4)؛ (2) المبادئ التوجيهية لحفظ الأمن خلال التجمعات من قبل ضباط أجهزة الأمن في أفريقيا؛ (3) المبادئ التوجيهية بشأن حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي في أفريقيا؛ (4) دراسة عن الصناعات الاستخراجية، والحقوق في الأراضي وحقوق السكان الأصليين / المجتمعات المحلية؛ (5) المبادئ التوجيهية بشأن مكافحة العنف الجنسي وآثاره في أفريقيا؛ (6) التعليقات العامة بشأن زواج الأطفال، المشتركة بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورفاهية الطفل؛ (7) المبادئ التوجيهية بشأن الوصول إلى المعلومات والانتخابات في أفريقيا؛ (8) المبادئ بشأن عدم تجريم المخالفات الصغرى؛ (9) عقْد الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى حول تنفيذ قرارات اللجنة والملاحظات الختامية بشأن تقارير الدول؛
- القيام، للمرتين الأولى والثانية، ببحث أربعة تقارير (4) عن الدول للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وفقا للوثيقة الأساسية للآلية التي تسمح بأن تُطرح رسميا على الهيئات الإقليمية الرئيسية مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التقارير الختامية للدول الأعضاء المشاركة ليتم بحثها؛
- بحث ثمانية وعشرين (28) بلاغا (أي شكاوى متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان) ومنح تدابير مؤقتة لعشرة 10 من البلاغات؛
- بحث أربعة (4) تقارير من الدول وفقا للمادة 62 من الميثاق الأفريقي؛
- إرسال العديد من خطابات النداء العاجل وإصدار بيانات صحفية.

- منح صفة المنتسب لمؤسسة وطنية واحدة لحقوق الإنسان وصفة مراقب لإحدى عشرة (11) منظمة غير حكومية.
- اعتماد اثني عشر (12) قرارا قطريا ومواضيعيا بحلول مايو 2017؛
- إصدار نشرة بالسواحلية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بظروف التوقيف والاحتجاز من قبل الشرطة والاحتجاز السابق للمحاكمة في أفريقيا (مبادئ لواندا التوجيهية) في أبريل 2017.
- علاوة على ذلك، واصلت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التوعية بحقوق الإنسان من خلال التعبئة من أجل مزيد من المشاركة في دوراتها العامة؛ وفي 2017، شارك في الدورات العامة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ما مجموعه ألف ومائة وثمانية وخمسين (1،158) مندوبا من بينهم 221 مندوبا من 25 دولة عضوا في الاتحاد.

72. شكلت القرارات القطرية والمواضيعية، وخطابات النداء العاجل والبيانات الصحفية الصادرة عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أسبابا لتدخلات في حالات حقوق الإنسان الناشئة في جميع أنحاء القارة. وقد ساعدت الملاحظات الختامية بشأن تقارير الدول مستويات مختلفة في الحكومات المعنية على مراجعة استراتيجياتها في مجال تنفيذ الميثاق وعلى ضمان اتخاذ إجراءات تشريعية تمكينية.

73. أدت مختلف القرارات والتوصيات المتعلقة بالبلاغات المرفوعة إلى اللجنة إلى تحسن حماية حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في الاتحاد عندما يكون هناك تنفيذ.

74. شملت التحديات الرئيسية التي أثرت على عمل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال الفترة قيد البحث ما يلي: (1) الصعوبات في الحصول على الإذن المسبق المطلوب من الدول الأعضاء للاضطلاع بمهام التعزيز والحماية؛ (2) تدني مستوى تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ (3) النقص الحاد في عدد الموظفين بسبب التأخير في شغل الوظائف الشاغرة المنصوص عليها في هيكلها المعتمد، فضلا عن أن الهيكل الحالي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لا يكفي لأداء الولاية المسندة إليها بفعالية وتوسيع نطاق عملها على مر السنين.

75. إن تأثير اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بوصفها جهازا فعالا لحقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي، مرهون أساسا على ما تتلقاه من الدعم والتعاون من الدول الأعضاء. ويشمل

ذلك منح الإذن لبعثاتها والخطوات الملموسة التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

76. إن الأنشطة ذات الأولوية لعام 2018 مبينة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2015–2019. وهي تركز أساسا على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للميثاق الأفريقي. فهي، إجمالا، تتواصل ويتسع نطاقها فيما يتعلق بالأولويات المماثلة المذكورة أدناه.

المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

77. بدأت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تباشر عملها في 2006 وهي تتألف من أحد عشر قاضيا يعينهم المؤتمر. وفي 31 ديسمبر 2017، صادقت ثلاثون (30) دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي على البروتوكول المنشئ للمحكمة، وهي: الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جزر القمر، الجابون، جامبيا، غانا، كينيا، ليبيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا، توجو وتونس. غير أنه، من أصل الدول الأطراف الثلاثين (30) في البروتوكول، لم تصدر سوى ثمانية بلدان الإعلان المنصوص عليه في المادة 34 (6) من البروتوكول، والذي بموجبه يتم قبول اختصاص المحكمة في تلقي القضايا من الأفراد والمنظمات غير الحكومية. وهذه البلدان هي: بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غانا، ملاوي، مالي، تنزانيا وتونس.

78. وخلال الفترة قيد البحث، نظرت المحكمة في ست وثلاثين (36) قضية جديدة. ويبلغ عدد الطلبات التي سجلتها المحكمة منذ إنشائها إلى الآن مائة وخمسة وخمسين (156) طلبا، في حين بلغ عدد طلبات إصدار رأي استشاري اثني عشر (12) طلبا. ووصل عدد القضايا التي بتت فيها المحكمة حتى ديسمبر 2017، إلى 41 قضية، منها أربع (4) قضايا أحيلت إلى اللجنة الأفريقية وفقا للمادة 6 (3) من البروتوكول، في حين بلغ عدد القضايا التي لا تزال قيد النظر في المحكمة خمس عشرة (115) قضية.

79. إضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة تسعة (9) أحكام بشأن الأسس المواضيعية، وأصدرت أربعة (4) أوامر وخمسة (5) آراء استشارية. ونظرت كذلك في مائة وخمسة عشر (115) طلبا ثم أجلت البت فيها. كما أنشأت المحكمة نظاما لإدارة القضايا إلكترونيا بغية ضمان النظر في

القضايا بسرعة وشفافية. وتتدارس المحكمة بإمعان الطرق الكفيلة بالتعجيل باستكمال القضايا دون أن يؤدي ذلك إلى التأثير سلبا على نوعية قراراتها بشأن العمل القضائي.

80. نظمت المحكمة الحوار القضائي الأفريقي الثالث في أروشا في نوفمبر 2017 تحت موضوع "تحسين الكفاءة القضائية في أفريقيا"، وحضره أكثر من 150 مشاركا، من بينهم ممثلون عن الأجهزة القضائية في 30 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي، قضاة سابقون وحاليون في المحكمة الأفريقية، قضاة في المؤسسات القضائية الإقليمية، أكاديميون، إعلاميون، وممارسون في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. واعتمد الحوار تدابير ملموسة تتعلق بجملة أمور منها تعزيز التثقيف القضائي في أفريقيا، إنشاء شبكة قضائية أفريقية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقامة العدالة بصورة فعالة.

81. قامت المحكمة أيضا بزيارات توعية للدول الأعضاء حيث أجرى وفدها خلالها مناقشات مثمرة مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الجمهورية التونسية، رئيس جمهورية غينيا بيساو، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، ووزراء خارجية جميع البلدان التي تمت زيارتها. وتعهدت سلطات كل من مصر وغينيا بيساو والرأس الأخضر باتخاذ التدابير اللازمة للتصديق على البروتوكول، بينما وقع رئيس الجمهورية التونسية الإعلان المنصوص عليه في المادة 34 (6). وخلال الزيارات، نظمت المحكمة، بالتعاون مع الحكومات المضيفة المعنية، حلقات دراسية للتوعية دامت نصف يوم لصالح أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان في تلك البلدان.

82. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، يشكل غياب التصديق الشامل على البروتوكول والعدد القليل جدا من الإعلانات تحديين رئيسيين أثرا على عمل المحكمة خلال 2017. ويعني ذلك أساسا أنه لا يمكن للمحكمة أن تتلقى قضايا من الأفراد إلا ضد ثمانية (8) بلدان من أصل ما مجموعه 55 دولة عضوا. وهذا يُضر بشدة بولاية المحكمة في ضمان حماية حقوق الإنسان في القارة ويحيد عن الأساس المنطقي لإنشاء المحكمة في المقام الأول.

83. وثمة تحد آخر يتعلق بتنفيذ أحكام المحكمة: فبينما تمتثل بعض الدول الأعضاء، تمتنع البعض الآخر عن الامتثال أو ترفض. وإذا أريد للمحكمة أن تكون الجهاز القضائي للاتحاد وتسهم في

تحقيق أهدافه، يتعين على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد أن تتعاون في التنفيذ الفعال لأحكام وأوامر المحكمة حسبما تقتضي المادة 30 من البروتوكول.

84. تتمثل أولويات المحكمة لعام 2018 فيما يلي: (1) تبسيط الإجراءات القضائية لترسيخ الكفاءة وتحسين التفاهم بين الأطراف بشأن إجراءات المحكمة؛ (2) توفير سبل التخفيف / الانتصاف الملائمة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ (3) تحسين التنسيق والعلاقة بين المحكمة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته في مجال حماية حقوق الإنسان؛(4) تشجيع التصديقات الإضافية على البروتوكول وإيداع الإعلان؛ (5) تنويع مصادر التمويل للمحكمة وزيادة حجمه.

لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته

85. خلال الفترة قيد البحث، ركزت لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته على ما يلي: (1) التعجيل بوتيرة التصديق على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته والإبلاغ عنه وإدماجه في التشريعات المحلية (2) التعجيل بوتيرة التقدم نحو تعزيز وحماية واحترام حقوق الأطفال الأفريقيين ورفاهيتهم.

86. انعقدت في موريشيوس في سبتمبر 2017 حلقة دراسية دامت ثلاثة أيام حول كسب التأييد لتنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، وكان الهدف منها تقاسم الخبرات المختلفة بشأن التصديق على ميثاق الطفل الأفريقي والإبلاغ عنه وتنفيذه، وإقامة منصة لتبادل المعرفة بالتحديات والممارسات الجيدة. كما أوفدت لجنة الخبراء بعثة لكسب التأييد إلى ساو تومي وبرينسيب حيث أجرت مناقشات مثمرة مع السلطات الحكومية وشركاء مختلفين يعملون في مجال قضايا الطفل، ورسمت طريق المضي قدما في التصديق على الاتفاقية.

87. وخلال الفترة قيد البحث، ازداد عدد التقارير الصادرة عن الدول الأعضاء، حيث إنه، من أصل الدول الأعضاء الـ48 التي صدقت على الميثاق، قدمت 38 تقاريرها الأولية، وقدمت ثمان (8) تقاريرها الدورية الأولى والثانية. وفي عام 2017، بحث اللجنة ستة تقارير للدول الأطراف وسبعة تقارير تكميلية وقدمت ملاحظات ختامية وتوصيات إلى الدول الأعضاء المعنية.

88. عينت لجنة الخبراء مقرّرا خاصا جديدا للاتحاد الأفريقي في يناير 2017 لإنهاء زواج الأطفال. وتشمل ولاية المقرر الخاص تقديم ردود على المعلومات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ممارسات زواج الأطفال في بلدان معينة.

89. أوفدت اللجنة أيضا بعثة تحقيق حول المسائل المتعلقة بحقوق الأطفال في حالات الرق في إحدى الدول الأعضاء. وكانت المهمة تندرج في إطار إجراءات البلاغات التي تم الشروع فيها نيابة عن الأطفال المحتجزين كعبيد.

90. في 2017، أطلقت لجنة الخبراء نتائج دراستها حول تأثير النزاعات والأزمات على الأطفال في أفريقيا. وتأتي الدراسة تنفيذا لمقرر صادر عن المجلس التنفيذي يطلب من مجلس السلم والأمن أن يأخذ في الاعتبار حقوق الطفل في أجندته وأن يتعاون بنشاط مع لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته(المقرر ((Decision EX.CL/Dec.712 (XXI)). أجرت اللجنة أيضا دراسة قارية شاملة عن أثر النزاعات والأزمات على الأطفال على مدى السنوات العشر الماضية والتدابير التي اتخذتها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لحماية حقوق الأطفال أثناء هذه النزاعات وفي أعقابها. وتناولت الدراسة التأثير النفسي والتعليم والصحة والتغذية / الأمن الغذائي، والانفصال عن الوالدين / مقدمي الرعاية، والعنف الجنسي والجنساني. وتكمن حقوق الطفل في تحليلها، ولا سيما المصلحة العليا للطفل؛ والحق في الحياة والبقاء والنمو؛ واحترام آراء الأطفال كما تتضح من أصواتهم.

91. حشدت اللجنة الدول الأعضاء للاحتفال بيوم الطفل الأفريقي لعام 2017 الذي كان موضوعه "خطة التنمية المستدامة للأطفال في أفريقيا لعام 2030: التعجيل بالحماية والتمكين وتكافؤ الفرص"، وتم تقاسم مذكرة مفاهيمية مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لإرشادهم بشأن كيفية الاحتفال باليوم.

92. وللتعجيل بوتيرة التقدم نحو إحقاق حقوق الطفل في أفريقيا، عززت اللجنة تعاونها مع بقية أجهزة الاتحاد الأفريقي، ولا سيما اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة. وفي 3 نوفمبر 2017، نظمت اللجنة اجتماعا جانبيا على هامش الدورة العادية الحادية والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول، من أجل تعميم أجندة 2040. وجمع هذا الحدث بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومنظمات المجتمع المدني

والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومختلف المشاركين الآخرين. وكان الهدف من الاجتماع التعريف بمحتويات أجندة 2040 لتمهيد الطريق لتعزيز التزام الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بتنفيذها.

93. كما عملت لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب معا على صياغة تعليق عام مشترك على زواج الأطفال. وقد بحث الجهازان الوثيقة واعتمداها على النحو المناسب. وكان التعليق العام المشترك يهدف إلى توضيح طبيعة التزامات الدول الأطراف المترتبة على المادة 6 (ب) من بروتوكول مابوتو والمادة 21 (2) من ميثاق الطفل الأفريقي، وكلتاهما تحظر زواج الأطفال. وتبين الوثيقة الإجراءات التشريعية والمؤسسية وغيرها من الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأطراف لإنفاذ حظر زواج الأطفال وحماية حقوق الأطفال المتضررين.

94. انعقد اجتماع تشاوري مشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بانجول في أكتوبر 2017 لوضع الخطوط العريضة لإطار للتعاون بين مفوضية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الإنسان في أوضاع النزاع.

95. تشمل التحديات الرئيسية التي تؤثر على عمليات لجنة الخبراء عدمَ تنفيذ الأنشطة المقررة نتيجة لعدم توفر التمويل الكافي. وتشمل الأنشطة غير المنفذة ما يلي: وضع كتيب تنفيذ للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته وتنفيذ خطة الاتصالات الخاصة باللجنة؛ وتعديل المادة 5 من البروتوكول لتمكين اللجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته من الوصول إلى المحكمة الأفريقية لحقوقالإنسان والشعوب؛ يشكل عدم كفاية الإرادة السياسية والتعاون من قبل الدول الأعضاء تحديا آخر. فعلى سبيل المثال، صدق بلد واحد فقط على الميثاق خلال الفترة قيد البحث، على الرغم من حملة التصديق الشاملة التي قامت بها اللجنة.وعلى الرغم من هذه التحديات، ستواصل اللجنة ضمان التنفيذ الفعال للميثاق من خلال الاضطلاع بالأنشطة التالية: (أ) مواصلة كسب التأييد من أجل التصديق الشامل على الميثاق والإبلاغ عنه؛ (ب) تعزيز التعاون مع بقية أجهزة الاتحاد الأفريقي وشركاء الأمم المتحدة (للقيام بأنشطة مشتركة)؛ (ج) رصد تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات التي اعتمدتها الدول الأطراف؛ (د) القيام بزيارات كسب التأييد للدول الأطراف وغيرها من الهيئات فيما يتعلق بالبلاغات (الشكاوى) والتحقيقات؛

(هـ) الاحتفال بيوم الطفل الأفريقي لعام 2018؛ (و) وضع تعليق عام على أحد أحكام الميثاق؛ (ز) إجراء دراسة عن حالة الأطفال أثناء التنقل؛ و (ح) تعزيز قدرات الأمانة.

مجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد

96. اعتمدت الدول الأعضاء اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته (أو الاتفاقية) خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد، التي عقدت في مابوتو في يوليو 2003. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 5 أغسطس 2006، أي بعد مرور (30) يوما على إيداع وثيقة التصديق الخامسة عشرة. وحتى الآن صدقت ثمانية وثلاثون (38) بلدا على الاتفاقية وهي دول أطراف فيها.

97. أنشئ مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة بالفساد في 26 مايو 2009 بموجب المادة 22 (1) من الاتفاقية. وهي المؤسسة القارية الوحيدة التي كلفها الاتحاد الأفريقي بمعالجة مسائل الفساد والمسائل ذات الصلة في أفريقيا. وتتمثل ولايتها الرئيسية في تعزيز وتشجيع اعتماد تدابير وإجراءات تتخذها الدول الأطراف لمنع الفساد والجرائم المتصلة به في أفريقيا والكشف عنها والمعاقبة والقضاء عليها، فضلا عن متابعة تطبيق تلك التدابير وتقديم تقارير بشكل منتظم إلى المجلس التنفيذي عن التقدم الذي تحرزه كل دولة طرف في الامتثال لأحكام الاتفاقية.

98. يتألف مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من أحد عشر عضوا على أساس دوام جزئي، وينتخبون واحدا من بينهم رئيسا. وتتألف هيئة المكتب من ثلاثة أعضاء في المجلس هم الرئيس ونائب الرئيس والمقرر.

99. تمثَّلَ أحد الأنشطة الرئيسية للمجلس في 2017 في إعداد مشروع *2018*، الذي أُعلن موضوعا للسنة 2018، وتحديدا العام الأفريقي لمكافحة الفساد. واستنادًا إلى التقارير التي قدمها المجلس الاستشاري، أجاز المجلس التنفيذي الاقتراح، بما في ذلك تعيين محمدو بوهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، بطلا للسنة. طلب المجلس التنفيذي من المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد ليس فحسب إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مقترحاته المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للفترة 2017–2021، وحول المذكرة المفاهيمية الخاصة بمشروع 2018، ولكن أيضا تقديم آخر المعلومات عن مقترحاته.

100. في وقت لاحق، استضاف المجلس حلقة عمل استشارية قارية لإثراء المذكرة المفاهيمية ومشروع الخطة الاستراتيجية. كما طرحت ورشة العمل أفكارا حول القياس الأفريقي للفساد. وشاركت اثنتان وثلاثون دولة عضوا في حلقة العمل، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين.

101. وخلال 2017، عقد المجلس ثلاث دورات عادية انتخب فيها هيئة مكتب جديدة في يوليو 2017) (الجلسة الافتتاحية). وفي وقت لاحق، أدى أعضاء المجلس، بعد انتخابهم من قبل المجلس التنفيذي في يناير ويوليو 2017 على التوالي، اليمين الدستورية، وذلك خلال الجلسة الافتتاحية للمجلس الاستشاري التي عقدت في يوليو 2017. كما أنشأ المجلس أفرقة عمل معنية بمشروع 2018، وتعبئة الموارد ومراجعة الآلية.

102. تشمل التحديات التي تواجه الاتحاد الافريقي عدم كفاية التمويل لبرامجه؛ صعوبة تأمين التعاون الكامل من الدول الأعضاء؛ هيكل أمانته الصغير الحجم. وعلى الرغم من هذه القيود، فإن المجلس ملتزم بتنفيذ ولايته. وسينصب التركيز الرئيسي في 2018 على زيادة التوعية، وتعزيز امتلاك مختلف المبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد والاحتفال بالسنة بوصفها عاما أفريقيا لمكافحة الفساد. وستعزز هذه الأنشطة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مكافحة الفساد، حسبما اعتمدته بالفعل تحت شعار "الانتصار في معركة مكافحة الفساد: طريق مستدام نحو تحقيق التحول في أفريقيا".

الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

103. تتمثل ولاية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في تعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا من خلال تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد سياسات وممارسات من شأنها أن تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي القوي والشامل والتنمية المستدامة والإسراع بالتكامل على مستوى الأقاليم الفرعية وعلى المستوى القاري. تسهل الآلية تحقيق الحكم الرشيد من خلال التشجيع على الالتزام بمعايير السلوك الواردة في الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم.

104. وكما لوحظ في دراسة الأثر التي أنجزها الاتحاد الأفريقي مؤخرا بتكليف من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، تمتلك *" الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران القدرة على تحويل الحكم والتنمية في أفريقيا في عدد من المجالات. ويتمثل أولها في تحريرهما من التأثير الخارجي*

غير المبرر على إدارتهما. أما المجال الثاني فهو تحريرهما من السيطرة المفرطة للنخبة وإشراك السكان بشكل نشط في العملية السياسية. ويتعلق المجال الثالث بإرساء أسس صنع السياسة في الحقائق التجريبية للبلدان الأفريقية ".

105. وحتى نوفمبر 2017، شاركت ست وثلاثون (36) دولة عضوا في الآلية. وخضعت أربعة بلدان للمراجعة على التوالي في يناير 2017، مع أول مراجعة من الجيل الثاني لكينيا. ونتيجة لذلك، وبحلول نهاية 2017، خضع للمراجعة عشرون (20) عضوا من أصل 36 عضوا. ومن المقرر أن تنضم جامبيا وجزر القمر في يناير 2018، لتصبح أوغندا البلد الثاني الذي سيراجعه الأقران للمرة الثانية خلال نفس الدورة، إلى جانب المراجعة الأولى لكل من السودان وليبيريا.

106. وخلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في مالابو في يونيو 2014، أصدر المؤتمر مقررا بإدماج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ككيان مستقل في منظومة الاتحاد الأفريقي. ولقد عزز هذا المقرر قدرة الآلية على أن تتبوأ مكانتها كوكالة متخصصة للاتحاد الأفريقي. ونتيجة لذلك، فإن الآلية الآن تستند بقوة إلى وثيقة قانونية في شكل نظام أساسي للآلية الأفريقية، وثيقة اعتمدها مؤقتا المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران في 26 أغسطس 2016.

107. وفي وقت لاحق، قرر المؤتمر، خلال دورته العادية الثامنة والعشرين المنعقدة في يناير 2017، توسيع نطاق ولاية الآلية لتشمل تتبع التنفيذ والاضطلاع برصد وتقييم مجالات الإدارة الرئيسية في القارة، ولا سيما أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وزاد هذا المقرر من تعزيز موقف الآلية لدفع أجندة الحكم في أفريقيا إلى الأمام، وأعاد الثقة في قيمة ومصداقية الآلية ومكانتها المرموقة بوصفها آلية لتتبع الحكم في القارة. ويعني هذا الدور اتخاذ الإجراءات التالية:

- إدراج مختلف تقارير الحكم الصادرة عن منصة المنظومة الأفريقية للحكم وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي في تقرير الاتحاد الأفريقي السنوي عن الحكم الذي يسلط الضوء على المجالات المواضيعية الأربعة التي تغطيها الآلية؛
- توفير الإحاطات القطرية حول الحكم التي يتم إعدادها حاليا وتقديمها للآلية؛

- إتاحة الوصول إلى منتجات معرفية موثوق فيها ومشروعة في المجالات المواضيعية الأربعة التي تغطيها الآلية. ويجري حاليا إنشاء مركز للمعرفة وسيشمل مجموعة واسعة من ورقات السياسات الإلكترونية والبحوث وغيرها من الوثائق المؤسسية للاتحاد الأفريقي.

108. على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا في التعامل مع الحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ إنشاء الآلية في مارس 2003، تواجه القارة الأفريقية بعض التحديات التي تتسم بطابع مستمر ومتكرر، مما قد يشكل تهديدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتحقيق أهداف أجندة 2063. وتشمل هذه المسائل الشاملة التي أكدها العديد من المراجعات التي أجرتها الآلية، ما يلي: (1) العنف الناجم عن العمليات الانتخابية المطعون في صحتها؛ (2) إدارة التنوع، (3) عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس؛ (4) حالة الخدمة العامة، وآفة الفساد التي تعرقل تقديم الخدمات العامة؛ (5) قضايا الحصول على ملكية الأراضي؛ و (6) بطالة الشباب. ومن شأن هذه التحديات – إذا لم تتم معالجتها– أن تطلق شرارة لعدم الاستقرار السياسي والنزاعات العنيفة في القارة.

109. وعليه، تساعد الآلية الدول الأعضاء على تبادل خبراتها ولتتعلم بعضها من بعض بشأن كيفية التعامل مع هذه التحديات. ومن خلال العمل مع شركائها الاستراتيجيين، مثل البنك الأفريقي للتنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ومؤسسة مو إبراهيم، تساعد الآلية أيضا الدول الأعضاء في تنفيذ برامج تهدف إلى معالجة هذه التحديات وغيرها من التحديات المستمرة في مجال الحكم بطريقة شاملة

110. بالإضافة إلى هدفها الرفيع المستوى المتمثل في إنجاز ما يتراوح بين أربع وخمس مراجعات للحكم وتفعيل هياكلها الإدارية والبحثية، فإن الآلية ستعمل على التعجيل بالدفع نحو الحصول على انضمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الآلية تعزيز تعاونها مع أمانتي منصة المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن في المجالات التالية:

- معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال استخدام تقارير المراجعة القطرية كأدوات مرجعية ومساعدة البلدان التي خضعت للمراجعة من قبل الآلية على تنفيذ خطط عملها الوطنية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمات المحدقة؛

- الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة من خلال استخدام ولاية الآلية لمعالجة المؤشرات المبكرة للأزمة السياسية أو الاقتصادية الوشيكة؛
- البحث في أفضل الممارسات الانتخابية لدراسة الانتخابات والعنف في أفريقيا مع التركيز على الانتخابات كمصدر لعدم الاستقرار والنزاع في أفريقيا. ويشكل المشروع نشاطا مشتركا تديره الأمانة المشتركة بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وستدخل كمادة في أجندة 2063، ولا سيما في حملة إسكات البنادق بحلول 2020.

البرلمان الأفريقي

111. خلال الفترة قيد البحث، شرع البرلمان الأفريقي في تنفيذ برنامج لكسب التأييد يهدف إلى توعية الدول الأعضاء بضرورة التصديق على جميع الوثائق القانونية للاتحاد الأفريقي، بما فيها بروتوكول البرلمان الأفريقي المنقح. ونتيجة لذلك، وقع عدد كبير من الدول الأعضاء على البروتوكول المنقح، وهي الآن بصدد التصديق عليها. وتشمل هذه البلدان: جزائر، بينن، الكاميرون، تشاد، الكونغو، غانا، غينيا بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، سيراليون، ساو تومي وبرينسيب وتوجو. وبذلك يصل العدد الإجمالي للتوقيعات إلى خمسة عشر (15). غير أن خمسة بلدان فقط صدقت على الوثائق وأودعتها لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهي جامبيا، مالي، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، سيراليون وساو تومي وبرينسيب. وحسب وتيرة التصديق الحالية، سيتطلب البروتوكول المنقح فترة 18 عاما على الأقل قبل بلوغ العدد المطلوب من التصديقات، أي ثمانية وعشرين (28)، رغم أن رؤساء البرلمانات الوطنية قد التزموا بضمان التصديق على البروتوكول المنقح بحلول أغسطس 2018. كما التزم الرؤساء بتسهيل التصديق على الوثائق القانونية الموقعة من قبل حكوماتهم.

112. وفيما يتعلق بالميزانية، أشار البرلمان الأفريقي إلى أن ميزانيته – بوصفه جهازا للاتحاد الأفريقي – أقل من ميزانية إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأن الجزء الأكبر من الميزانية مخصص للرواتب وليس للبرامج. ويود البرلمان تنظيم برامج تعنى بالتعجيل بالتكامل القاري. وتُعتبر قلة الموارد عائقا حقيقيا.

113. نظم البرلمان الأفريقي، من 22 إلى 25 أغسطس 2017، تحت رعاية رئيس جمهورية الكاميرون، فخافة بول بييا، اجتماعا تشاوريا رفيع المستوى في ياووندي، بالشراكة مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والمفوضية الأوروبية. ولاحظ الاجتماع الرفيع المستوى أن الطريق المؤدية إلى تعميق التكامل تمر في التصديق الكامل على جميع الوثائق القارية والقانونية ذات الصلة؛ تأسيس البرلمان الأفريقي كهيئة تشريعية للاتحاد الأفريقي؛ والتصديق على وثائق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تناولت التوصيات الرئيسية الأخرى الواردة في البيان الختامي ضرورة قيام الدول الأعضاء بتجميع سياداتها الفردية حول الأولويات المتفق عليها لتحقيق مصلحة مشتركة أقوى – وتتمثل في قارة أفريقية متكاملة تمتلك أجندة مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقدرات في مجال البنية التحتية للاستفادة من مواردها الهائلة والتغلب على المفارقة الحالية المتمثلة في موارد غنية في بيئة تتسم بمستويات عالية من الفقر.

114. فيما يتعلق بقضية "مستقبل الشراكة السياسية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في منظور ما بعد مفاوضات كوتونو"، أعلن المؤتمر ضرورة الإقرار بأفريقيا موحدة وبمؤسسات قارية تتمتع بصلاحيات كاملة، باعتبارها أطرافا شريكة وفاعلة في الاتفاقات السياسية والتعاونية في المستقبل. ومن هذا المنظور، تدعو الحاجة أيضا إلى التفاوض بشأن اتفاق شراكة شامل يشمل أفريقيا بأسرها، ووضع إطار تعاون ملزم واحد للحوار السياسي، وينبغي أن يستند إلى أداة مالية واحدة تغطي جميع المبادرات المحلية والقارية من أجل أفريقيا.

115. خلال القمة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي التي اختتمت مؤخرا في أبيدجان، أشار البرلمان الأفريقي إلى النجاح المحدود لخارطة الطريق المشتركة بين أفريقيا وأوروبا بسبب قلة الموارد. وأوصى بأن يتم تخصيص الموارد للبرامج القارية تمشيا مع أجندة 2063. كما دعا البرلمان إلى تنقيح اتفاق كوتونو بما يسمح بشراكة فعالة بدلا من التبعية. دعا أيضا الاجتماع البرلماني المشترك قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى التوصل الى اتفاق طموح يفتح الباب امام مستقبل افضل للشباب في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يفي هذا الاتفاق بالتعهدات المقطوعة في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة واتفاق باريس، بما يؤدي إلى تحسن حقيقي في حياة الشعوب والاستخدام المستدام للموارد، ويجب أيضا أن يمهد الطريق لكهربة القارة الأفريقية، التي هي أساس لأي تنمية في المستقبل.

116. ولاحظ الاجتماع البرلماني المشترك أن التغلب على الأسباب الجذرية للهجرة يتطلب استثمارات مشتركة ضخمة لخلق المزيد من وظائف العمل والفرص للشباب. ودعا البرلمانان الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الاتحاد الأفريقي الى ضمان طابع آمن وقانوني وطوعي لأي حركة هجرة. وينبغي للبلدان التي تستقبل المهاجرين أن تبذل جهدا لإدماجهم على أساس تقاسم عادل للأعباء.

117. ظل البرلمان الأفريقي يواجه تحديات عديدة خلال الفترة قيد البحث حيث يتمثل أوله في بطء وتيرة التصديق على البروتوكول المنقح للبرلمان – صدقت خمس دول أعضاء فقط، حتى الآن. وهذا الوضع يقلل من فعالية الدور الرقابي للبرلمان، حيث أن توصياته تظل غير ملزمة وعديمة القوة. وثانيا، يتطلب البروتوكول المنشئ البرلمان من مسؤولي المفوضية تقديم تقارير وحضور دوراته. غير أن البرلمان يبقى عاجزا لأن مسؤولي المفوضية يستجيبون لدعواته. ولذلك يجب تخصيص ميزانية لإتاحة إقامة تفاعلات منتظمة بين مسؤولي المفوضية ولجان البرلمان.

118. لا يزال أعضاء البرلمان الأفريقي خارج فئات العاملين في الاتحاد الأفريقي. وعليه، لا تشملهم اللوائح والنظم المالية. ويتسبب ذلك في مشاكل عندما يؤدون مهاما رسمية.

119. سيسظل البرلمان الأفريقي يعاني من ارتفاع المعدل الذي يتجدد به أعضاؤه، حيث يفقد حاليا 25% على الأقل من النواب بعد الانتخابات الوطنية. وتدعو الحاجة إلى وجود مجموعة من نواب أفريقيين يفهمون القضايا الأفريقية المشتركة لضمان تكامل القارة. وبالإضافة إلى ذلك، تجد الدول الأعضاء مشقة كبيرة في إرسال وفود كاملة إلى دورات البرلمان الأفريقي واجتماعات اللجان. ونتيجة لذلك، كان من الصعب في الغالب الحصول على النصاب القانوني، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ القرارات والتوصيات.

120. كلف مؤتمر الاتحاد البرلمان الأفريقي بضمان التصديق على جميع الصكوك القانونية للاتحاد الأفريقي وإضفاء الطابع المحلي عليها، بيد أنه يفتقر إلى الموارد المالية لأداء هذه المسؤولية. ونتيجة لذلك، يعتمد البرلمان الأفريقي على أموال الشركاء للقيام بالأعمال الرسمية، وأنشطة مثل التصديق على صكوك الاتحاد الأفريقي، والمشاركة مع الدول الأعضاء، ومؤتمرات المتحدثين، والمشاركة البرلمانية الإقليمية.

الناتج 6: تعزيز قدرة أفريقيا على تنسيق الأوضاع الإنسانية والاستجابة إليها وحماية المدنيين في مناطق النزاعات والكوارث

121. تعد اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين هي الجهاز المكلف بجميع المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والنازحين داخليا والمسائل الإنسانية الأخرى. واضطلعت ببعثات تقييم ميداني / تضامن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغينيا ونيجيريا وسيراليون وجنوب السودان. وكان الهدف من بعثات التقييم للجنة الفرعية هو المراقبة المباشرة لنطاق ومدى الحالة الإنسانية في البلدان التي تمت زيارتها من أجل تحسين نوعية تقاريرها وتوصياتها إلى أعلى أجهزة السياسة في الاتحاد الأفريقي. وتعمل المفوضية من خلال إدارة الشؤون السياسية، على دعم الدول الأعضاء في بناء القدرة الوطنية على الصمود في مجال الاستجابة الإنسانية.

النتيجة 2: الإنتاج الزراعي، والمعالجة الزراعية، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

توسيع الإنتاج الزراعي، وتطوير قطاعات التجهيز الزراعي، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والتغذوي الجماعي في أفريقيا من خلال تشجيع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والبيئة السليمة، وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ.

النواتج:

- تقديم الدعم لعملية تنفيذ الدول الأعضاء للبرامج ذات الأولوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بما في ذلك الموارد الحيوانية كأداة لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية من أجل الأغذية والتغذية والقضاء على الجوع والحد من الفقر.
- تسهيل عملية تنفيذ البرامج ذات الأولوية بشأن البيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ.

الناتج 1: تقديم الدعم لعملية تنفيذ الدول الأعضاء للبرامج ذات الأولوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بما في ذلك الموارد الحيوانية كأداة لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية للأغذية والتغذية، والقضاء على الجوع والحد من الفقر

تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

122. في عام 2017، اكتسب تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الزخم من خلال التزامات مالابو السبعة التالية: (1) إعادة الالتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ؛ (2) تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة؛ (3) القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025؛ (4) الحد من الفقر إلى النصف بحلول عام 2025، من خلال النمو الزراعي الشامل والتحول؛ (5) تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية؛ (6) تعزيز قدرة سبل العيش ونظم الإنتاج على مواجهة تغير المناخ والمخاطر الأخرى ذات الصلة؛ و (7) تعزيز المساءلة المتبادلة أمام الإجراءات والنتائج.

123. بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين، قامت المفوضية بتسهيل وضع التقارير القطرية الفردية، وأول تقرير استعراضي قاري

لمدة السنتين الذي اعتمدته اللجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، وسوف يقدم إلى مؤتمر الاتحاد في يناير 2018. ويعد التقرير أحد الخطوات في مجال الإعداد لإطار النتائج للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، ووضع المواد الفنية التي تسترشد بها الدول الأعضاء في جمع البيانات والتحليل، وتزويدها بالمهارات والكفاءات اللازمة من أجل المتابعة والإبلاغ.

124. وتلقى أربعة وثلاثون (34) خبيرا تصديقا لتقديم الدعم الفني لعمليات الاستعراض التي تجرى كل سنتين. وكانت 20 دولة عضوا بالفعل على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف وغايات إعلان مالابو بحلول عام 2025. ومن أصل 47 دولة عضوًا قدمت تقاريرها، لم تخصص سوى عشر دول نسبة 10% على الأقل للإنفاق العام على الزراعة. ومن بين الدول الأعضاء الأربعة والثلاثين (34) التي أبلغت عن معدلات نمو عائد السلع الأساسية الوطنية، وصل 13 إلى الحد الأدنى من الزيادة بنسبة 10 في المائة المطلوب تسيرها في المسار الصحيح لعام 2017. ومن أصل 22 بلدا (22) والدول الأعضاء التي أبلغت عن التقدم المحرز في خفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، لا يسير سوى تسعة بلدان على الطريق الصحيح.

125. فيما يتعلق بإعادة الالتزام بتحقيق نمو سنوي قدره 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، أبلغت ثماني عشرة دولة عضوا عن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 6 في المائة على الأقل في عام 2016. ومن بين الدول الأعضاء التسع والعشرين التي أبلغت عن ذلك، وصلت ثلاثة (3) إلى الحد الأدنى بنسبة 20 في المائة في زيادة معدل النمو، وهو ما يعد معلما على الطريق الصحيح نحو الالتزام بالتجارة داخل الإقليم للسلع والخدمات الزراعية داخل أفريقيا. وهناك ثلاثون (30) دولة عضوا تسير على الطريق الصحيح للوصول إلى أكثر من معدل 10 كحد أدنى لمؤشر تيسير التجارة من أجل تهيئة بيئة مواتية للتجارة فيما بين الأقاليم في السلع والخدمات الزراعية في عام 2017. وأيدت اللجنة الفنية المتخصصة توصيات محددة تستند إلى نتائج التقارير. وكانت إحدى التوصيات هي أن تطلب الدول الأعضاء من الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعبئة الموارد الفنية والمالية الرامية إلى تعزيز نظم البيانات القطرية والتخطيط القائم على الأدلة وآليات المساءلة المتبادلة من خلال برامج بناء القدرات وتبادل المعارف فيما بين البلدان.

الأمن الغذائي والتغذية والسلامة الغذائية

126. واجه الأمن الغذائي الأفريقي تحديات بسبب الصدمات الخارجية، في السنتين الماضيتين، لا سيما تلك المتعلقة بتغير المناخ وتقلبه. وتعاني معظم البلدان الأفريقية من جفاف غير مسبوق وتفشي الآفات والأمراض. فعلى سبيل المثال، تم الإبلاغ عن دودة جيش الخريف المدمرة في حوالي ثلاثين (30) بلدا. وعلاوة على ذلك، لا تزال معظم أجزاء القارة تعاني من النزاعات التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

127. واصلت المفوضية تنفيذ عدة مبادرات / مشاريع تهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية من خلال إطار نتائج مالابو – البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وقد صمم هذا الإطار لتسهيل وتعجيل التنفيذ وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق رؤية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بشأن القضاء على الجوع بحلول عام 2025. وقد أحرز تقدم ملحوظ في عدد من المجالات.

128. ناقشت المفوضية خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لمناصر التغذية للاتحاد الأفريقي مع جلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو عندما زار المفوضية في أغسطس 2017. وتهدف خطة العمل إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجية الأفريقية المنقحة الإقليمية للتغذية، وخارطة طريق تحدد دور المفوضية وأصحاب المصلحة الآخرين في القضاء على الجوع وسوء التغذية في أفريقيا. ومن المتوقع أن يقوم مناصر التغذية، من جملة أمور، بتشجيع مبادرة الاتحاد الأفريقي المتجددة لأفريقيا في مجال توقف النمو في أفريقيا والدعوة إلى زيادة الاستثمار في مجال التغذية التي ستشمل إشراك القطاع الخاص في مبادرات التغذية التي تستند إلى دراسات عن تكلفة الجوع في أفريقيا. وسيقدم المناصر أيضا الدعم لمبادرة رئيس المفوضية لمعالجة التغذية والاحتياجات الإنسانية في مناطق النزاع، فضلا عن تقديم الدعم للمفوضية في استدامة الأغذية المدرسية والمبادرة المتعلقة بالتغذية التي تهدف إلى توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية القارية.

129. يرتبط الأمن الغذائي والتغذية والسلامة الغذائية ارتباطا وثيقا. فعدم سلامة التغذية تشكل حلقة مفرغة للأمراض وسوء التغذية التي تمس خاصة المواليد والأطفال وكبار السن والمرضى. وتعيق الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الضغط على أنظمة الرعاية الصحية والإضرار بالاقتصادات الوطنية والسياحة وتجارة الأغذية.

130. وفي أفريقيا، تشكّل الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية خطرا كبيرا على الصحة بالنسبة لملايين الأشخاص. وتبين التقديرات أن أكثر من 91 مليون شخص يصابون بالمرض و173.000 يموتون سنويا بسبب الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية، ما يمثل ثلث مجموع عدد الوفيات من مسببات الأمراض المتنقلة عن طريق الأغذية. وتتسبّب أمراض الإسهال وحدها في نسية 70% من الأمراض المتنقلة عن طريق الأغذية في أفريقيا. ويعتبر الأطفال دون سن الخامسة الأكثر إصابة بنسبة 33% من جميع الوفيات الناجمة عن تلوث الأغذية.

131. لا يزال تفشي الكثير من الأمراض المتنقلة عن طريق الأغذية مثل وباء الكوليرا وداء الفطريات ومرض كونزو (شلل حاد يسببه استهلاك الكاسافا العالي السيانيد) وأمراض التكسين الفطري، مستمرا في عدة أجزاء من القارة الأفريقية. فعلى سبيل المثال، تساهم أمراض التكسين الفطري في حوالي 30% من حالات سرطان الكبد في أفريقيا مما يجعل سرطان الكبد السبب رقم واحد في الوفيات الناجمة عن مرض السرطان.

132. إنّ عبء الأمراض الناجمعة عن تلوث الأغذية مرتفع جدا في أفريقيا. فتهديد واحد على سلامة الأغذية مثل التكسين الفطري، يتسبّب في أضرار للمحاصيل الغذائية العالمية تصل إلى 25%، وتؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة في عدة بلدان نامية. ففي أفريقيا، تقدر الخسائر في عائدات تجارة الصادرات بسبب التكسين الفطري بما يقارب 670 مليون دولار أمريكي. ومع عولمة تجارة الأغذية، يمكن أن تنتشر الأمراض التي تحدث في جزء ما من العالم بشكل سريع في أجزاء أخرى من العالم. ويؤدي الانتشار العالمي للأمراض المتنقلة عن طريق الأغذية أيضا في حظر تجارة الأغذية مما يتسبّب في خسارة الوصول إلى الأسواق وخسائر في عائدات الصادرات. وتظل القارة الأفريقية ضعيفة جدا أمام كل هذه التهديدات.

133. وسيكون هدف الاتحاد الأفريقي، حسبما هو وارد في إعلان ملابو حول زيادة التجارة الإقليمية البينية في السلع الزراعية بثلاثة أضعاف بحلول 2025، صعب المنال طالما لا توجد آلية قارية أو إقليمية منظمة لتوفير تنسيق وقيادة أنظمة مراقبة الأغذية في أفريقيا. وتعبر سلاسل توريد الأغذية حاليا الحدود الوطنية المتعددة. غير أن الدول الأعضاء لديها أنظمة مختلفة لمراقبة الأغذية لا تحقق نفس مستوى الحماية المناسبة أو تسهّل التجارة الإقليمية البينية. علاوة على ذلك، شرعت الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ البرامج الإقليمية

والوطنية لبناء القدرات الصحية والصحية النباتية، لا سيما فيما يخص سلامة الأغذية، غير أنّ هذه البرامج تعمل على وتائر مختلفة.

134. واعترافا بهذه التحديات، قرّر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، خلال قمة لشبونة في 2007، إنشاء هيئة قارية لسلامة الأغذية داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية التصدي لتحديات سلامة الأغذية في القارة. ويكمن التحدي في كون الدول الأعضاء لا تزال تواجه مشاكل كبيرة في تنفيذ الإصلاحات الضرورية للاستجابة لمتطلبات سلامة الأغذية العصرية. ومن جهة أخرى، لم تقم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بعد ببناء القدرات لقيادة الإصلاحات على نطاق القارة فيما يتعلق بهذه المسألة. وعليه، من الضروري ضمان نهج موحد ومنسق ومعايير موائمة لسلامة الأغذية عبر القارة. وهناك أيضا حاجة إلى إنشاء أو تعزيز وكالات تنظيمية حكومية خاصة بسلامة الأغذية إلى جانب توطيد التعاون فيما بين الدول الأعذاء بغية ضمان إنتاج واستهلاك المواد الغذائية الآمنة وتجارتها عبر القارة وفي العالم.

135. وقد كلّف كل من المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية الكائن مقره في نيروبي والمجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية الكائن مقره في ياوندي بتنسيق التدابير المتعلقة بصحة الحيوانات والنباتات. وفي 2012، أطلقت المفوضية الشراكة لمكافحة التكسين الفطري في أفريقيا وهي مبادرة تهدف إلى تنسيق ودعم التخفيف من التكسين الفطري في قطاعات الصحة والزراعة والتجارة في أفريقيا.. وفضلا عن ذلك، تخطط المفوضية لتنظيم مؤتمر دولي حول سلامة الأغذية بالاشتراك مع منظمة الأغذية العالمية ومنظمة الصحة العالمية في أجل أقصاه عام 2019، تماشيا مع الأهمية القصوى التي توليها أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي لسلامة الأغذية.

تطوير الموارد الحيوانية

136. وضعت المفوضية إجراءات تشغيل موحدة للإدارة السليمة لمصارف الجينات، وهي تشمل (1) الإجراءات الفنية والقانونية والإدارية، و (2) مشروع اتفاقات لنقل المواد لتمكين حركة المواد الجينية وتبادلها فيما بين الدول الأعضاء. وتم توصيف ما يقرب من 85 سلالة من الماشية والأغنام والماعز والخنازير والدواجن والجمال، والقوارض والأسماك. ويجري حاليا تبادل المعلومات والنقاش حول جوانب مختلفة لإدارة وتنمية الموارد الوراثية الحيوانية من خلال

الشبكات الإقليمية الخمس للتنوع الحيواني. وفي ضوء الحاجة إلى تنسيق المراقبة ومكافحة الأمراض، واصلت بلدان القرن الأفريقي تنفيذ أطر المعايير والأساليب والإجراءات الخاصة بمراقبة ومكافحة الأمراض المتصلة بالتجارة. وتلقت أوغندا ووسط جنوب الصومال معدات ومواد مختبرية.

137. جرى الاضطلاع بنشر واستخدام دليل للمختبرات بشأن التشغيل المعياري ووضع إجراءات التشغيل الموحدة للحجر الصحي والتحقق منها وتنفيذها. وهناك خمسة وعشرون (25) عضوا في النظام الوطني لتحديد الثروة الحيوانية والتعرف عليها. وتم تدريب فريق من الدول الأعضاء في الإيجاد على تطبيق وتنفيذ النظام الوطني لتحديد الثروة الحيوانية والتعرف عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 35 من الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية على استخدام الهاتف المحمول في الإبلاغ عن الأمراض في أوغندا كبلد رائد. وفي كينيا وجنوب السودان وأوغندا، قامت مديريات الخدمات البيطرية بدعم من مكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية بإنشاء لجان وطنية لمكافحة واستئصال فيروس طاعون المجترات الصغيرة، في إطار مشروع مراقبة الأمراض الحساسة للتجارة.

138. ونشرت المفوضية معلومات علمية من أجل تحسين مراقبة التسي تسي وداء المثقبيات البشري والحيواني من خلال نشر المجلدين 127 و 128 من وقائع مؤتمري المجلس العلمي الدولي حول أبحاث داء المثقبيات ومكافحته الذين عقدا في الخرطوم في عام 2013 ونجامينا في عام 2015. وقد أسفر هذا المشروع، من بين أمور أخرى، عن النتائج التالية: (1) وضع سياسات وطنية للثروة الحيوانية واستراتيجية لرعاية الحيوان في أفريقيا؛ (2) إنشاء منبر أفريقي لرعاية الحيوان؛ (3) إجراء البحوث لتقديم الأدلة دعما لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة؛ (4) تحديث التشريعات البيطرية الوطنية في البلدان المستفيدة؛ و (5) تفعيل الشبكات القارية والمراكز الإقليمية للصحة الحيوانية.

139. أجرت المفوضية استعراضا للسياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بتجارة الأسماك والأطر ذات الصلة من أجل مواءمتها في أربعة أقاليم في غرب ووسط وشرقي وجنوبي أفريقيا. وساعدت أيضا على إنشاء شبكة للمرأة الأفريقية لتجهيز الأسماك وتجارتها بغرض تشجيع المرأة العاملة في هذا القطاع وتحسين حصتها في التجارة السمكية داخل الإقليم.

140. أطلقت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الفرع الأفريقي للجمعية العالمية لتربية الأحياء المائية أثناء منبر قاري رفيع المستوى لسياسات التجارة السمكية. وشارك 19 بلدا في عملية الإطلاق، وهي بنين والكاميرون وتشاد والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وغانا وغينيا وكينيا وليبيريا وملاوي ونيجيريا والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا، وتونس، وأوغندا. وركز برنامج السياسات على تحسين التجارة القارية والإقليمية في الأسماك ومنتجات المصائد السمكية.

141. فيما يتعلق بحصاد الأسماك والتجارة فيها، شرعت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في اعتماد شهادات ومعايير وأنظمة إقليمية للمناطق ذات الأهمية الحاسمة لتعزيز التجارة السمكية داخل الإقليم. وشملت هذه التقييمات التقييم المسبق للروبيان لمعايير الاعتماد باستخدام آلية التسمية البيئية الأفريقية في نيجيريا والجابون والكاميرون. وساعدت الوكالة أيضا على زيادة إنتاج الأخطبوط في المحيط الهندي من خلال الابتكارات التطبيقية، فضلا عن تحديث بيئات القدرة والعمل في مجال معالجة المنتجات السمكية بعد الحصاد. ففي غينيا، على سبيل المثال، تلقى عشرون (20) ضابطا تدريبا على معالجة الأسماك ومراقبة الصحة. وفي كوت ديفوار، تم تقييم أثر تدخين الأسماك على الصحة من قبل منظمة الصحة العالمية، وفي السنغال، تم شراء معدات لمعالجة وتجهيز الأسماك.

الناتج 2: تيسير تنفيذ البرامج ذات الأولوية بشأن البيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ

التكيّف مع تغير المناخ

142. فيما يتعلق بتغير المناخ، فإن أفريقيا هي أكثر المناطق تضررا، مع الجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة المتكررة. إن الاعتماد على القطاعات الحساسة مناخيا مثل الزراعة يثير الحاجة إلى إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في القارة. ولمعالجة هذه التحديات، شجعت المفوضية الدول الأعضاء على اعتماد سياسات بشأن تغير المناخ، ومخاطر الكوارث، وتدهور الأراضي، ونضوب الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

143. بدأت البلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تنفيذ اتفاق باريس لعام 2015. وحتى أكتوبر 2017، كانت أكثر من 40 دولة عضوا قد صدقت عليه بالفعل، وشرعت في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا.

144. ساهمت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في وضع الموقف الأفريقي الموحد في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ من خلال جملة أمور من بينها تقديم الدعم الفني والمالي للمنابر الاستراتيجية والمجموعات المستهدفة. وشملت الأخيرة المجموعة الأفريقية للمفاوضين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والخبراء الأفريقيون في المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف أثناء مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في بون، ألمانيا.

145. اجتمعت لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ في بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي في نيويورك في 18 سبتمبر 2017، على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقيمت اللجنة التقدم المحرز بشأن مشاركة أفريقيا في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وحددت أيضا استراتيجيات للمشاركة الفعالة لأفريقيا في المؤتمر الثالث والعشرين الذي عُقد في بون بألمانيا في الفترة من 6 إلى 17 نوفمبر 2017. واعتمدت اللجنة هذه الرسائل التي شملت تطلعات أفريقيا كأساس للمفاوضات في مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين. كما دعت إلى وضع إطار رفيع المستوى لرصد وتقييم الدعم المناخي، والإسراع بتطوير الترتيبات الإدارية والمؤسسية، فضلا عن الطرائق التشغيلية لصندوق التكيف لخدمة اتفاق باريس.

146. في 6 أكتوبر 2017، اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة خطط عمل لبرنامج لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بالمرأة ومسائل الجنسين بشأن تغير المناخ، وبرنامج لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بالشباب بشأن بتغير المناخ – التي وضعت لتنفيذ مقرر مالابو لعام 2014 بشأن برنامج العمل الرفيع المستوى حول تغير المناخ في أفريقيا. وسيتم تقديم خطط العمل قريبا لتنظر فيها لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين. وعلاوة على ذلك، واصلت المفوضية تيسير عمل المجموعة الأفريقية للمفاوضين بشأن تغير المناخ، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والشباب المعني بتغير المناخ.

147. بالمثل، وضعت المفوضية الصيغة النهائية لمشروع برنامج لتأمين الدعم من مبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة بالتحالف العالمي لمكافحة تغير المناخ في الصناديق الإنمائية الأحد عشر

فيما بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ – والمجموعة الأوروبية. ويهدف هذا الدعم إلى مساعدة قدرة المفوضية على تنسيق وتيسير الدعوة لتنفيذ اتفاق باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ في أفريقيا عن طريق العمل مع الدول الأعضاء على تقديم مساهماتها المحددة على الصعيد الوطني. ويهدف أيضا إلى تتبع تنفيذ اتفاق باريس في أفريقيا من خلال إطار مشترك للإبلاغ والرصد والتقييم.

148. في عام 2017، ركزت المفوضية على ضرورة أن تعزز أفريقيا قدرتها على الحصول على بيانات ومعلومات موثوقة في الزمن الفعلي من أجل البعد البيئي للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، دعمت المفوضية الجهود التي تبذلها المجموعات الاقتصادية الإقليمية لإدماج رصد الأرض في تخطيطها الإنمائي الإقليمي. وسهلت المفوضية أيضا اقتناء وتركيب الدول الأعضاء للبنية الأساسية الاستراتيجية من أجل الحصول على البيانات البيئية والمناخية الساتلية ومعالجتها ونشرها.

149. وحتى الآن، استفادت 49 دولة عضوا من هذا الدعم، وتلقى أكثر من 1500 خبير وطني التدريب. وتستخدم الدول الأعضاء الآن تكنولوجيات رصد الأرض بواسطة السواتل من أجل ما يلي: عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات وتخطيطها الإنمائي في مجال الزراعة والأمن الغذائي ورصد المناخ وحفظه وإدارة الموارد الساحلية والبحرية والحد من مخاطر الكوارث ورصد الفيضانات والجفاف، وإدارة الموارد المائية، والتخفيف من تدهور الأراضي. وستوسع المفوضية هذا الدعم في السنة القادمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ تدابير من شأنها أن تدعم هذه البنية الأساسية التكنولوجية وأن تحتفظ بالخبرة الوطنية في تشغيلها.

الحد من الكوارث

150. خطت المفوضية خطوات كبيرة في مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرة الوطنية على مواجهة الأخطار الطبيعية. وفي يناير 2017، أقر مؤتمر الاتحاد برنامج عمل أفريقيا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030. ويهدف برنامج العمل إلى تيسير تنفيذ إطار سينداي، والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا للحد من مخاطر الكوارث، والأجندة 2063.

151. وضعت المفوضية موقفا أفريقيا بشأن الحد من مخاطر الكوارث، بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في القارة، وتم تقديمه إلى المنتدى العالمي للحد من مخاطر

الكوارث الذي عقد في كانكون بالمكسيك في مايو 2017. كما أعدت المفوضية خارطة طريق لإنشاء مركز أفريقي للتميز للبحوث المتعلقة بمخاطر الكوارث والوقاية منها وإدارتها.

152. بالتعاون الوثيق مع جمهورية الكاميرون، بدأت المفوضية نظاما للرصد والإبلاغ القاريين لإدارة مخاطر الكوارث. وسيتم التصديق على مشروع خارطة الطريق من قبل فريق العمل الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث في مارس 2018. وتنسق المفوضية عملية تنفيذ برنامج إنعاش بملايين اليورو في القارة بين المجموعة الأوروبية ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ كمساهمة في تعزيز قدرة المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن الحد من مخاطر الكوارث. وأنشأت أربعة (4) مجموعات اقتصادية إقليمية هياكلها للحد من مخاطر الكوارث. وأنشأت عشرون دولة من الدول الأعضاء قواعد بيانات عن الخسائر في حالات الكوارث، ووضعت 12 دولة عضو ملفا للمخاطر.

153. على الرغم من أن المفوضية حققت تقدما هائلا في هذا المجال، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز قدرة القارة على الصمود أمام الأخطار المتعددة الأوجه في ظل مناخ يتغير باستمرار إلى جانب النمو الحضري السريع وغير المخطط له، وعدم كفاية آليات الإنذار المبكر والاستجابة للكوارث. وستعمل المفوضية في السنة المقبلة مع الشركاء للتعجيل بافتتاح وتنفيذ برنامج عمل أفريقيا للحد من مخاطر الكوارث في الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية، ودعم تنمية قدرة أفريقيا على تقييم المخاطر والإبلاغ عنها. وستسعى المفوضية أيضا إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز آلياتها للتأهب للكوارث والإنعاش، ولا سيما تلك التي تتعافى من الكوارث الإنسانية المعقدة ودورات الضعف الشريرة.

154. لضمان القدرة على الصمود في نظم الإنتاج الزراعي وسبل العيش وتحسين إدارة المخاطر الزراعية، قدمت المفوضية ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دعما فنيا وتوجيهات بشأن تعميم التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود أمام خطط الاستثمار الزراعي الوطنية. كما تلقى خبراء في مجال الشؤون الجنسانية من خمسة بلدان – وهي الكاميرون وإثيوبيا وملاوي والنيجر ورواندا– تدريبا على إدارة الزراعة المتعلقة بتغير المناخ والمراعية لمسائل الجنسين.

155. تلقت الدول الأعضاء دعما فنيا لتعبئة الموارد لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يسرت المفوضية العديد من المؤتمرات لاستكشاف سبل تعزيز مرونة نظم الإنتاج الزراعي وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة في الزراعة المناخية الذكية. كما تبذل مبادرات لبناء قدرة الدول الأعضاء على تحديد المؤشرات والمقاييس الملائمة لبناء القدرة على الصمود التي يمكن استخدامها للاستعراض والإبلاغ كل سنتين.

القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر

156. تشكل القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر مستودعا أفريقيا لمواجهة المخاطر تم تصميمه لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تحسين قدراتها في التخطيط والاستعداد والاستجابة لأحداث الطقس الشديدة والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية. وتتولى عمل **القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر** هيئتان هما: **وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر**، وهي وكالة متخصصة للاتحاد الأفريقي، وفرعها المالي شركة التأمين المحدودة للقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، وهي شركة تأمين تعاونية. وتقدم وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر خدمات بناء القدرات للدول الأعضاء فضلا عن الإشراف السياسي والتوجيه الاستراتيجي للقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، بينما تضطلع شركة التأمين المحدودة للقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر بالتأمين ومهام تحويلات المخاطر الخاصة بالقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر.

157. أنشئت وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر بموجب اتفاق إنشاء الوكالة الأفريقية للقدرة على مواجهة المخاطر (المعاهدة) في نوفمبر 2012، عملا بمقرر اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي المشترك الخامس لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين، وبعد ذلك مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات ((Assembly/AU/Dec.417(XIX)) في 16 يوليو 2012. ومن خلال هذين القرارين وغيرهما، أعربت قيادة الاتحاد الأفريقي عن رغبتها في إيجاد حل أفريقي للاستجابة لآثار الظواهر المناخية القصوى والكوارث الطبيعية من خلال إنشاء آلية قارية لتمويل مخاطر الكوارث. وفي عام 2013، قادت وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر إنشاء شركة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر وهي شركة تأمين تعاونية، بموجب قرار من مؤتمر الأطراف لوكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر.

158. بالإضافة إلى الوفاء بولايتها، تدعم القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر الأجندة 2063 للتقليل إلى أدنى حد من تعرض الأشخاص للكوارث الطبيعية كجزء من التحول الهيكلي في أفريقيا. كما أن عملها يساهم إسهاما رئيسيا في جهود القارة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن، ومن خلال زيادة قدرة السكان الضعفاء على الصمود، والمساعدة على حماية سبل عيش سكان الريف، وبالتالي إبقاء الناس في مجتمعاتهم المحلية أثناء الأزمات الناجمة عن المناخ لأنه مدعومة خلال الظروف الصعبة.

159. ركزت أنشطة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الثلاثة الرئيسية وهي البحث والتطوير وقابلية التوسع والاستدامة وتحسين إدارة مخاطر الكوارث في القارة.

160. **البحث والتطوير:** يركز هذا البرنامج على تطوير وتحسين منتجات التأمين في وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر وغيرها من أدوات إدارة المخاطر باستمرار بحيث تظل ذات صلة بالدول الأعضاء في القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر تحسين منتجاتها البرمجية الأساسية، أفريكا ريسكفيو. كما أحرزت تقدما في تطوير نموذج تأمين قياسي لرصد فيضان الأنهار، فضلا عن منتج للاستجابة لخطر تفشي الأمراض والأوبئة.

161. **التعزيز والاستدامة:** عقدت وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في أبيدجان في مارس 2017. واجتمع مجلس إدارة الوكالة أ ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى الإشراف على أنشطة وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، عمل المجلس مع مجلس الوكالة المشار إليهما مجتمعين بالمجلسين (لتحسين إدارة وتشغيل القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر) وعلاوة على ذلك، شاركت وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر بشكل أوثق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأسهمت في المناقشات الدولية بشأن سياسة المناخ من خلال مبادرة التأمين المرن.

162. **تحسين إدارة مخاطر الكوارث في القارة:** دعت القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر إلى زيادة الموارد المتاحة للدول الأعضاء فيها، بما في ذلك من خلال المناقشات مع البنك الأفريقي للتنمية والشركاء الآخرين لإنشاء مرفق تمويل ممتاز. كما واصلت القدرة الأفريقية إحراز تقدم

بشأن نموذج مبادرة النسخ المتماثلة، الذي يمكن بموجبه للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تختار التأمين الذي يطابق التأمين الذي يختاره أعضاء القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، مما يسهم في توفير موارد إضافية للاستجابة للكوارث في الدول الأعضاء في وكالة القدرة الأفريقية.

163. حتى الأن، شاركت ثمانية بلدان في أربع من مجموعات مخاطر الجفاف للقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، وقد قامت وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر المحدودة بتغطية أكثر من 400 مليون دولار أمريكي من مخاطر الجفاف. ودفعت الحكومات الأفريقية 52 مليون دولار أمريكي في أقساط التأمين. وجاءت نسبة 95% من هذا المبلغ من الميزانيات الوطنية دون أي دعم دولي، مما يدل على أن هناك اهتماما كبيرا لدى البلدان الأفريقية في هذه الصكوك وفي إدارة المخاطر بصورة استباقية.

164. قامت القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر بدفع تعويضات تأمينية بقيمة 34 مليون دولار أمريكي إلى أربعة بلدان هي: ملاوي وموريتانيا والنيجر والسنغال، ودعم أكثر من مليوني شخص ومليون رأس من الماشية من خلال توسيع نطاق التحويلات النقدية وتوزيع الأغذية وبرامج تغذية الماشية المدعومة. ولكن القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر لا تهتم فقط بالتأمين. إنما يتعلق الأمر بالإعداد المتقدم وتحسين إدارة المخاطر في القارة الأفريقية.

165. باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تشارك القدرة الأفريقية لمواجهة الكوارث في مجال المخاطر بشكل كامل في المبادرات ومجالات العمل المتعلقة باختصاصها عندما تقدمها أجهزة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك: إعداد تقارير متكاملة على نحو أفضل؛ وتحديد مناصري القدرة داخل الاتحاد الأفريقي؛ وإدماج القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي.

166. في أعقاب قرارات الدول الأعضاء في وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر التي تشجع على التصديق على المعاهدة، استكملت ثمانية بلدان 8 أو أحرزت تقدما كبيرا في عملية التصديق الوطنية، إلا أن 4 دول أعضاء فقط في الوكالة أتمت العملية على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي. والمعاهدة سارية المفعول حاليا ولن تدخل حيز التنفيذ نهائيا إلى حين إيداع 10 صكوك تصديق لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

167. واجهت عدة دول أعضاء ذات قدرات ضعيفة صعوبات كبيرة في الموارد لدفع الأقساط إلى شركة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر مما تطلب دعما ماليا مميزا. وسيساعد هذا المرفق على دعم النمو التجميعي المستدام في السنوات الأولى، وعند ربطه بالالتزامات المتعلقة بتضمين إدارة المخاطر في النظم السيادية، سيساعد المجمع على أن يصبح مستداما في الأمد المتوسط. وقد قدم البنك الأفريقي للتنمية دعمه لهذا المسعى، كما تجري القدرة الأفريقية لمواجهة الكوارث مناقشات مع قنوات بديلة متعددة، بما في ذلك البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبنك التنمية الإسلامي، والاتحاد الأوروبي.

168. تقترح القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر المجالات والتوصيات ذات الأولوية التالية لكي تنظر فيها أجهزة السياسات:

- التشديد على عمل وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر بين الدول الأعضاء من خلال جملة أمور منها إنشاء لجنة وزارية للدفاع عن اختصاصها، وزيادة المساهمة المالية في برامجها، وملكيتها الأفريقية، وإدماج اللجنة في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي؛

- تشجيع المزيد من التوقيعات والتصديقات على معاهدة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر من قبل الدول الأعضاء حتى تتمكن من الاستفادة من عضوية وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، بما في ذلك الحصول على الخدمات للمساعدة على الاستعداد بشكل أفضل للكوارث الطبيعية والتصدي لها، والتصدي لتغير المناخ؛

- زيادة تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والأجهزة القارية الأخرى على تقديم الدعم اللازم إلى القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر والعمل معها من أجل تحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية في القارة، وعلى وجه الخصوص إشراك الوكالة في المناقشات والأحداث والقرارات المتعلقة بمخاطر الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتمويل الابتكاري؛

- الطلب من مؤسسات التمويل الإنمائي والشركاء دعم هذه المساهمة البالغة الأهمية في إدارة مخاطر الكوارث في القارة وبنيتها التحتية للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الدعم المتميز، وتوجيه دعمها لإدارة المخاطر في أفريقيا من خلال القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، وهي مؤسسة قائمة بقيادة أفريقية؛

- دعوة الشركاء المانحين لدعم التنسيق بين مبادرات القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر وعمل المجتمع الإنساني في القارة.

سياسة الأراضي

169. نظمت المفوضية مؤتمرا افتتاحيا لسياسة الأراضي في أفريقيا، من 14 إلى 17 نوفمبر 2017، ضم كبار الخبراء الأفريقيين في مجال الأراضي لتبادل نتائج البحوث والممارسات الجيدة بشأن الدوافع الرئيسية لوضع سياسات الأراضي وتنفيذها. ويجري الآن تعميم قضايا الأراضي والحوكمة في البروتوكولات والبرامج الإقليمية. ونتيجة لذلك، هناك برامج مكرسة أو مشتركة بشأن إدارة الأراضي من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الأجهزة مثل البرلمان الأفريقي. وقد وضعت المنظمة الأفريقية للمزارعين، وهي منظمة رئيسية تؤثر في السياسات المتعلقة بتنمية الأراضي، خطة عملها بشأن إدارة الأراضي، ويجري الآن العمل على إقامة منبر قاري لمنظمات المجتمع المدني بشأن إدارة الأراضي.

170. لدى أفريقيا فهم أفضل للعوامل التي تؤثر على المستثمرين في مجال استصلاح الأراضي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين وتحديد الأهداف الوطنية لاستعادة الأراضي استنادً إلى تحليلات الخرائط المتاحة محليا. وشاركت في هذه العملية أربع وعشرون (24) دولة عضو ومجتمعات محلية. وتشارك هذه البلدان أيضا في مشروع المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية الحرجية البالغ 100 مليون هكتار. وفي أعقاب هذه المبادرة، تم الالتزام بملايين الهكتارات من الأراضي في القارة من أجل الاستصلاح من خلال تطبيق منهجية تقييم فرص الاستصلاح.

171. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الالتزامات التالية: بنين – 0.5 مليون هكتار، بوروندي – مليوني هكتار، الكاميرون – 12 مليون هكتار، جمهورية أفريقيا الوسطى – 3.5 مليون هكتار، تشاد – 1.4 مليون هكتار، كوت ديفوار – 5 ملايين هكتار، جمهورية الكونغو الديمقراطية – 8 مليون هكتار، وإثيوبيا – 15 مليون هكتار، وغانا – 2 هكتار، وغينيا – 2 مليون هكتار، وكينيا – 5.1 مليون هكتار، وليبريا – 1 مليون هكتار، ومدغشقر – 4 ملايين هكتار، وملاوي – 4.5 مليون هكتار، وموزمبيق – 1 مليون هكتار، والنيجر – 3.2 مليون هكتار، وجمهورية الكونغو –

2 مليوني هكتار، ورواندا – 2 مليوني هكتار، وجنوب أفريقيا – 3.6 مليون هكتار، وأوغندا – 2.5 مليون هكتار.

172. من جانبها، أنشأت المفوضية منتدى لفحص البذور الأفريقية، يهدف إلى تعزيز قدرة علماء مختبر صحة البذور الأفريقية وتسهيل عملية وضع خطة تشغيل المنتدى للفترة 2015–2017.

تعزيز الأعمال التجارية الزراعية

173. وضعت المفوضية مشروع إطار للسياسة العامة بشأن الهياكل الأساسية الريفية سبل الوصول إلى الأسواق، فضلا عن استراتيجية تجارية زراعية قارية. وستوجه هذه الوثائق قطاع الأعمال التجارية الزراعية وتضيف قيمة إلى المنتجات الأولية وتولد العمالة والدخل وتسهم بالتالي في المساهمة في النمو الاقتصادي والحد من التبعية الغذائية في أفريقيا.

174. اعتمدت أيضا استراتيجية المؤشرات الجغرافية القارية وإطار سياستها في الدورة العادية الثانية للجنة الفنية المتخصصة بشأن الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة في أكتوبر 2017. واعتمدت أيضا خطة عملها التي ستكون بمثابة أداة للتنمية الريفية المستدامة والتحول في سياق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والأجندة 2063. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في دعم تنفيذ خطة العمل، في حين أقرتها اللجنة الفنية المتخصصة كإحدى النتائج القابلة للتحقيق لقمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2017.

مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى والساحل

175. بتشجيع من الآثار الإيجابية لتنفيذ الجدار الأخضر الكبير لمبادرة الصحراء الكبرى والساحل في السنوات العشر الأخيرة، مددت المفوضية المبادرة إلى منطقة الجنوب الأفريقي لمساعدة المنطقة التي تأثرت ببعض أسوأ ظاهرة الجفاف، وتدهور الأراضي والتصحر في القارة. وأتاح إطلاق برنامج الجدار الأخضر الكبير لمبادرة الصحراء الكبرى في الجنوب الأفريقي منبرا لتبادل أفضل الممارسات والنظراء لتعلم الأقران فيما بين الدول الأعضاء المعنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وأتاح إطلاق برنامج غوسي في الجنوب الأفريقي منبرا لتبادل أفضل الممارسات والتعلم من الأقران فيما بين الدول الأعضاء المعنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

176. بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الأفريقي للتنمية، شرعت المفوضية في إجراء مشاورات تهدف إلى تعزيز تنمية الطاقة المتجددة في إطار مبادرة الجدار الأخضر العظيم لمنطقة الصحراء ومنطقة الساحل، والاستفادة من إمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية من الدول الأعضاء. وعلى نفس المنوال، فإن المفوضية على اتصال بمجموعة كندية أمريكية، وخط الأنابيب العابر لأفريقيا، لدعمها في تنفيذ مشروع لتمكين تحلية مياه البحر واستخدامها لأغراض الري.

177. خلال العام قيد الاستعراض، عملت المفوضية مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومرصد الصحراء والساحل لدعم عدد من المشاريع الفرعية في إطار مبادرة تعزيز سبل العيش. وقد ساهم الوعي المتزايد بالصلة بين الجفاف وتدهور الأراضي والفقر النزاعات والنزوح الداخلي والهجرة في رفع مستوى الجدار الأخضر العظيم لمنطقة الصحراء و الساحل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

178. علاوة على ذلك، قدمت المفوضية دعما كبيرا للدول الأعضاء في مشاركتها في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، مما أسفر عن اعتماد هدف استراتيجي منفصل بشأن الجفاف يمكن الاتفاقية من دعم البلدان الأفريقية للتصدي للجفاف.

برنامج الاتحاد الأفريقي لبحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة

179. تشارك الوكالة المتخصصة لبرنامج الاتحاد الأفريقي لبحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة بنشاط في تعزيز الشراكات والشبكات الإقليمية، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز البحوث الزراعية من أجل التنمية وبناء قدرة سبل العيش الريفية على الصمود في المناطق شبه القاحلة في أفريقيا.

180. عمل برنامج الاتحاد الأفريقي لبحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة مع شركائه لتعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة على القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتصحر. وقد عقدت شراكة مع وزارة الموارد المائية والري في مصر والصندوق العربي للمساعدة الفنية للبلدان الأفريقية لتدريب الباحثين الشباب من خمسة عشر (15) دولة عضو في مجال الري الحديث. كما أجرت

المفوضية حوارا بشأن السياسات في مكافحة التصحر في أفريقيا بالتعاون مع حكومة بوركينا فاسو واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ونشرت بحوثا عن التحديات والفرص في سلاسل القيمة الزراعية في أفريقيا. كما نسق برنامج الاتحاد الأفريقي لبحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة اعتماد الموقف الأفريقي الموحد لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في الصين في سبتمبر 2017.

181. علاوة على ذلك أتيحت للمجموعات الاقتصادية الإقليمية فرصة من خلال برنامج الاتحاد الأفريقي لبحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة، لتحديد التحديات والفرص لتطوير سلاسل القيمة الاستراتيجية في إقليم كل منها، والاتفاق على المعايير الرئيسية لوضع الأولويات للسلع الزراعية. وتشمل أنشطة الوكالة كذلك ربط منظمات المزارعين الأفريقيين بالبحوث وخدمات التوصيل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

النتيجة 3: التنمية الاقتصادية الشاملة، والبنية التحتية والتصنيع والتجارة

تطوير البنية التحتية، والبيئة من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة، والتصنيع، والتجارة بين البلدان الأفريقية بقيادة القطاع الخاص، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

النواتج:

- صياغة أطر السياسات العامة التمكينية من أجل لتنمية الشاملة والترويج لها، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التنفيذ.
- تيسير برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.
- تعزيز الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة لغالبية السكان الأفريقيين.
- وضع سياسات لتسهيل التجارة والجمارك والترويج لها، وتيسير المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة القارية.
- وضع سياسات لإشراك القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال التجارية وتعزيزها.
- تشجيع النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة على تنظيم المشاريع ودعمها.
- وضع سياسات للاستغلال المستدام للموارد المعدنية وغيرها من الموارد والترويج لها.

الناتج 1: صياغة أطر السياسات العامة التمكينية من أجل التنمية الشاملة والترويج لها، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التنفيذ.

182. حددت المفوضية لنفسها الطموح المتمثل في بناء أفريقيا بحلول عام 2030 بنية تحتية متكاملة للنقل والطاقة والاتصالات تكون آمنة وموثوقة وفعالة وبأسعار معقولة، وقادرة على تعزيز التكامل الإقليمي والقاري والتنمية المستدامة للقارة. وهذا طموح طويل الأمد يركز على التحديات الرئيسية التي تواجه القارة، وهي إدماجها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركتها الكاملة في الاقتصاد العالمي.

183. لتحقيق هذا الطموح، اعتمدت أجهزة السياسة العامة عدة صكوك رئيسية – المقررات والإعلانات والأطر – بشأن برامج ومشاريع البنية التحتية والطاقة، التي كانت المفوضية تنفذها منذ ذلك الحين. وهي تشمل ما يلي: (1) الخطة الاستراتيجية 2014 – 2017 والخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063؛ (2) إعلانات مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن النقل والطاقة وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا؛ (3) إعلان القمة الأفريقية الأوروبية الرابعة؛ (4) قطاع النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع الفرعي والإعلانات والقرارات وخطط العمل؛ (5) برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

الناتج 2: تسهيل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا

184. يشكل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا النشاط الرئيسي الشامل للمفوضية في شراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد. وهي مصممة على المساعدة في معالجة العجز في البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه العابرة للحدود. ويوفر هذا البرنامج إطارا استراتيجيا قاريا مشتركا ومخططا من أجل الربط بين أفريقيا وإدماجها من خلال برامج ومشاريع البنية التحتية ذات الأولوية، ويهدف إلى تعزيز التجارة، وحفز النمو والوظائف، وإطلاق العنان للتحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، وتعزيز التجارة، وخلق فرص العمل. وتتألف خطة العمل ذات الأولوية للبرنامج من 51 مشروعا وبرنامجا قابلا للتنفيذ وبرامج النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه العابرة للحدود. ومن شأن تنفيذه أن يعزز التكامل الإقليمي بين عامي 2012 و 2020.

185. شملت الأنشطة التي نفذت في سياق برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا في عام 2017 ما يلي: (1) استكمال خطة العمل الثالثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بنقاط تبادل الإنترنت في ثلاث وثلاثين (33) دولة عضوًا؛ (2) اعتماد النيباد لصناديق إعداد مشاريع البنية التحتية التابعة من أجل وضع خطوط أساسية ذات أولوية ومتسلسلة لمشاريع البنية التحتية الإقليمية من أجل دعم محتمل من صناديق إعداد مشاريع البنية التحتية للنيباد لفترة السنوات الخمس 2016–2020، وتعزيز طرائق العمل بين صناديق إعداد مشاريع البنية التحتية للنيباد وأصحاب المصلحة لضمان إقامة شراكات منسقة وموجهة نحو تحقيق النتائج لتعزيز إعداد المشاريع وتنفيذها والتدابير الرامية إلى تعزيز تعبئة

الموارد؛(3) برنامج بناء القدرات الممول من البنك الأفريقي للتنمية والحكومة الألمانية لتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بما في ذلك توفير فترة ثلاث سنوات من الخبراء للمجموعات الاقتصادية الإقليمية لدعم إعداد مشاريع تطوير البنية التحتية في أفريقيا وتوفير الخبراء لوكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

186. بيد أن هناك بعض التحديات تتمثل في ضعف تعبئة الموارد لإعداد المشاريع، ولا سيما الموارد المحلية، وحالات التأخير في الاتفاقات بين البلدان وعدم مواءمة الإطار القانوني والتنظيمي للبلدان المعنية. ومن الآن فصاعدا، ستركز الجهود على وضع الصيغة النهائية لاستعراض منتصف المدة الذي ستقدم نتائجه إلى أجهزة السياسات في قمة يوليو 2018.

الناتج 3: تعزيز وصول غالبية السكان الأفريقيين إلى خدمات الطاقة الحديثة

187. في مجال قطاع الطاقة، انصب محور تركيز المفوضية على مجالات النشاط الرئيسية التالية: (1) تفعيل وتنفيذ المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس في ديسمبر 2015؛ (2) تيسير توفير الطاقة المستدامة للجميع؛ (3) الدعوة إلى تنفيذ إطار السياسة العامة والمبادئ التوجيهية لأفريقيا في مجال الطاقة الحيوية؛ (4) وضع إطار قاري تنظيمي متسق لقطاع الطاقة؛ (5) تنفيذ شراكة الطاقة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي؛ (6) تنفيذ البرنامج الإقليمي للطاقة الحرارية الجوفية وإنشاء مرفق التخفيف من حدة المخاطر الحرارية الجوفية؛ (7) تنفيذ مبادرات الطاقة الكهرومائية لعام 2020، بما في ذلك الدعوة إلى تطوير مشروع إنجا للطاقة الكهرومائية كجزء من الأجندة 2063.

188. شملت الإنجازات التي تحققت في عام 2017 ما يلي: (1) تفعيل المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، بدعم من شركاء الاتحاد الأفريقي، من خلال وضع وثائق هيكلها الإداري وتوظيف خبرائها الفنيين ومجلس الإدارة؛ (2) متابعة وتسهيل تنفيذ مبادرة الطاقة المستدامة للجميع من خلال وضع جداول أعمالها ونشراتها الاستثمارية الخاصة بالعديد من الدول الأعضاء؛ (3) وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بالمواءمة بين الأطر التنظيمية، والتي اعتمدها الوزراء في الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة والسياحة، في لومي في مارس 2017؛ (4) بدء المرحلة

الثانية من الدراسة المتعلقة بالتعريفة المنسقة في خط النقل، والسياسة في الشبكة الصغيرة وإنشاء وحدة التنسيق؛ (5) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في إعداد مشاريع الطاقة الحيوية وتعبئة الموارد اللازمة لتطوير المشاريع.

189. وتشاركت المفوضية أيضا مع الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي–أفريقيا الخاص بالبنية التحتية لإنشاء مرفق التخفيف من حدة المخاطر الحرارية الجوفية. ودعمت المفوضية 26 مشروعا في خمسة بلدان في شرق أفريقيا بقيمة إجمالية قدرها 80 مليون دولار أمريكي. وقدمت المفوضية أيضا دعما فنيا وماليا إلى الوكالة من أجل تطوير وتعزيز مشروع إنجا الكبير المنشأ في مكتب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وساعد أيضا في عقد أول لجنة فنية متخصصة بشأن الطاقة والنقل والسياحة، عقدت في لومي في مارس 2017.

190. في القطاع الفرعي للطاقة، بدأت ترتيبات التنفيذ في عام 2017 من أجل تصميم نظام شمسي على السطح لتشغيل المباني الحكومية في مدغشقر. وبدأ تنفيذ برنامج للوصول إلى الطاقة المتجددة، وبدأ تنفيذ المشاريع الثلاثة والثلاثين (33) ذات الأولوية القصوى للطاقة المتجددة التي تم تحديدها. وتلقت جامبيا وكينيا وتنزانيا دعما فنيا وماليا من وكالة النيباد لإجراء دراسة جدوى بشأن تمويل الطاقة المتجددة. كما تلقت مدغشقر مساعدة لإجراء دراسة مماثلة عن النظام الشمسي على السطح.

191. غير أن محدودية الموارد المالية ونقص الموارد والبيانات المتعلقة بقطاع الطاقة في كثير من البلدان الأفريقية لا تزال تشكل تحديا كبيرا في تتبع التقدم المحرز في هذا القطاع. ومع تزايد الاهتمام الدولي بقضايا الطاقة الأفريقية، بدءا من مبادرات مثل الطاقة المستدامة للجميع التي تقودها الأمم المتحدة والهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة ، والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على جمع ونشر بيانات دقيقة عن احتياجاتها من الطاقة وإمكاناتها واستهلاكها. علاوة على ذلك، تشجع الدول الأعضاء على اعتماد سياسات وطنية بشأن الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الحيوية.

اللجنة الأفريقية للطاقة

192. ركزت أنشطة اللجنة الأفريقية للطاقة في عام 2017 أساسا على تطوير النظام الأفريقي لمعلومات الطاقة وقاعدة البيانات لتسهيل تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء، وكذلك فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وهكذا، تمكنت اللجنة الأفريقية للطاقة من نشر بيانات إحصاءات الطاقة والمساهمة في إعداد إحصاءات الطاقة العالمية لعام 2017 الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، فضلا عن توقعات الطاقة في أفريقيا لعام 2040. وساهمت اللجنة الأفريقية في إعداد الكتاب السنوي الإحصائي الأفريقي لعام 2017، ومشروع مشترك بين اللجنة، والبنك الأفريقي للتنمية، واللجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

193. كما كان التدريب وبناء القدرات لمراكز التنسيق الوطنية من بين أنشطة اللجنة الأفريقية للطاقة خلال عام 2017. وساعدت هذه الأنشطة على تحسين كفاءة مئات الخبراء الإحصائيين، وبالتالي إنتاج بيانات موثوقة عن الطاقة من جانب الدول الأعضاء. وشارك في هذه الدورات 81 إحصائيا من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومجموعات الطاقة الإقليمية والمراكز الإقليمية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد من خبرة اللجنة الأفريقية أيضا 28 جهة اتصال وطنية عينها مؤخرا وزراء الطاقة الأفريقيين لجمع قاعدة بيانات إحصاءات الطاقة وتوازن الطاقة. وبالتعاون مع مبادرة البيانات المشتركة للمنظمة، قام المركز بتدريب 25 من خبراء الطاقة الأفريقيين على جمع البيانات الشهرية عن النفط والغاز للبلدان الأفريقية المنتجة للنفط والغاز. كما قدمت تدريبا لمدة شهر واحد لطلاب درجة الماجستير من جامعة أفريقيا للعلوم المياه والطاقة ومقرها في تلمسان.

194. كان من بين التحديات التي واجهتها اللجنة الأفريقية للطاقة صعوبة الحفاظ على خدمات مراكز التنسيق الوطنية، ومحدودية التمويل لورشة العمل التدريبية.

اللجنة الأفريقية الإلكترونية الفنية لتوحيد المقاييس

195. أنشئت اللجنة الأفريقية الإلكترونية الفنية لتوحيد المقاييس بدعم من المفوضية لتوفير إطار تعاوني لأصحاب المصلحة في الدول الأعضاء، من خلال لجانهم الوطنية الفنية الإلكترونية، ومواءمة المعايير الكهربائية الفنية وما يرتبط بها من متطلبات تقييم المطابقة من أفريقيا.

196. خلال عام 2017، كانت هناك زيادة في عدد الأعضاء من 11 عضوا كامل العضوية في نهاية عام 2016 إلى خمسة عشر 15 عضوا في عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت 80 في المائة من الدول الأعضاء معايير اللجنة الأفريقية لتوحيد المقاييس الفنية الإلكترونية بعد بدء تشغيل قاعدة بيانات اللجنة في منتصف العام. ويبلغ الآن عدد المعايير المعتمدة لاعتمادها المشترك 140 معيارا، في حين لا يزال يتعين اختبار مدى ملاءمتها وحاجتها الفعلية على مر الزمن.

الناتج 4: تسهيل السياسات والمعايير الرامية إلى تعزيز التكامل القاري

مشروع السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي

197. اعتمد مؤتمر الاتحاد في دورته العادية الرابعة والعشرين في يناير 2015 الإعلان المتعلق بتنفيذ قرار ياموسوكرو بشأن إنشاء سوق نقل جوي أفريقي واحد بحلول عام 2017، فضلا عن الالتزام الرسمي الذي أبدته إحدى عشر دولة للتنفيذ الملموس وغير المشروط لقرار ياموسوكرو والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. وبحلول وقت استكمال هذا التقرير، انضمت اثنتا عشرة دولة أخرى من الدول الأعضاء إلى الدورة الحادية عشرة (11) الأولى لتصل إلى ثلاث وعشرين دولة.

198. أنشئ فريق عمل وزاري مع ثلاث وظائف رئيسية هي: (1) قيادة عملية التنفيذ في دولها؛ (2) تقديم التوجيه، (3) قيادة حملة الدعوة لحث بقية الدول الأعضاء على الانضمام إلى السوق الواحد، وضمان تهيئة الظروف المناسبة في دولهم. وأعد فريق العمل الوزاري خريطة طريق لأنشطة إنشاء سوق النقل الجوي الواحد، بما في ذلك تعبئة الموارد من أجل أنشطة بدء تنفيذ الوكالة المنفذة، وإطلاقها في عام 2017.

199. يسر المفوضية أن تبلغكم بأن إطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي سيجري الآن في قمة يناير 2018. كما قامت اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون العدلية والقانونية بإجازة النصوص التنظيمية والمؤسسية لمقرر ياموسوكرو، والتي تشكل أيضا الإطار التنظيمي والإداري اللسوق الموحدة للنقل الجوي، وستقدم إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2018 لاعتمادها. وتشيد المفوضية بالدول الأعضاء الثلاث والعشرين التي تنفذ حاليا أو نفذت مقرر ياموسوكرو، وتحث جميع الأطراف على القيام بذلك دون إبطاء. وقد استغرقت هذه المبادرة

وقتا طويلا حتى تدخل هذه المبادرة العظيمة حيز النفاذ. ومع ذلك، فإنها تمثل ناقلا حرجا نحو التكامل الاقتصادي لأفريقيا ووسيلة قوية للنمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وفي عالم يتسم بالعولمة والتحول السريع والمنافسة الشديدة، سيكتب لأفريقيا البقاء فقط في حالة توحيدها.

200. من المأمول أن يؤدي إطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي إلى زيادة عدد الأعضاء، بل سيعجل أيضا بتعبئة الموارد الكافية لتنفيذ المبادرة تنفيذا تاما، ولا سيما وضع مخطط رئيسي للقيادة الأساسية للطيران.

الشبكة الأفريقية المتكاملة للقطار السريع

201. يهدف مشروع الشبكة الأفريقية المتكاملة للسكك الحديدية السريعة إلى ربط العواصم الأفريقية والمراكز الاقتصادية وغيرها من المراكز الصناعية ومواقع السياحة الرئيسية بتكنولوجيا السكك الحديدية العالية السرعة المناسبة، مع توفير الطاقة الكهربائية التكميلية والهياكل الأساسية ذات النطاق العريض وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو نموذج آخر في الأجندة 2063 الذي من المقرر تنفيذه خلال السنوات العشر الأولى.

202. شملت الأنشطة الحالية والمخطط لها في هذا المجال ما يلي: (1) إجراء دراسة شاملة للجدوى المسبقة للمشروع؛ تم الانتهاء تقريبا من شراء الخدمات الاستشارية لإجراء دراسة تفصيلية سابقة لتحديد النطاق عند الانتهاء من هذا التقرير؛ (2) وضع اللمسات الأخيرة على المذكرة المفاهيمية وتقييم الاحتياجات التدريبية؛ و (3) صياغة خطة العمل الأولية لنطاق الصناعة بما في ذلك المحتوى المحلي.

203. غير أن التحدي الرئيسي يتمثل في تحديد إمكانية تنفيذ المشروع. ولمعالجة هذه المسألة، شرعت المفوضية في إجراء دراسة نطاق مفصلة وهي قيد الإنجاز، والتي سيكون من الضروري بعدها تعبئة موارد بشرية ومالية كبيرة لإجراء دراسة جدوى كاملة للمشروع في جميع أنحاء القارة.

204. تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي للتكامل الإقليمي، أطلقت وكالة النيباد حملة لزيادة مخصصات الأصول الأفريقية للبنية التحتية الأفريقية. وتهدف إلى زيادة الميزانية المخصصة من القاعدة الحالية بنحو 1.5% من الأصول الخاضعة للإدارة إلى 5%. وتم رسم خارطة طريق تبين الخطوات العملية لزيادة استثمارات الصندوق الأفريقي للمعاشات وصندوق الثروة

السيادية في البنية التحتية الأفريقية إلى الهدف المحدد البالغ 5%. وتتضمن خارطة الطريق أيضا مسارا محددا لإنشاء وتنسيق منبر للاستثمار المشترك في الصندوق الأفريقي للمعاشات وصندوق الثروة السيادية في البنية التحتية الأفريقية. تم تنفيذ الحملة في منابر مختلفة، بما في ذلك الاجتماع القاري لشبكة الأعمال التجارية خلال الاجتماع الـ72 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

دعم برنامج تنمية قطاع النقل في أفريقيا

205. استكمل هذا النشاط في يوليو 2017. وللتذكير، أُطلق هذا البرنامج في أبريل 2015 بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. وكان يحتوي على وحدتين: الوحدة الأولى لتقديم الدعم إلى إدارة المفوضية للبنية التحتية والطاقة، وأنشطة البرلمان الأفريقي للممرات الذكية في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا الذي يحتوي على عنصرين مكوّنين؛ والوحدة الثانية لتحرير ونشر المبادئ التوجيهية الشاملة لقطاع النقل. أنجزت هذه المهمة بنجاح في نوفمبر 2016.

206. في إطار المكوّن الأوّل للوحدة الأولى: أكملت المفوضية صياغة الأطر التالية: (1) ورقة سياسات قارية لقطاع النقل؛ (2) بناء القدرات (بوابة المعارف المتعلقة بالنقل والاختصاصات)، إدارة قطاع النقل؛ (3) تمويل البنية التحتية للنقل وخيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛(4) صيانة الطرق؛ (5) تحديات النقل المستدام وتغير المناخ.

207. المكوّن الثاني للوحدة الأولى: تم تقديم الدعم إلى برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والبرلمان الأفريقي لبدء أنشطة الممرات الذكية. وتم استكماله بالنواتج الهامة التالية: (1) تقييم الممرات (تعريف الممرات الذكية وخصائصها)؛ (2) تنسيق وإدارة الممرات؛ (3) تصميم وتقدير تكاليف الممرات الذكية التجريبية للتنفيذ (ممري الشمال–الجنوب ودار السلام).

208. علاوة على ذلك، وفي إطار المكوّن الأول، قدم البرنامج أيضا الدعم إلى إدارة البنية التحتية والطاقة في إنجاز بعض أنشطتها الرئيسية بما في ذلك تعميم المعايير المنسقة للطرق الخاصة بالطرق السريعة العابرة لأفريقيا والميثاق الأفريقي للسلامة على الطرق، وتسهيل الدعم اللوجستي المقدم لاجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة واجتماع الفريق المرجعي لاستراتيجية البنية التحتية المشتركة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المنعقد في مارس 2017.

209. وأدى عدم توافر الموارد الكافية، بما في ذلك التوظيف والتأخيرات في الموافقة على أحداث البرنامج، ولا سيما بعض ورش العمل للتصديق، إلى تأجيل وحتى إلغاء العديد من الأنشطة الهامة. إلاّ أنّ المفوضية ستبذل قصارى جهدها في 2018 لعقد ورشة عمل قارية للتصديق بشأن إطار سياسة النقل وتقديمه لبحثه من قبل أجهزة صنع السياسة. وستتابع المفوضية أيضا مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ مشروع الممرات الذكية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

210. كانت الأنشطة الرئيسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 2017 على النحو التالي:

(1) مواءمة السياسات والنّظم

تمت صياغة الاختصاصات واختتام المفاوضات مع المفوضية الأوروبية بشأن تمويل مشروع يتعلق ببناء القدرات في مجال إدارة الإنترنت ومنبر رقمي للهيئات التنظيمية بقيمة 5 مليون يورو. ينبغي أن يبدأ هذا المشروع المسمى "سياسة وتنظيم تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا"، في يناير 2018.

(2) النظم الأفريقية لتبادل الإنترنت

تجدر الإشارة هنا إلى مواصلة تنفيذ مشروع النظم الأفريقية لتبادل الإنترنت الذي يموله الصندوق الاستئماني الأوروبي الأفريقي للبنية التحتية وحكومة لكسمبورغ، والذي يهدف إلى الإبقاء على الحركة على الإنترنت محلية في أفريقيا عن طريق تسهيل إنشاء النقاط الوطنية لتبادل الإنترنت، والنقاط الإقليمية لتبادل الإنترنت في أفريقيا.

تم إنجاز الأنشطة التالية في 2017: (1) وضع لوائح الربط عبر الحدود لمجموعة شرق أفريقيا وإطار سياسة الربط لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛ (2) إنشاء ثماني (8) نقاط لتبادل الإنترنت مع منح مالية لتتطور لتصبح نقاطا إقليمية لتبادل الإنترنت؛ (3) إنشاء نقطتين (2) وطنيتين لتبادل الإنترنت، إضافة إلى النقاط الـ14 السابقة لتبادل الإنترنت وزيادة العدد الإجمالي لنقاط تبادل الإنترنت في القارة من 18 إلى 34 دولة عضوا.

(3) الشبكة الإلكترونية الأفريقية

واصلت المفوضية خلال 2017 تنفيذ خطة العمل من أجل استدامة الشبكة الإلكترونية الأفريقية. واعتبارا من مارس 2017، كانت حالة التنفيذ على النحو التالي: (1) وقعت 48 دولة عضوا على اتفاق للمشاركة في المشروع؛ (2) تم تثبيت محور اتصالات ساتلية لمحطة أرضية في داكار وما يقارب 150 جهازا فيسات على النحو التالي: ثلاثة أجهزة فيسات في كل بلد من البلدان الـ48 المشاركة، وواحد في مفوضية الاتحاد الأفريقي، و 5 في المستشفيات الخمسة المتميزة المختارة، و 5 في الجامعات الخمس الرائدة، وتم اختيارها بعد عطاءات مفتوحة؛ (3) تخرّج 22000 طالب مسجل من 39 بلدا من البلدان المستخدمة في مختلف برامج المرحلة الجامعية وبرامج الدراسات العليا في جامعات هندية مختلفة من خلال الشبكة؛ (4) وإجراء 771 استشارة طبية عن بعد و 6771 من برامج التعليم الطبي المستمر.

تلقت المفوضية في أبريل 2017 إخطارا من حكومة الهند بأنها قررت إغلاق عمليات الفيسات الساتلية القائمة ومحور الاتصالات للمحطة الأرضية اعتبارا من 1 يوليو 2017. قامت المفوضية بتحويل البنية التحتية لمحور الاتصالات للمحطة الأرضية من داكار إلى مقر الاتحاد الأفريقي بعد عملية تسليم المهام وقعها الطرفان في أغسطس 2017. وفي وقت لاحق، وقعت المفوضية اتفاقا آخر مع جمهورية السنغال بشأن رعاية محور اتصالات المحطة الأرضية للشبكة الإلكترونية الأفريقية. وتجري مشاورات بين المفوضية والدول الأعضاء لإيجاد استراتيجية لاستخدام محور اتصالات المحطة الأرضية التي استلمتها إلى المفوضية.

(4) الأمن السيبراني

نظمت المفوضية ورشتي عمل للموظفين الداخليين حول الإدارة الإلكترونية والأمن السيبراني من خلال التمويل والخبرات من كل من إستونيا وسوفركوم (Sofrecom). ووضعت دليلا تفسيريا (مجموعة أدوات) لاتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية (اتفاقية مالابو) وأصدرت كتيبا لتعميمه على الدول الأعضاء. أكملت المفوضية أيضا إجراء دراسة شاملة عن حالة الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية في أفريقيا وبالتعاون مع مجتمع المعلومات (ISOC)، وهي منظمة عالمية تركز على الأسباب يديرها مجلس إدارة متنوع يقع مقرها في ريستون، ولاية فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتعاون مع المكتب الإقليمي الأفريقي، أعدت المفوضية خطوطا توجيهية بشأن أمن البنية التحتية للإنترنت في أفريقيا. وفي إطار الترويج لمبادراتها بشأن الأمن السيبراني، تعاونت المفوضية مع وزارة الخارجية

الأمريكية وحكومة فرنسا والمجلس الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية والمنتدى العالمي للخبرة في مجال الأمن السيبراني.

(5) وضعت وكالة النيباد إطارً لتقييم الأمن السيبراني وقدمته إلى الوزراء المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حتى الآن، وقعت على اتفاقية ملابو تسع (9) بلدان – هي بنين وتشاد والكونغو وغانا وغينيا بيساو وموريتانيا وسيراليون وساو تومي وبرينسيبي وزامبيا – وصدق عليها بلدان (2) – السنغال وغينيا. وستدخل اتفاقية ملابو حيز التنفيذ بعد خمس عشرة تصديقا على الأقل.

(6) دوت أفريكا

بعد ثماني (8) سنوات من الكفاح على المستوى الفني والقانوني، تم تفويض "دوت أفريقيا" أخيرا إلى ZACR/RA (السجل المركزي ZA، مدير أسماء نطاقات الإنترنت في جنوب أفريقيا) المشغل الذي ترعاه المفوضية بعد إجراء عملية عطاءات مفتوحة – وأطلق في 10 مارس 2017. كما تم إطلاق حملة ترويجية لتعزيز "دوت أفريكا" خلال قمة يوليو 2017.

(7) وضعت المفوضية خطوطا توجيهية للاستخدام المنسق لطيف العائد الرقمي في أفريقيا. علاوة على ذلك وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي للاتصالات اللاسلكية واللاسلكية، أعدّت المفوضية موقفا أفريقيا موحدا فيما يتعلق بإعادة تخصيص الطيف للمؤتمر العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية المقبل المقرر عقده في مصر من 28 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 2019.

(8) إدارة الإنترنت

عملت المفوضية مع أصحاب المصلحة الأفريقيين الرئيسيين لإعداد مشروع إعلان بشأن إدارة الإنترنت. وسيتم تقديمه إلى الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإقراره وإحالته إلى المؤتمر لبحثه.

(9) كما تم تحديد إطار لقيادة أجندة التحول الرقمي في أفريقيا، مع تركيز أولي على التجارة. وستركز الأولوية في 2018 على بناء القدرات في القارة للوصول إلى البيانات المفتوحة ومراكز البيانات كأساس لتنظيم الأعمال وخلق فرص العمل.

(10) قطاع البريد

ركزت المفوضية عملها على تنفيذ إعلان المؤتمر الـ14 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يتعلق بسياسات واستراتيجيات تطوير الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي أولى اهتماما خاصا بقطاع البريد.

(11) شملت الإنجازات في هذا المجال إعداد تقييم لتنفيذ خطة العمل المعتمدة في 2008 من أجل التنمية المستدامة لقطاع البريد في أفريقيا، وتقديم تقارير متخصصة عن مسائل مختلفة: (1) نظم الرموز البريدية للجنة الفنية المتخصصة للخدمات العامة والحكم المحلي والتنمية الحضرية واللامركزية؛ والاستفادة من الشبكات البريدية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية من خلال التزويد بالكهرباء والتوصيل بمكاتب البريد للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، فضلا عن لجنة النقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة والسياحة.

الناتج رقم 5: تطوير وتعزيز سياسات تسهيل التجارة والإجراءات الجمركية وتيسير مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية.

التعاون الجمركي وتسهيل التجارة

211. في مجال التعاون الجمركي وتسهيل التجارة، واصلت المفوضية تيسير اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين للجمارك. اقترحت هذه الاجتماعات عددا من التوصيات التي اعتمدتها فيما بعد كل من اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والموارد المعدنية، واللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.

212. وعقدت المفوضية اجتماعات تشاورية مع إدارات الجمارك في المجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تعزيز التعاون بروح معاهدة أبوجا. أتاح ذلك للمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تبادل خبراتها في تنفيذ برامج عملها لتفادي الازدواجية وتوجيه الموارد إلى المجالات التي تحتاج إلى المساعدة في مجال الجمارك وتسهيل التجارة.

213. ومن أجل تسهيل حركة البضائع وتنقل الأشخاص عبر الحدود الوطنية مع الحد الأدنى من العقبات وتعزيز تبادل المعلومات بين إدارات الجمارك المعنية، عملت المفوضية مع الدول

الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن طرائق ترابط التخليص الجمركي ونظم المعلومات المحوسبة. وتوجد بالفعل خارطة طريق ومشروع استراتيجية قيد التنفيذ. تم التوقيع في نوفمبر 2017 على مذكرة تفاهم مع التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية على هامش اجتماع اللجنة الفرعية للمديرين العامين للجمارك في ياوندي.

214. وكجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز تسهيل التجارة في القارة، نظمت المفوضية المنتدى الثالث لخبراء الجمارك بشأن تسهيل التجارة في أفريقيا. وشارك في المنتدى خبراء الجمارك من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وممثلو القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء المتعاونون. تبادل المشاركون الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تسهيل التجارة وأُحيطوا علما بخصوص برنامج تعزيز التجارة الأفريقية البينية، فضلا عن إحاطة بشأن تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة.

215. من جانبها، وبهدف ضمان اتساق الإجراءات الجمركية مع منطقة التجارة الحرة القارية، أجرت المفوضية دراسة حول الإجراءات الجمركية والتعاون وتسهيل التجارة وصكوك العبور في الدول الأعضاء. قدمت الدراسة حالة تنفيذ الصكوك الجمركية في أفريقيا وأبرزت الفجوات الموجودة فيما يتعلق بالتعاون الجمركي وتسهيل التجارة والعبور. كما حددت مجالات التقارب والاختلاف مع توفير المعلومات اللازمة بشأن مجالات التدخلات المركزة.

216. كان دخول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة حيز التنفيذ في فبراير 2017 معلما هاما في أجندة الدوحة للتنمية. يسعى الاتفاق إلى تعزيز حركة السلع وتنقل الأشخاص عبر الحدود الوطنية بشكل أسرع، وخفض تكاليف المعاملات، وتشجيع التعاون بين مختلف وكالات الحدود وفيما بينها. وحتى الآن، صدقت 22 من بين 44 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية على الاتفاق.

217. وفي هذا الصدد، عقدت المفوضية الاجتماع الاستثنائي الأول للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين للجمارك في أبوجا في مايو 2017 بشأن موضوع "دخول اتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ – الآثار المترتبة على إدارات الجمارك الأفريقية". أوصت اللجنة الفرعية بجملة من الأمور من بينها أن تسعى الدول الأعضاء إلى اتباع نهج إقليمي في

تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية وأن تواصل إدارات الجمارك تقاسم تبادل الممارسات في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة.

218. وفي نفس السياق، نظمت المفوضية المنتدى السنوي الثاني لتسهيل التجارة في بورت لويس، موريشيوس في سبتمبر 2017، حيث قدمت تقريرا مرحليا عن عملية وضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتسهيل التجارة بهدف رئيسي هو مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الاستجابة بشكل إيجابي لكل من تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة، وخطة العمل بشأن تعزيز التجارة الأفريقية البينية، ومنطقة التجارة الحرة القارية.

التجارة الأفريقية البينية ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية

219. فيما يتعلق بالتجارة الأفريقية البينية، قدمت المفوضية توصيات إلى أجهزة صنع السياسة بشأن تنفيذ خطة عمل تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وتتعلق هذه التوصيات بالسياسات التجارية والتمويل التجاري ومجموعات المعلومات التجارية. وللمضي قدما، ستعمل المفوضية مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء المتعاونين لوضع برامج شاملة تهدف إلى معالجة العوائق التي تعترض التجارة الأفريقية البينية.

220. واصلت المفوضية أيضا دعم مفاوضات الدول الأعضاء بشأن منطقة التجارة الحرة القارية وتنسيق مناقشاتها بشأن صكوكها القانونية. وقدمت المفوضية المساعدة الفنية والإدارية بشكل منتظم وأجرت دراسات فنية على النحو الذي طلبته المؤسسات التفاوضية لمنطقة التجارة الحرة القارية. وينبغي الإشارة إلى تسهيل المفوضية التوصل إلى فهم مشترك مع البلدان السبعة التي أعربت عن تحفظات بشأن مستوى الطموح البالغ 90% بشأن طرائق التجارة في السلع. وأسفرت هذه المساعدة عن وضع مشروع ملحق بشأن طرائق التجارة في السلع لمناصر عملية منطقة التجارة الحرة القارية، فخامة محمد إسوفو رئيس جمهورية النيجر، لاستخدامه عند إشراك رؤساء دول وحكومات هذه البلدان السبعة.

221. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال القمة العادية التاسعة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في يوليو 2017، أبلغ الرئيس محمد إيسوفو المؤتمر بأن وزراء التجارة الأفريقيين وافقوا على طرائق تحرير التعريفات الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية ومفاوضات التجارة في الخدمات. وأفاد أيضا بأن الوزراء اتفقوا على هدف طموح لتحرير التعريفات الجمركية بنسبة 90%، وهو ما

يراعي الهدف العام لقارة متكاملة. وأشار الرئيس محمد إيسوفو أيضا إلى أنّ سبع دول أعضاء أعربت عن تحفظات بشأن مستوى الطموح البالغ 90% واقترحت 85% بدلا من ذلك نظرا لظروفها الاقتصادية.

222. ساعدت المفوضية أيضا الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن شكل وهيكل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية، ومستوى طموح تحرير التعريفة الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية، فضلا عن وضع مشاريع نصوص الاتفاق وبروتوكولاته وملاحقه، والتي تم الانتهاء منها أو كانت في المراحل النهائية من المفاوضات بحلول نهاية 2017.

223. اجتمع وزراء التجارة في نيامي في ديسمبر 2017 لاستعراض مشاريع النصوص القانونية وإعداد تقريرهم لتقديمه إلى أجهزة صنع السياسة. وفي الوقت الذي كُتب فيه هذا التقرير، اعتمد الوزراء مشروع الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية والبروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات. ستقدم هذه المقترحات إلى المؤتمر في قمة يناير 2018 التي من المتوقع أن يطلق فيها المؤتمر منطقة التجارة الحرة القارية. وستُستأنف المفاوضات بعد ذلك بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول المتعلق بالخدمات بحلول مارس 2018. وكان من المقرر أيضا عقد دورة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لاستعراض الجوانب القانونية ووضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق والبروتوكولات والملاحق قبل تقديمها إلى المؤتمر.

224. تود المفوضية أن تعرب عن امتنانها للدول الأعضاء على مساهمتها المالية الكبيرة في مشروع منطقة التجارة الحرة القارية. ويشمل ذلك 3 مليون دولار أمريكي في 2016، و 4.9 مليون دولار أمريكي، ومساهمة تكميلية قدرها 3 مليون دولار أمريكي في 2017، و 7.4 مليون دولار أمريكي في ميزانية 2018. كما تشمل المساهمات العينية من خلال استضافة الاجتماعات ورعاية الخبراء الفنيين والوفود المشاركة في جميع الاجتماعات.

225. ومن خلال إنشاء سوق موحدة عن طريق منطقة التجارة الحرة القارية، تمر أفريقيا بمرحلة تاريخية لتغيير العلاقات الاقتصادية بين جميع بلدان القارة، وتهيئة نفسها للتغلب على الإرث التاريخي الذي يتميز بالتهميش في النظام الاقتصادي العالمي. وسيتوسع نطاق منطقة التجارة الحرة القارية من حيث النطاق والقدرة التنافسية، ومن خلال هذه العملية، سيجعل أفريقيا مركزا تجاريا واستثماريا رئيسيا.

226. غير أنّه هناك بعض المهام العاجلة التي تنتظر الدول الأعضاء. وتشمل ما يلي:

- ضرورة التعجيل بالتصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية. ومن المتوقع أن يدخل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية حيز التنفيذ بعد تصديق 15 دولة عضوا؛
- إنشاء الأمانة بعد وقت قصير من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ستضع الأمانة برنامج عمل منطقة التجارة الحرة القارية؛
- الشروع فورا في مفاوضات المرحلة الثانية التي تشمل الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة بعد اعتماد حزمة المرحلة الأولى في قمة يناير 2018؛
- توفير الدعم المالي الكافي لعملية منطقة التجارة الحرة القارية نظرا لأن الدعم المقدم من الشركاء المتعاونين سينتهي في وقت قريب جدا. ويتعين على الدول الأطراف في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية حيازة الملكية الكاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية. ويتماشى ذلك مع الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى جملة أمور منها جعل الاتحاد الأفريقي وأجهزته ذاتية التمويل.

227. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، دعمت المفوضية الدول الأعضاء في أعمالها التحضيرية للمنتدى السادس عشر لقانون النمو والفرص لأفريقيا الذي عقد في لومي، توجو من 7 إلى 10 أغسطس 2017. وساعدت المفوضية أيضا على تنسيق موقف أفريقي موحد في الإعداد للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بوينس آريس، الأرجنتين، من 10 إلى 13 ديسمبر 2017. ستعمل المفوضية كمنبر للدول الأعضاء لتنسيق نهجها لتنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية والعلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء اتفاق كوتونو في 2020.

الناتج رقم 6: تطوير وتعزيز سياسات مشاركة القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال

228. خلال السنة قيد البحث، واصلت المفوضية تنفيذ خطة العمل من أجل خطة التعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا، ولا سيما عن طريق التصدي للقيود المفروضة على العرض والتي تشكل عقبة أمام التنمية الصناعية الأفريقية، وعليه فإنها تتطلب اهتمام الدول الأعضاء في تهيئة بيئة سياسية متسقة تفضي إلى مناخ أفضل للأعمال. إضافة إلى رؤية التعدين الأفريقية وخطة التعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا، واصلت المفوضية وضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع

الأساسية التي تعتبر أحد المشاريع الرئيسية لأجندة 2063. وستقدم النواتج إلى أجهزة صنع السياسة في 2018.

229. لا يزال تعميق المشاركة مع القطاع الخاص الأفريقي يمثل أولوية استراتيجية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، عملت المفوضية مع مختلف أصحاب المصلحة في القطاع الخاص على إنشاء المجلس الأفريقي للأعمال. عُقد الحوار الأول بشأن السياسات التجارية في أديس أبابا في نوفمبر 2017، كجزء من عملية إنشاء هيكلة لخطة تعزيز التجارة الأفريقية البينية/ منطقة التجارة الحرة القارية التي يجري تطويرها حاليا.

230. تواصلت المفوضية أيضا مع الغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة ونادي المناصرين الأفريقيين. وتم إعداد مشروع مذكرة مفاهيمية بدعم من مركز التجارة الدولية لتسهيل وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل المرصد الأفريقي للتجارة، الذي سيكون بمثابة مخزن للمعلومات عن التجارة والصناعة في أفريقيا. ومن المتوقع إنشاء المرصد الأفريقي للتجارة في 2018.

الناتج رقم 7: تشجيع ودعم النساء والشباب والمعاقين على تنظيم المشاريع

231. بناء على طلب المؤتمر، حددت المفوضية عدة إجراءات لمعالجة مشكلة نقص العمالة المنتشر في أفريقيا، ولا سيما من خلال التركيز على الاقتصاد غير الرسمي حيث تهيمن النساء والشباب. ووفقا لصندوق النقد الدولي، بلغ متوسط حصة القطاع غير الرسمي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي نحو 38% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010–2014، وقرابة 50% في البلدان المصدرة للنفط. بدأت المفوضية العمل على مبادرة لتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي من خلال توفير العمل اللائق وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال ومعاليهم في القطاعين غير الرسمي والاقتصادي الريفي.

232. وضعت المفوضية أيضا الخطة المتوسطة المدى لاستراتيجية التنمية الصناعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والخطة الرئيسية للفترة 2017–2021. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز تنظيم المشاريع والتنمية الصناعية في القارة. وإلى جانب الخطة الرئيسية، تم تصميمها للاستفادة من إمكانات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ القطاع غير الرسمي)، فضلا عن المؤسسات بالغة الصغر (القطاع غير الرسمي) ومنظمي المشاريع لخلق فرص العمل وتعزيز فرص التجارة الأقاليمية والأفريقية البينية عن طريق إدماج المؤسسات والصناعات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

233. وتتمثل الرؤية في تنمية اقتصادات تنافسية ومتنوعة ومستدامة تستند إلى قطاعات دينامية وريادية وصناعية تولّد فرص العمل وتحد من الفقر وتعزز الإدماج الاجتماعي، فضلا عن الابتكار وحضانة الأعمال التجارية. ستقدَّم هذه الاستراتيجية إلى المؤتمر لبحثها في 2018، بعد إقرارها من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والموارد المعدنية.

234. وضعت المفوضية أيضا خارطة طريق لإنشاء الشبكة الأفريقية للمؤسسات، وهي عبارة عن منبر إلكتروني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، أعدت المفوضية، خلال الندوة الأولى للاتحاد الأفريقي بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة والتنمية الصناعية، ورقة سياسات بشأن تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا وخطة عمل لإنشاء منبر أفريقي للمناطق الاقتصادية الخاصة. كما تقوم المفوضية بوضع خارطة طريق حول كيفية دعم الشركات الناشئة كجزء من التمكين الاقتصادي للشباب والنساء وتنظيم المشاريع.

235. من جانبها، أعدت وكالة النيباد حاضنات للأعمال لتمكين المرأة. وقدمت الدعم الفني والمالي لبوركينا فاسو وليبيريا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسودان وكينيا وسوازيلاند وبوروندي في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. سيؤثر المشروع على أكثر من 50000 امرأة وشاب، وسيتم توسيع نطاقه ليشمل عددا أكبر من البلدان في القارة.

236. بدأت وكالة النيباد في تنفيذ المرحلة الأولى من الصندوق الاستئماني الأفريقي للتضامن في أربعة بلدان هي: بنين والكاميرون وملاوي والنيجر. وأُجريت تحليلات للثغرات في المهارات لتحديد السياسات وأصحاب المصلحة القائمين من أجل وضع خطط عمل وطنية للشباب. علاوة على ذلك، تم تعزيز الشراكات مع مؤسسات التدريب المحلية، وتم البدء في تدريب المجموعة الأولى من الطلاب. ولتسهيل تبادل الممارسات الجيدة، تم إنشاء جماعات الممارسة وجمع البيانات عن عمالة الشباب في القارة من خلال بوابة المهارات الخاصة بعمالة الشباب.

الناتج رقم 8: وضع سياسات للاستغلال المستدام للموارد المعدنية والموارد الأخرى وتعزيزها

237. واصلت المفوضية دعمها للدول الأعضاء في تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في 2009. ولا تزال الرؤية تمثل مخطط أفريقيا للتعاون في مجال الموارد المعدنية وللاستغلال الشفاف والعادل والأمثل للموارد المعدنية لدعم النمو المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نطاق واسع.

238. المركز الأفريقي للتنمية المعدنية هو الوكالة المتخصصة المسؤولة عن تنسيق تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين. اعتمد نظامه الأساسي في 2016، ويتواجد المركز الأفريقي للتنمية المعدنية الآن في مرحلة انتقالية ليصبح هيكلا دائما للاتحاد الأفريقي. وقد عرضت خمسة بلدان، هي غينيا وكينيا ومالي والسودان وزامبيا، استضافته. تم استكمال التقييم، وسيقدم التقرير إلى أجهزة صنع السياسة خلال قمة يناير 2018. وتود المفوضية أن تحث الدول الأعضاء على التعجيل بالتوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمركز الأفريقي للتنمية المعدنية بغية تشغيله بالكامل بوصفه مؤسسة للاتحاد الأفريقي.

239. فيما يتعلق بالنظم القانونية والأطر التنظيمية للتعدين، واصلت المفوضية العمل على مشروع الأطلس الأفريقي لتشريعات التعدين بالشراكة مع المرفق الأفريقي للدعم القانوني وبمساعدة مجموعة من الشركاء الآخرين، بما في ذلك البنك الدولي. يهدف الأطلس الأفريقي لتشريعات التعدين إلى مساعدة الدول الأعضاء على استعراض تشريعاتها المتعلقة بالتعدين وقوانين التعدين بما يتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعدين. ويوفر هذا المشروع أيضا بناء القدرات فضلا عن نموذج توجيهي أثناء عملية الاستعراض.

240. وعلى نفس المنوال، أعدت المفوضية القانون النموذجي لتنمية الموارد المعدنية تماشيا مع مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.605 (XXVII) الصادر في يوليو 2016 في كيجالي، حيث كلّف المفوضية بتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء خلال استعراض عوائدها ونظمها الضريبية. عملت المفوضية أيضا على استراتيجية نظم المعلومات الجيولوجية والمعدنية التي ستنسق جميع مبادرات وبرامج نظم المعلومات الجيولوجية والمعدنية القارية. وفي سياق ذي صلة، واصلت المفوضية أنشطتها في إطار المبادرة الأفريقية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي بشأن المعادن وعلم الأرض التي أقرها المؤتمر في يناير 2015. ويجري حاليا تنفيذ المشاريع التالية: المعرفة والمهارات الجيولوجية العلمية الأفريقية في المسح الجيولوجي الأفريقي، والمشروع التجريبي للمبادرة الأفريقية للمعادن وعلم الأرض، والمبادرة الأفريقية للموارد الجيولوجية.

241. وفيما يتعلق بإدارة الموارد المعدنية، وضعت المفوضية الإطار الأفريقي لإدارة الموارد المعدنية، وهو جاهز للتنفيذ بعد إقراره من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والموارد المعدنية.

242. ساهمت وكالة النيباد في زيادة الوعي وتعزيز الكفاءة بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المفاوضات المتعلقة بالعقود والسياسات الضريبية ذات الصلة بالصناعة الاستخراجية والتعدين. وتم استخدام منابر مختلفة، مثل الحوار الإقليمي الثالث للتفاوض بشأن العقود، لتعزيز القدرات في 11 بلدا، هي أنغولا وبوتسوانا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وغينيا وكينيا وملاوي والسودان وتنزانيا.

243. سهلت المفوضية أيضا وضع اتفاق القطاع الخاص في إطار الرؤية الأفريقية للتعدين الذي سيوفر إطارا لشراكة وثقة متبادلة واسعتين بين القطاعين العام والخاص. وقد تم التصديق على هذا الاتفاق وأقرته الرابطة القارية لغرف المناجم التي أنشئت حديثا وجمعيات التعدين الأخرى في أفريقيا. ويعتبر اشراك القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية لضمان تحقيق فوائد متبادلة مثلى لجميع أصحاب المصلحة والمساعدة في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة المتوطنة من أفريقيا.

244. علاوة على ذلك، شاركت المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج التنمية المعدنية. وهو مشروع لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لبناء القدرات يجري تنفيذه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. يندرج هذا البرنامج في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ويدعم تطوير "التنمية المعدنية" التي كانت تعرف سابقا بالمعادن والمواد منخفضة القيمة. تملك هذه الموارد الطبيعية – المعادن الصناعية، ومواد البناء والتشييد، والأحجار الكريمة والجير، وغيرها – القدرة على تحفيز التجارة الأفريقية البينية وتعزيز التنمية من خلال خلق فرص العمل على الصعيدين المحلي ودون الإقليمي لملايين الأشخاص. تشير التقديرات المتحفظة إلى أن أكثر من 8 مليون شخص في أفريقيا يشاركون في هذا القطاع، حيث تشكل النساء أكثر من 40 في المائة من القوة العاملة. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا البرنامج أربعون بلدا من أعضاء مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، منها 25 بلدا من أفريقيا.

النتيجة رقم 2: التعليم والصحة للجميع

245. السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمهارات القابلة للتوظيف التي تستند إلى الاستثمار في الخدمات والعلم والبحث والابتكار التي تنفذها الدول الأعضاء.

النواتج:

- تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية للصحة.
- وضع وتعزيز استراتيجيات لجودة التعليم وتنمية المهارات والخدمات، لا سيما للنساء والشباب.
- وضع وتعزيز سياسات وبرامج استراتيجية للاستثمار في العلم والبحث والابتكار لتعزيز القدرة التنافسية لأفريقيا على الصعيد العالمي.
- تعزيز إطار الضمان الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة.

الناتج رقم 1: تعزيز الاستراتيجية الأفريقية للصحة

246. **الصحة:** اكتسبت حملة الحد من وفيات الأمهات في أفريقيا زخما في 2017. وكجزء من أسبوع الاحتفالات بالذكرى السنوية لحملة الحد من وفيات الأمهات في أفريقيا لعام 2017، شرعت المفوضية في إجراء تقييم أولي لتحديد أثرها واستدامتها بعد مرور تسع سنوات على إطلاقها رسميا. وسيحدد التقييم أيضا كيفية المضي بالحملة قدما في سياق أجندة 2063.

247. نظمت المفوضية، بالتعاون مع جمهورية السودان، حدثا رفيع المستوى في الخرطوم في أغسطس 2017 لحملة الحد من وفيات الأمهات في أفريقيا لبلدان منطقة شمال أفريقيا. وبهذه المناسبة، أطلقت جمهورية السودان أيضا حملة الحد من وفيات الأمهات في أفريقيا الخاصة بها، ما جعلها الدولة العضو الـ47 التي تقوم بذلك. وقامت جمهورية الرأس الأخضر بهذا الأمر في نوفمبر سنة 2017، لتصبح الدولة العضو الـ48. ومن أجل المضي قدما، ستكثف المفوضية مشاركتها مع الدول الأعضاء المتبقية لإطلاق عملية حملة الحد من وفيات الأمهات في أفريقيا. ونتطلع إلى العمل معا من أجل القضاء على وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن تفاديها بحلول 2030.

248. **التغذية:** عقب تمديد ولاية مناصر التغذية للاتحاد الأفريقي، جلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو من يناير 2018 إلى يناير 2020، أجرت المفوضية مناقشات بشأن خطة عمله الجديدة التي تمتد لثلاث سنوات خلال زيارته للمفوضية في أغسطس 2017. وتهدف خطة العمل إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المنقّحة للتغذية في أفريقيا وتوفير خارطة طريق تبيّن دور المفوضية وأصحاب المصلحة الآخرين في القضاء على الجوع وسوء التغذية في أفريقيا.

249. **السكان** مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية الذي سيكون في 19/2018، بدأت المشاورات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين – المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان – بشأن ضرورة إجراء استعراض شامل لتنفيذ إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية واقتراحات ملموسة بشأن كيفية المضي قدما.

250. **فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى** تم إنشاء الفريق الاستشاري الفني لتقديم المشورة إلى المفوضية بشأن وضع بطاقة أداء للتمويل المحلي للصحة. تم إبراز الدعوة إلى القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال. وفي سياق أهداف 2030 و "عدم ترك أي أحد خلف الركب" انضمت منظمة إيدز واتش أفريكا للاتحاد الأفريقي إلى منظمة السيدات الأوليات الأفريقيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لقيادة حملة أفريقيا بشأن القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال. وستكون السيدات الأوليات الأفريقيات بطلات للتمويل المحلي لحملة القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال وبلوغ الأهداف ذات الصلة بحلول 2030. وستستكمل جهودها من خلال حملة رقمية تدوم سنتين (2017 – 2019). ستنطلق حملة القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال في 2018 خلال المؤتمر العالم لمنظمة السيدات الأوليات الأفريقيات.

251. تم إنشاء خمس مجموعات للممارسة في 2017 لتسهيل تبادل المعارف في المجالات التالية: التعدين، والتنظيم والصحة المهنية، واستمرارية رعاية مرضى السل والأمراض المهنية المتعلقة

بالرئة، وتعزيز المختبرات والمراقبة، ورصد وتقييم البحوث حول السل، واقتصاديات السل والتمويل المستدام للصحة.

252. كما تم إنشاء مركز التميّز لمكافحة السل. تستضيف ليسوتو مركزا للتميز في مجال الإدارة المجتمعية للسل، وتستضيف مالاوي مركزا للرعاية المجتمعية للسل والمراقبة المتكاملة للأمراض. وتستضيف موزمبيق مركزا للتميز بشأن السل المقاوم للأدوية المتعددة ومكافحة السل في مرحلة الطفولة، في حين تستضيف زامبيا مركزا للتميز في مجال الصحة والسلامة المهنيتين.

253. كما قدمت وكالة النيباد المساعدة في تحديد مناطق مراقبة الأمراض العابرة للحدود لمراقبة الامراض على طول الحدود المشتركة وتسهيل تبادل المعلومات إضافة إلى بناء القدرات بين البلدان. وتقع هذه المناطق في ليسوتو ومالاوي وموزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.

254. قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بالسل في 2018 والمؤتمر الوزاري العالمي في موسكو العام المقبل، أعدت المفوضية، من خلال إدارة الشؤون الاجتماعية، الموقف الأفريقي الموحّد بشأن السل لبناء توافق في الآراء بين قادة الاتحاد الأفريقي حول الأولويات المتعلقة بالسل خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإدراكا منها بأنّ معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزال مرتفعا في أفريقيا، تم تنظيم جلسة توعية للوقاية في المؤتمر الدولي لمكافحة الإيدز والأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في ديسمبر 2017. واعتمد المؤتمر في 2017 الإطار الاستراتيجي لإيدز واتش أفريكا أفريقيا (2016–2030).

255. هناك وعي متزايد والتزام متجدد من جانب الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمكافحة السل باعتباره تحديا وطنيا وإقليميا بهدف القضاء على هذه الآفة بحلول 2030. وتستهدف مكافحة السل بشكل خاص الفئات الضعيفة مثل المجتمعات العاملة في التعدين، والجهات الفاعلة في الخط الأمامي في صناعة النقل، ومجتمعات المهاجرين. قدمت وكالة النيباد الدعم لهذه الجهود من خلال حملات التوعية وتوفير

معلومات السياسات والمعلومات الفنية خلال احتفالات الاتحاد الأفريقي باليوم العالمي لمكافحة السل في مارس 2017 الذي كان موضوعه "العمل الموحّد والمتجدد للقضاء على السل".

256. يدعو التزايد الحالي في تفشي الأمراض إلى تعزيز النظم الصحية ووضع خطط للتأهب لحالات الطوارئ الصحية على الصعيد الوطني. ولذلك، ينبغي أن يظل التمويل المحلي للصحة أولوية عالية. انخفض تمويل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا بنسبة 50% تقريبا خلال السنتين الماضيتين، بسبب تحول تركيز المانحين.

257. علاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء تعزيز قدرتها على الإنتاج المحلي للأدوية من أجل تحقيق حصول جميع المواطنين الأفريقيين على الأدوية الأساسية. وكجزء من الجهود الرامية إلى ضمان توفير الأدوية المأمونة والفعالة في أفريقيا، أعدت وكالة النيباد مشروع معاهدة لإنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية لإقرارها من قبل أجهزة صنع السياسة. وتبع ذلك سلسلة من الاجتماعات الاستشارية مع خبراء تنظيميين في مجال القانون والطب من 33 بلدا. استعرض اثنا عشرة بلدا (12) – هي كوت ديفوار وبوركينا فاسو وسيشل وزيمبابوي وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند وجامبيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وموزمبيق – أو هي بصدد استعراض تشريعاتها الوطنية المتعلقة بتنظيم الأدوية – تماشيا مع القانون النموذجي للاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، سهلت المفوضية تحديد الفرص المتاحة لتوسيع القدرات الوطنية والإقليمية لتوسيع نطاق تصنيع المستحضرات الصيدلانية في جميع أنحاء أفريقيا. وتم تقديمها خلال المنتدى القاري الأول بشأن الحصول على الأدوية والسلع الصحية المنعقد في ديسمبر 2017.

258. **المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض**

أطلق فخامة رئيس غينيا ورئيس الاتحاد الأفريقي البروفسور ألفا كوندي، ومعالي الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما الرئيسة السابقة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بشكل رسمي المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض في أفريقيا في 31 يناير 2017.

259. أُجريت بعد ذلك زيارات إقليمية إلى المراكز الإقليمية الخمسة المتعاونة لمكافحة الأمراض في أقاليم غرب وشرق والجنوب ووسط وشمال أفريقيا. وافق مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا والبلدان المستضيفة على الهيكل التنظيمي للمراكز الإقليمية المتعاونة وأنشطة الصحة العامة ذات الأولوية في الأقاليم. وقاموا أيضا بتقييم الأصول والقدرات الإقليمية الموضوعة تحت

تصرف المراكز الإقليمية المتعاونة. قام مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا، بالتعاون مع إدارة المفوضية للموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، بنشر 35 متطوعا شابا لدعم تشغيل المراكز الإقليمية المتعاونة وتعزيز قدراتها الأولية.

260. تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا في دعم الدول الأعضاء خلال حالات تفشي الأمراض. قام مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا في 2017 بنشر اختصاصيين في الوبائيات في بلدان أفريقيا للمساعدة في جهود التحقيق في حالات تفشي الأمراض والاستجابة لها. وتشمل هذه الأمراض حمى لاسا والتهاب السحايا وجدري القردة في نيجيريا، وفيروس الإيبولا والكوليرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكافحة الملاريا في ناميبيا وموزمبيق، والكوليرا في إثيوبيا، والطاعون في مدغشقر، وكارثة الانزلاقات الأرضية في سيراليون. خلال عمليات النشر هذه، ساعد اختصاصيو الوبائيات لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا البلدان على تعزيز قدراتها للمراقبة والاستجابة لحالات تفشي الأمراض ومراكز عمليات الطوارئ. كما ساعدوا على تطوير النشرات المتعلقة بعلم الأوبئة ولوحات رصد الأمراض بالإضافة إلى إجراء تحليل لبيانات المراقبة والتدريب والدعم لتعزيز النظم الصحية.

261. ولتعزيز الشراكة والتعاون مع الشركاء الآخرين العاملين في مجال الصحة العامة في أفريقيا، شاركت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في ورش عمل ودورات تدريبية مختلفة نظمها الشركاء.

262. وخلال السنة قيد البحث، كانت الميزانية التشغيلية والتوظيف في المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها منخفضين جدا. وقد حدت هذه القيود من قدرتها على الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز نظمها الصحية وقدرتها الصحية أثناء تفشي الأمراض. ولذلك، هناك حاجة إلى (1) تجهيز المراكز التعاونية الإقليمية وتزويدها بالموظفين بشكل كاف؛ (2) الإسراع بالتوقيع على اتفاقية البلد المضيف بالنسبة لتلك المراكز التي لم توقع بعد؛ (3) ودعم التشغيل الكامل للمراكز التعاونية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعريف المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها على نحو أفضل عبر مختلف أجهزة السياسة من أجل إيجاد وعي بوجودها ووظيفتها.

الناتج 2: وضع استراتيجيات للنهوض بالتعليم الجيد وتنمية المهارات والخدمات، ولا سيما لصالح النساء والشباب وترويجها

تنفيذ استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا

263. يتمثل الهدف من استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا في ضمان التعليم التحويلي الجيد وفرص التعلم مدى الحياة للجميع كحق من حقوق الإنسان، فضلا عن تنمية رأس المال الفكري الأفريقي والموارد البشرية والحفاظ عليها من خلال نظم التعليم والشبكات الأفريقية المنسقة. ويتم تنسيق تنفيذ الاستراتيجية من خلال ائتلاف من الشركاء وأصحاب المصلحة الذين يعملون على التعليم في أفريقيا. وأنشأت المفوضية عدة مجموعات مواضيعية تستند إلى أهداف استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا التي تجمع بين الدول الأعضاء والوكالات والخبراء العاملين في تلك المناطق المحددة لوضع وتنفيذ برامج تعليمية تحويلية. وقد تم التأكيد مجددا على إنشاء صندوق التعليم الأفريقي، الذي دعا إليه المؤتمر في البداية في عام 2007، في عام 2017 لتنفيذ استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا من قبل الدول الأعضاء الحاضرة خلال اجتماع رابطة تطوير التعليم في أفريقيا الذي يعقد كل ثلاث سنوات حول التعليم. ويضطلع البنك الأفريقي للتنمية بدراسة جدوى حول المقترح.

264. وعقدت اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا اجتماعها الثاني في القاهرة ، مصر في أكتوبر 2017. ودعت الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى (1) تعميم استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا باعتبار ذلك إدماج أفريقيا للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التعليم لعام 2030؛ (2) دعم عمل المفوضية وإسناد مسؤولية وكالة التنسيق لاستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا إلى اللجان الوطنية لليونسكو من أجل تعزيز المواءمة بين الأطر المحلية والقارية والعالمية؛ (3) المشاركة في أنشطة المجموعات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجالات الرئيسية لاستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا.

265. كما قررت اللجنة الفنية المتخصصة تعزيز التعليم والتدريب الفني والمهني والتغذية المدرسية وثقافة القراءة وتعزيز الكتاب الأفريقيين والمحتوى الأفريقي في المناهج التعليمية. وطلبت إلى الدول الأعضاء استخدام أدلة اليونسكو العامة لتاريخ أفريقيا في المدارس والكليات.

266. وفيما يلي بعض الإنجازات التي تحققت في إطار هذا الناتج:

267. **التعليم العالي:** أطلقت مجموعة التعليم العالي في عام 2017 وتقوم بتنسيقها رابطة الجامعات الأفريقية بدعم من الشبكة الدولية للتعليم العالي في أفريقيا.

268. **وتتوافر الآلية الأفريقية لتقييم الجودة** لتيسير ثقافة التحسين المستمر للجودة في مؤسسات التعليم العالي الأفريقية من خلال التقييم الذاتي والتحقق الخارجي، وذلك لتنفيذها على نطاق واسع بعد إجراء تجارب واسعة النطاق مع أكثر من 40 جامعة.

269. وقد تم وضع **الإطار الأفريقي لضمان الجودة والاعتماد** من أجل إنشاء وكالة الاعتماد القارية للتعليم العالي. وتم تثبيتها من قبل الوكالات الوطنية والإقليمية لضمان الجودة واعتمدتها قمة يناير 2016. وتم وضع نظام تحويل الائتمان الأفريقي وهو يخضع لمراجعة النظراء.

270. وقد واصل **برنامج مواليمو نيريري للمنح الدراسية لدراسة الشباب برامج علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه** في البلدان الأفريقية خارج بلدانهم تقديم منح للطلاب كل عام منذ عام 2012. وكان التركيز في عام 2017 على تعليم العلوم. واستفاد من هذا البرنامج طلاب من نحو 40 دولة عضو، مع تقديم دعوات خاصة للمتقدمات والطلبة الذين يعانون من الإعاقة الجسدية.

271. وقد أنجز **برنامج التنقل الأكاديمي بين البلدان الأفريقية** الذي أطلق في عام 2010 امتدادا لبرنامج "مواليمو نيريري للمنح الدراسية"، النداء الثالث في عام 2017. وتشارك حاليا 72 جامعة، مما يسهل التنقل لأكثر من 1000 طالب و140 من أعضاء هيئة التدريس.

272. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا دعت أيضا الدول الأعضاء إلى التعريف على نطاق واسع بالفرص التعليمية والفرص الأخرى التي تتيحها مفوضية الاتحاد الأفريقي حتى يتسنى لجميع المواطنين الأفريقيين الاستفادة منها. والأهم من ذلك، تشجع الدول الأعضاء على التصديق على **اتفاقية أديس أبابا للاعتراف المتبادل بالدرجات والشهادات.**

273. **الجامعة الافتراضية والإلكترونية الأفريقية:** كما تهدف الجامعة الافتراضية الأفريقية، التي تسمى أيضا الجامعة الأفريقية الافتراضية والجامعة الإلكترونية، إلى الإسراع بتنمية رأس المال البشري والعلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال زيادة فرص الحصول على التعليم العالي والمستمر. وفي عام 2017، اعتمد مجلس إدارة الجامعة الأفريقية الجامعة الإلكترونية باعتبارها ذراعها المفتوح

والتعلم الإلكتروني. وتشمل المجالات المتخصصة لتفعيل المشروع إدارة الدورات المشتركة للجامعة الأفريقية؛ والنهوض بالمعلمين، وبرامج الدرجات الأخرى، ودورات للحصول على شهادات، والتعليم التنفيذي.

274. **النهوض بالمعلمين:** يضم نظام التعليم في أفريقيا أقل من مليوني معلم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا كبيرا من المعلمين الحاليين إما غير مؤهلين أو غير مدربين، مع نقص خطير في مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبعض المجالات الجغرافية. ويقوم بتنسيق مجموعة النهوض بالمعلمين معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا، ومنظمة التعليم الدولية، بدعم من اتحاد رابطات المعلمين الأفريقي. وأشادت الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا خلال اجتماعها في القاهرة في أكتوبر الماضي بالدراسة التي أجرتها لجنة تدريب المعلمين وظروف العمل والمعيشة في الدول الأعضاء وأجازت جميع توصياتها، بما في ذلك الحاجة إلى إضفاء الطابع المهني على التدريس، ووضع بروتوكول قاري لتنقل المعلمين وإنشاء فريق معلمين بلا حدود؛ وتشجيع تحفيز المعلمين، ووضع معايير للمعلمين وأطر تأهيل على المستويات القارية والإقليمية والوطنية. كما دعت اللجنة الفنية المتخصصة إلى إنشاء جائزة الاتحاد الأفريقي للمعلمين.

275. **تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات:** يعد محو الأمية العلمية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للتوظيف والابتكار وريادة الأعمال في القرن الحادي والعشرين. ولذلك فإن تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للجميع يمثل أولوية بالنسبة للمفوضية. ومع ذلك، مما يقوض التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات القصور في إعداد المعلمين وفي المواد التعليمية. وتم إطلاق مجموعة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في عام 2017 لتعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في أفريقيا، ووضعت تحت تنسيق المعهد الأفريقي للعلوم الرياضية، والأكاديمية الأفريقية للعلوم، ومركز تعزيز تعليم العلوم والرياضيات في أفريقيا.

276. **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:** أطلقت أيضا مجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2016، وتنسقها المبادرة العالمية للمدارس والمجتمعات الإلكترونية بدعم قوي من Edu@ منظمة التعليم المستدام. وقد أطلقت المبادرة الأفريقية للمدارس الرقمية في 80 مدرسة ثانوية في كينيا. وتم تنظيم نشاطين للتعلم في عام 2017، بما في ذلك إيفاد بعثة إلى

البرتغال حيث ألم المشاركون من عشرين (20) دولة عضو بعملية برتغالية شهيرة لرقمنة المدارس والمجتمعات المحلية. وكان النشاط الثاني اجتماعا في نيويورك يسر التعامل مع العناصر الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورقمنة التعليم حيث أقيمت شراكات هامة لمساعدة جهود الدول الأعضاء في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. ومن المقرر عقد المنتدى الوزاري الأفريقي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والتدريب في فبراير 2018 في الرباط، المغرب.

277. **السلام والتعليم:** أطلقت المجموعة أيضا في عام 2017 وتتولى تنسيقها منظمة إنقاذ الطفولة الدولية. وتشمل عدة إدارات تابعة للمفوضية. ويتمثل هدفها في التشجيع على إقرار وتنفيذ مبادئ إعلان المدارس الآمنة والصكوك الأخرى ذات الصلة التي صدقت عليها الدول الأعضاء بالفعل؛ وتعزيز التثقيف في مجال السلام واستخدام التعليم لمنع التطرف العنيف والأصولية، وتعزيز محو الأمية الإعلامية والتفكير النقدي في المواطنين الأفريقيين. وهناك حاجة إلى إنشاء متطلبات المدرسة الآمنة، مثل المعايير المناسبة للبنية التحتية وسلامة البيئة المدرسية والإدارة.

278. **التغذية المدرسية:** يعتبر الجوع والفقر من بين العوامل العديدة التي تؤثر سلبا على أداء الأطفال في المدارس، وكذلك مواصلتهم التعليم، وقدرتهم على الحصول على التعليم وإتمامه. وأعلن المؤتمر في دورة يناير 2016 يوم 1 مارس اليوم الأفريقي للتغذية المدرسية. وفي عام 2017، احتفل بهذا اليوم في الكونغو برازافيل، في حين عرضت زمبابوي استضافة حدث عام 2018. وبدعم من برنامج الأغذية العالمي، أكملت المفوضية دراسة قارية حول التغذية المدرسية في الدول الأعضاء. كما أطلقت المفوضية مجموعة التغذية المدرسية على أن يتولى تنسيقه برنامج الأغذية العالمي. وأنشئت أيضا لجنة متعددة القطاعات ومتعددة الشركاء لتعزيز التغذية المدرسية المحلية. وتحث المفوضية الدول الأعضاء على تنفيذ تمويل محلي مبتكر وبرمجة فعالة متعددة القطاعات تجمع بين مختلف الوزارات المعنية بما في ذلك الوزارات المسؤولة عن التعليم والزراعة والصحة والتغذية والشؤون الاجتماعية والنهوض بالشباب والشؤون المالية لتسخير المنافع المتعددة الأوجه للتغذية المدرسية المحلية.

279. **نظم المعلومات الإدارية للتعليم:** تعتبر نظم المعلومات الإدارية للتعليم أداة حاسمة لضمان تطوير التعليم الجيد وتحقيق ثورة المهارات. وشرعت المفوضية في تعيين موظفين لمرصد التعليم في المعهد الدولي للتنمية الزراعية في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وضعت برامج

وأدوات أخرى لجمع البيانات والإنقاذ والتحليل، وسيجري "تجريبها" في الدول الأعضاء التي ترغب في بناء القدرات وتنفيذها على نطاق واسع. وقد تم اعتماد إطار الرصد والتنفيذ من خلال المناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وقد تم إطلاق مجموعة التخطيط للتعليم؛ وأعدت المفوضية دليل مؤشرات استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا الذي ستستخدمه الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات لرصد وتوليد بيانات جيدة التوقيت في نظام التعليم.

280. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن المعهد الدولي للتنمية الزراعية لا يزال يدين بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي لموظفيه السابقين. وعلاوة على ذلك، يلزم استعراض اتفاقية البلد المضيف مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كي يكون الوضع ملائما للعمل .

281. **التدريب على بناء القدرات في الشؤون القانونية** :قامت المفوضية من خلال مكتب المستشار القانوني، بالتعاون مع شركائها، بتنفيذ برامج لبناء القدرات للدول الأعضاء، بما في ذلك بشأن القانون الإنساني والسياسة الإنسانية؛ وسيادة القانون في حال**ات** النزاع وعدم الاستقرار وبناء السلام؛ والقانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي.

282. وأنشأت المفوضية مبادرة لتنمية القدرات القانونية على نطاق أفريقيا تعرف باسم برنامج الشركاء القانونيين، الموجود في مكتب المستشار القانوني. ويتمثل جوهر هذا البرنامج في توفير الخبرة القانونية المهنية ونقلها إلى المحامين الأفريقيين الشباب في مجال قانون التكامل الأفريقي. وسيعمل البرنامج الذي يمر حاليا في سنته الثالثة على جلب عشرة محامين أفريقيين آخرين (اثنان من كل إقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي بالتوزيع المتساوي بين الجنسين.)

283. وبالتعاون مع كلية القانون بجامعة لويولا في شيكاغو، قدمت المفوضية للمهنيين الشباب من داخل المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية منحة دراسية لسنة واحدة (1) للحصول على درجة الماجستير في سيادة القانون من أجل التنمية في جامعة لويولا في شيكاغو ومركز جون فيليس روما في إيطاليا. وهذا البرنامج الفريد يطور القادة لتعزيز العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال الإدارة الفعالة والمستدامة وسيادة القانون. وقد استفاد البرنامج الذي يمر الآن في سنته الثالثة من ستة عشر (16) مسؤولا من الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في حين تم قبول خمسة (5) إضافية في العام الدراسي 2018/2017.

284. **التعليم والتدريب المهنيين والفنيين:** أطلقت وكالة النيباد برنامج مبادرة المهارات من أجل أفريقيا في أربعة بلدان رائدة هي الكاميرون وكينيا ونيجيريا وتونس لدعم التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين لزيادة فرص العمل.

285. وساعدت وكالة النيباد أيضا في تصميم منهج دراسي للتدريب والتعليم الفنيين والمهنيين الزراعي مصمم خصيصا لاحتياجات البلد من المهارات ويستند إلى سلاسل القيمة ذات الأولوية العالية. وفي كينيا، ينصب التركيز على منتجات الألبان والبستنة وتربية الأحياء المائية. وفي ملاوي، اختيرت سلاسل القيمة للمانجو والأناناس وتربية الأحياء المائية. وفي غانا، كان التركيز على الأناناس والحمضيات، بينما كان الأرز واللحوم في بنن (الدجاج ولحم الخنزير والأغنام) سلاسل القيمة المختارة. وفي بوركينا فاسو، كان التركيز منصبا على الأرز والسمسم والكاجو، في حين كان الأرز والاستزراع المائي في توجو. وتبعا لذلك، تم وضع ما مجموعه 250 وحدة تدريبية لعشر سلاسل قيمة زراعية. ولا تستند وحدات التدريب إلى المهارات فقط؛ بل تتناول أيضا مهنا محددة ضمن سلسلة القيمة. وقد تلقى حتى الآن أكثر من 6200 طالب من كينيا وغانا وبنن وملاوي وبوركينا فاسو وتوجو تدريبا. وتم التشديد أيضا على كفاءات المرأة في المناطق الريفية في الأنشطة المهنية المتصلة بالزراعة من خلال تبادل المعارف ووضع خطوط توجيهية عملية للمرأة في التعليم والتدريب الفني والمهني الزراعي.

286. وأظهرت دراسة حول التنميط الجنسانية في التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين بعض العوامل والأساطير والممارسات التعليمية التي تعرقل إمكانية حصول الفتيات على برامج التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين التي يهيمن عليها الذكور واستمرارهن ونجاحهن فيها. واقترحت الدراسة أن إدراج العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المناهج الدراسية منذ المستويات الدنيا من نظام التعليم من شأنه تمكين الفتيات الصغيرات وتعريفهن بمجموعة أوسع من الأعمال المهنية خارج المهن التي تهيمن عليها الإناث تقليديا. وستوفر البحوث الموجهة بشأن دور الآباء والأقران والقدوة والثقافة والتقاليد بشأن اختيار الفتيات لبرامج التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين مزيدا من المعلومات والبيانات القائمة على الأدلة للتقليل إلى أدنى حد من التنميط الجنساني في التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين.

الناتج 3: تصميم السياسات والبرامج الاستراتيجية للاستثمار في العلوم والبحوث والابتكار وتعزيزها لتعزيز القدرة التنافسية لأفريقيا على الصعيد العالمي

287. واصلت المفوضية تعاونها مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة النيباد والمؤسسات الإقليمية الأخرى في تنفيذ استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (استراتيجية 2024). وشملت الأنشطة ما يلي:

288. **إطلاق جوائز كوامي نكروما العلمية للاتحاد الأفريقي:** تم استعراض قواعد إجراءات جوائز كوامي نكروما العلمية وتطبيقها على طبعة عام 2017. ومن المقرر تقديم جوائز للطبعات الإقليمية والقارية في ديسمبر وخلال قمة يناير على التوالي.

289. **برنامج المنح البحثية للاتحاد الأفريقي:** في 2017، تلقى برنامج المنح البحثية للاتحاد الأفريقي 265 مقترحا بشأن موضوع الزراعة المستدامة. واستمر تقييم المقترحات من قبل مقيّمين خارجيين طوال العام. واختيرت تسع مؤسسات في شبكة شراكة تضم ما يزيد على 27 مؤسسة متعاونة لتقديم منح تتراوح بين 500،000 دولارا أمريكيا ومليون دولار أمريكي بحلول ديسمبر 2017. ويجري حاليا مراجعة البرنامج. وسوف يطلق نداء بحثي آخر حول موضوع "الزراعة والنظم الغذائية للتغذية" فور الانتهاء من مراجعة الحسابات.

290. **حوار السياسات الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار:** تعتبر المفوضية والاتحاد الأوروبي شريكين في العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأجرت المؤسستان في عام 2017 استعراضا مشتركا لوضع تنفيذ المشروع المشترك الأول بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. وافتقتا أيضا على خارطة طريق ثانية بشأن تغير المناخ والطاقة المستدامة والتي كان من المتوقع اعتمادها خلال قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أبيدجان في نوفمبر 2017.

291. **تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن التكنولوجيات الناشئة:** في محاولة لإسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن كيفية تسخير أفريقيا للتكنولوجيات الناشئة من أجل التنمية الاقتصادية، أصدر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتكنولوجيات الناشئة التابع للاتحاد الأفريقي تقريرا مرحليا يتضمن توصيات حول التكنولوجيات الثلاث الأولى وهي: محرك الجينات لمكافحة

الملاريا والقضاء عليها؛ والطائرات بدون طيار في الأفق؛ وتحويل الزراعة والشبكات الصغيرة في أفريقيا لتمكين المجتمعات المحلية في أفريقيا.

292. **الرصد العالمي للبيئة والأمن في أفريقيا:** تم تفعيل المرحلة الأولى من برنامج دعم الرصد العالمي للبيئة والأمن في أفريقيا في مايو 2017 بإطلاق دعوة مفتوحة لتقديم المقترحات. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المفوضية تستعد لإصدار منح لمراكز التنفيذ الإقليمية الناجحة. وحددت عدة ترتيبات تنفيذية، بما في ذلك التعاون في تبادل البيانات مع النظم الفضائية التابعة للمفوضية الأوروبية، لتيسير عملية التنفيذ.

وكالة الفضاء الأفريقية:

293. عقب اعتماد السياسة والاستراتيجية الفضائية الأفريقية، عملت المفوضية مع خبراء حول الفضاء من الدول الأعضاء لوضع مشروع النظام الأساسي لوكالة الفضاء الأفريقية. وبحثت اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا في أكتوبر 2017 مشروع القرار. وفتحت المفوضية باب الطلبات للدول الأعضاء المعنية باستضافة وكالة الفضاء الأفريقية. وبالتوازي مع ذلك، وضعت سلسلة من الصكوك لتقييم التراث التكنولوجي الفضائي في أفريقيا.

المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار:

294. نفذ المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، الكائن مقره في ملابو، غينيا الاستوائية، خلال عام 2017، برامجه بشأن مواطن القوة والضعف في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال الإنتاج العلمي (2008–2013). وقدمت المساعدة أيضا إلى جمهورية سيشيل وغينيا الاستوائية في جمع البيانات وبناء واستخدام مؤشرات كافية في مجال العلم والتكنولوجيا في مجال رسم السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع النموذج التشغيلي لإطار الرصد والتقييم لتنفيذ استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا (استراتيجية 2024). وبدأت عملية تعزيز نظم الابتكار الوطنية في إطار تنفيذ الاستراتيجية مع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتهدف إلى تمكينها من تحديد قدراتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز مهاراتها في صياغة السياسات والتقييم بما يتفق مع خططها الإنمائية الوطنية والإقليمية والقارية.

295. وقد جرى أول نشاط في نجامينا في مايو 2017. ونظمت حتى الآن ثلاث ورش عمل تدريبية في الجابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد على التوالي. ومن المقرر إجراء التدريب في الكاميرون في نوفمبر 2017. وفي المجموع، تم تدريب 75 ممثلا لنظم الابتكار في هذه البلدان على الأطر المنهجية واستخدامها في قياس أداء الاقتصاد الكلي وظروف الإطار للابتكار.

296. ومن جانبها، واصلت وكالة النيباد تفاعلاتها مع المفوضية مع لجنة العشرة لرؤساء الدول– مصر وتونس والجابون وتشاد والسنغال وسيراليون وكينيا وموريشيوس وناميبيا وملاوي – والذين تم تعيينهم لمناصرة التعليم، والعلم والتكنولوجيا من خلال ملخصات فنية. وقدمت المفوضية بدورها توجيهات في مجال السياسات للمؤسسات المتخصصة مثل تحالف البحوث والابتكار في أفريقيا والمعهد الأفريقي للعلوم الرياضية.

297. ونتج عن هذا التفاعل تحسين نظم البيانات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار فيما بين أربعة بلدان هي غينيا الاستوائية وغانا وكوت ديفوار وسيشيل من خلال التدريب على المهارات وبناء القدرات داخل البلد بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة والمستعملة وأدوات مبتكرة لجمع البيانات، وتحليل البيانات، وتخزينها ونشرها. فعلى سبيل المثال، أجرت جمهورية سيشيل أول دراسة وطنية للبحث والتطوير فيها، واستقصاء للابتكار باستخدام الخبرات القطرية. كما شرعت غينيا الاستوائية في التحضير لإجراء أول استقصاء وطني للبحث والتطوير والابتكار، من المقرر إجراؤه في عام 2018.

تلت عملية التصديق على المستوى القاري دورتان تصديقيتان قطريتان عقدتا في سوازيلند وسيشيل. ويجري أيضا تنفيذ مبادرات لتعزيز الروابط بين استثمارات البحث والتطوير والأهداف الاستراتيجية الوطنية في بوتسوانا وملاوي وموزامبيق وناميبيا وزامبيا وزمبابوي وإثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا. وقدمت وكالة النيباد دعما فنيا لكبار المسؤولين في لجنة الحوكمة الاستراتيجية لتقييم أهمية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ووضع استراتيجيات مناسبة للدعوة من أجل زيادة البحث والتطوير والابتكار.

لجنة البحث العلمي والفني للاتحاد الأفريقي:

298. لا يزال العمل جاريا في المرحلة الثانية من شبكة الاتحاد الأفريقي للعلوم التي تتطلب تطوير بوابة الشبكة ووحداتها وقاعدة بياناتها ومكتبتها الرقمية. وأنشئ فريق عمل معني بتخفيف أثر الأخطار

الطبيعية بمشاركة علماء من أفريقيا والمهجر الأفريقي والاتحاد الأوروبي للتركيز على المخاطر الزلزالية والبراكينية، فضلا عن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وقد نظم الاجتماع الأول حول التخفيف من آثار المخاطر الطبيعية في أفريقيا بالاشتراك بين لجنة البحث العلمي والفني للاتحاد الأفريقي واليونسكو والمعهد الوطني للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية في مصر في أكتوبر 2017. وبالإضافة إلى ذلك، عقد وفد من جامعة لانكستر اجتماعا ثنائيا حول التعاون في أكتوبر 2017 بشأن طرائق بناء القدرات المؤسسية؛ وبناء مبادرة قيادة البحوث من خلال تعزيز مهارات البحث والتطوير على مستوى عال في الأوساط الأكاديمية الأفريقية. واتفقت المفوضية وجامعة لانكستر على الاشتراك في تنظيم المؤتمر الأفريقي الأول حول الوسط الأكاديمي والصناعة وصناع السياسات وإطلاق جائزة لانكستر للابتكار للجنة البحث العلمي والفني التابعة للاتحاد الأفريقي وذلك في سبتمبر 2018.

299. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن لجنة البحث العلمي والفني التابعة للاتحاد الأفريقي لم تتلق قط أي تمويل من الاتحاد الأفريقي لبرامجها منذ عام 2012. وتمول ميزانيتها التشغيلية التي تبلغ نحو 1.4 مليون دولار أمريكي من الحكومة الاتحادية لنيجيريا. ونتيجة لذلك، واجهت اللجنة تحديات خطيرة لتشغيل برامجها وأنشطتها. وكطريقة للمضي قدما بشأن هذه المسألة، قدمت اللجنة إلى المفوضية مقترحا بشأن مصدر بديل للتمويل لاستخدام ممتلكاتها في لاجوس. ويجري النظر في المقترح.

الاتحاد الأفريقي – المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا:

300. عقد حوار رفيع المستوى حول "المساواة بين الجنسين والتعليم" في يناير 2017 على هامش قمة الاتحاد الأفريقي الثامنة والعشرين. وفي مايو 2017، نظمت المفوضية في بوركينا فاسو حوارا مع القادة المحليين بشأن استبقاء الفتيات في المدارس. وكان الهدف هو العمل مع قادة المجتمع المحلي لتحديد العقبات التي تحول دون تعليم الفتيات واستبقائهن في المدرسة، مستفيدين من تجاربهم في تنفيذ نهج مبتكرة للقضاء على هذه الحواجز.

301. وخلال اجتماع الإفطار حول "جني العائد الديمغرافي: لماذا الاستثمار في تعليم البنات"، الذي عقدته المفوضية على هامش القمة التاسعة والعشرين في يونيو 2017، تم التعهد بالمزيد من

الاستثمارات في تعليم الفتيات والنساء، ووضع سياسات أساسية حول عائد الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الفاعل الرئيسي للتنمية.

302. كما عقد منتدى في موريشيوس في يوليو 2017 بشأن استراتيجيات استبقاء الفتيات والشابات في النظام التعليمي وإتمامهن. وقد أبرزت الاجتماعات السابقة التحديات التي تواجه في استبقاء المتعلمات على جميع المستويات و "كيفية ذلك" في عملية إيجاد حلول للتحديات. وبعيدا عن تبادل الخبرات، تم تسليم الشهادات من قبل القدوة من النساء.

الناتج 4: تعزيز إطار الضمان الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة

تمكين الشباب

303. كان عام 2017 تحت موضوع "تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب. وقد تم إطلاق الموضوع رسميا خلال الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2017. وتم تعيين فخامة الرئيس إدريس دبي إتنو قائدا لموضوع العام وكُلف بقيادة تنفيذه. واضطلع الشباب من جميع أنحاء أفريقيا بدور هام في إطلاق الموضوع وقدم نسخا من خارطة طريق العائد الديموغرافي للاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات.

304. وترتكز خارطة الطريق إلى أربع ركائز مواضيعية هي: (1) العمالة وريادة الأعمال؛ (2) التعليم وتنمية المهارات؛ (3) الصحة والرفاه؛ (4) والحقوق والحكم وتمكين الشباب. وقد تم اختيار شعار موضوع السنة من مسابقة شعار تنافسية من الشباب الأفريقي. وقد تم تطوير الشعار الفائز من قبل زمبابوي.

305. ولضمان الفعالية في تنسيق الاحتفال بالموضوع وتنفيذ خارطة الطريق على المستوى القاري، أنشأت المفوضية لجنة توجيهية فنية ترأسها إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا وتضم إدارات أخرى في المفوضية. وتولت هذه اللجنة الفنية قيادة تنفيذ الأجندة القارية حول العائد الديمغرافي. وتهدف أيضا إلى دعم نموذج فعال لتعبئة الموارد من أجل تحقيق أجندة إيجابية لتنمية الشباب، وتعزيز مساهمة الشباب في مبادرات كسب التأييد على الصعيدين الإقليمي والقاري. ولضمان مواءمة واتساق الأنشطة وتفادي الازدواجية لدى الشركاء، تم إعداد خطة عمل متكاملة لتوزيع العائد الديمغرافي وفقا للدعائم المواضيعية.

306. ووضعت المفوضية أيضا خطة عمل متكاملة لتوزيع العائد الديمغرافي حددت أنشطة جميع الشركاء بشأن موضوع السنة وفقا لخارطة الطريق. ويسرت خطة العمل مواءمة الأنشطة بين مختلف الشركاء وتجنب الازدواجية ووجود عمليات موازية.

307. كلفت خارطة الطريق بإطلاق موضوع العام على الصعيد القطري من خلال التزامات أصحاب المصلحة المتعددين. ومن المتوقع أن تساهم عمليات الإطلاق والمشاورات الوطنية في توجيه وتسهيل إعداد خرائط الطريق الوطنية المتكاملة لتوزيع العائد الديمغرافي. وحتى الآن، أطلق الموضوع على الصعيد القطري كل من بوروندي وجمهورية الكونغو، وغينيا وسيراليون ونيجيريا وغانا. ويهدف إعداد المواصفات الوطنية للعائد الديمغرافي إلى تعزيز صنع القرار والتخطيط المدروس وتحديد الاستجابات القطرية المحددة.

308. بالإضافة إلى تنفيذ موضوع السنة، اضطلعت المفوضية بالأنشطة التالية بشأن تمكين الشباب:

309. **إطار تعميم النهوض بالشباب:** أنشأت المفوضية فريق عمل مشتركا بين الإدارات لقيادة عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأجندة العائد الديمغرافي في جميع أنحاء الاتحاد. وقد وضعت مبادئ توجيهية للتنفيذ وأدوات لإعداد التقارير من أجل ضمان الإبلاغ الدوري عن التقدم المحرز في مسائل الشباب ورصده وتقييمه. وتشكل المبادئ التوجيهية جزءا من ولاية تنفيذ خطة عمل عقد الشباب (2009–2018) لميثاق شباب أفريقيا.

310. **مبادرة دعم الشباب:** تعتبر مبادرة إدماج الشباب مشروع المفوضية والاتحاد الأوروبي لإطلاق عملية تشرك الشباب في القارتين بفعالية بوصفهم "واضعي الأجندة". وهي تضم مجموعة من 36 شابا– يطلق عليهم اسم "الزملاء"– من أفريقيا وأوروبا والمهجر الأفريقي الذين يكلفون بوضع منجزات ومبادرات وحلول ملموسة للتحديات التي يواجهها الشباب. ولذلك فإن الهدف العام لهذا البرنامج هو "توفير منبر للشباب الأفريقي والأوروبي أنفسهم لتحديد المنجزات المشتركة التي سيتم تقديمها لقادة الدول خلال القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وما بعدها". وقد عمل الزملاء في أديس أبابا وبروكسل في ست مجموعات ركزت كل منها على موضوع ذي أولوية وفقا للاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي. وقد تم تقديم التوصيات التي وضعتها المبادرة إلى القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أبيدجان، كوت ديفوار.

311. **عمالة الشباب:** جمع المنبر الاقتصادي الأفريقي القادة السياسيين وقادة الأعمال والأوساط الأكاديمية الأفريقية لمناقشة القضايا التي تؤثر على أفريقيا، وكيف يمكن للقارة أن تستغل مواردها الهائلة لتعزيز تنميتها ورخاء الشعب الأفريقي. ومن بين القضايا الرئيسية التي جرت مناقشتها ثورة المهارات الأفريقية– تمكين الشباب من أجل العمالة والابتكار وريادة الأعمال. واقترح المنبر الإسراع بإنشاء وتعزيز مراكز التميز مع التركيز على اكتساب المهارات في جميع أنحاء القارة. وأُقترح أيضا تعزيز المواءمة بين الكفاءات عبر الحدود الوطنية لتعزيز تنقل العمال والمهارات.

312. وثمة حاجة إلى قمة ثلاثية حول التعليم–الحكومات، القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية–من أجل معالجة الانفصام بين النظم التعليمية وأسواق العمل، إلى جانب الاضطرابات التكنولوجية. وسوف يساعد ذلك المنتدى أيضا في تجديد النظم التعليمية في القارة مع التركيز على العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وسوف يصمم أيضا التعليم والتدريب الفني والمهني لتلبية احتياجات أفريقيا.

313. **المؤتمر الأفريقي حول توظيف الشباب:** استقطب هذا المؤتمر مشاركة نحو 120 شابا من 47 بلدا أفريقيا، فضلا عن ممثلين عن الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص. وقد أتاح هذا المجال للشباب فرصة لاستكشاف إيجاد فرص العمل وريادة الأعمال والاعتماد على الذات.

314. **مبادرة المهارات لأفريقيا:** تعتبر هذه المبادرة مبادرة المفوضية بدعم من وكالة المعونة الألمانية لتعزيز الآفاق المهنية للشباب في أفريقيا. ويتمثل محور المشروع في مرفق تمويل لتنمية المهارات تنفذه وكالة النيباد. وبالإضافة إلى مرفق التمويل، تدعم وكالة المعونة الألمانية المفوضية ووكالة النيباد لتقديم الخدمات في مجال التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين الموجه نحو العمالة وفرص تبادل المعارف للدول الأعضاء. وقد تم تحديد الكاميرون وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتونس كبلدان رائدة. غير أن المشروع لم يبدأ بسبب عدم تأكيد البلدان الرائدة مشاركتها بعد.

315. **الحوار القاري حول التعليم وتنمية المهارات من أجل التوظيف:** في إطار الشراكة مع وكالة النيباد والمنظمة القارية الشاملة للقطاع الخاص–الأعمال التجارية في أفريقيا–نظمت المفوضية مؤتمرا أطلق عليه اسم "تتحدث أفريقيا عن توفير فرص العمل". وقد شارك في المؤتمر أكثر من 400 ممثل عن الشباب والممارسين في قطاع الأعمال والتعليم ومقرري السياسات من أكثر من 44 بلدا في القارة الأفريقية، فضلا عن الشركاء الأوروبيين، في المؤتمر الذي عقد في مقر

الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وكان من أبرز معالم المؤتمر التزام 120 شركة ورابطات أعمال أفريقية تحت رعاية "مؤسسة الأعمال التجارية الأفريقية" للاستثمار في تنمية المهارات والشراكة مع المؤسسات التعليمية للتعليم وتنمية المهارات والذي من شأنه تعزيز آفاق فرص العمل.

316. **فريق متطوعي الاتحاد الأفريقي:** يعتبر فريق المتطوعين الشباب التابع للاتحاد الأفريقي برنامجا إنمائيا قاريا يقوم بتوظيف ونشر المتطوعين الشباب في جميع الدول الأعضاء. ويشجع البرنامج العمل التطوعي كوسيلة لتعميق وضع الشباب في أفريقيا كمشاركين رئيسيين في تحقيق أهداف وغايات التنمية البشرية في أفريقيا. فهو يجمع الناس معا لتبادل المهارات والمعرفة والإبداع والتعلم لبناء قارة أكثر تكاملا، ويعني ضمنا أهمية أفريقيا في العالم المعولم. وفي عام 2017، تعاونت إدارتا الشؤون الاجتماعية، والموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا في توظيف المتطوعين الشباب وتدريبهم ونشرهم لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها في مجالات الصحة والوقاية من الأمراض.

317. أجرت المفوضية، بالتعاون مع وحدة متطوعي الأمم المتحدة، تقييما للمرحلة الأولى من فرق المتطوعين الشباب في الاتحاد الأفريقي. وستقدم نتائج هذه العملية إلى اللجنة الفنية المتخصصة المقبلة المعنية بثقافة الشباب والرياضة في عام 2018. وقد أنشئت روابط وشراكات جديدة مع "متطوعي فرنسا" لتعزيز العمل التطوعي في أفريقيا. وأخيرا، حصلت المفوضية على منحة قدرها 000 500 دولار أمريكي من مؤسسة فورد في عام 2017 موجهة إلى أنشطة المتطوعين الشباب.

318. ولا يزال فريق المتطوعين الشباب التابع للاتحاد الأفريقي ينمو في الظهور والقوة. ومن ثم، فإن الحاجة المالية للملكية من جانب الدول الأعضاء مطلوبة للحد من اعتمادها الحالي على الشركاء بنسبة 100 في المائة. ومن المهم أيضا للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تزيد مشاركتها في البرنامج، لأن ذلك سيوسع ويضيف قيمة لإشراك الشباب في أنشطة الاتحاد.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

319. انبثقت الأنشطة ذات الأولوية التي اضطلعت بها المفوضية خلال الفترة التي يشملها التقرير من مقرر المؤتمر بشأن تنفيذ أجندة 2063، والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة الاستراتيجية للفترة 2014–2017 وموضوع عام 2017 *"تسخير العائد الديموغرافي من*

خلال الاستثمار في الشباب". وهي تهدف إلى النهوض بتعميم الصكوك الجنسانية لضمان مواءمتها مع أجندة 2063 وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

320. **مواءمة استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع أجندة 2063 والمواءمة مع السياسات الوطنية والإقليمية:** تتطلب أجندة 2063 إنشاء آليات مؤسسية لتحقيق هدف اتباع نهج متكامل إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واضطلعت المفوضية، من خلال مديرية المرأة والشؤون الجنسانية والتنمية، بتقييم السياسة الجنسانية الحالية المعتمدة في عام 2009، واستحدثت، وفقا لخطة عام 2063، استراتيجية جديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع تركيز أقوى على النتائج الملموسة والممارسات المبتكرة وزيادة المساءلة. وشاركت الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء الشباب والشركاء الإنمائيون في صياغة هاتين المبادرتين لضمان الانخراط وتعيين طريق المواءمة مع السياسات الإقليمية والوطنية القائمة. وسيتم التصديق على الاستراتيجية النهائية وخطة عملها جنبا إلى جنب مع استراتيجية الاتصالات من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2018.

321. **المرصد الجنساني للاتحاد الأفريقي:** يهدف المرصد الجنساني إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء على توليد المعرفة لدعم صياغة السياسات واتخاذ القرارات ورصد وتعزيز الامتثال بقدر أكبر للالتزامات وإنفاذ المساءلة.

322. وعلى الرغم من أن الإنشاء الكامل للمرصد لا يزال متأخرا بسبب متطلبات المشتريات وقيود الموارد، فقد تمكنت المفوضية من تأمين الخبرة الفنية اللازمة لوضع تصور لهذه المهمة الهامة وتنفيذها، وفي إطار جهودها الرامية إلى توليد المعرفة عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أصدرت المفوضية الطبعة الثالثة من بطاقة الأداء الجنساني للاتحاد الأفريقي. وتسلط هذه الوثيقة الضوء على التقدم المحرز وقصص النجاح التي حققتها الدول الأعضاء بشأن المساواة بين الجنسين مع إشارة خاصة إلى موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017 وخارطة طريقه. وتم تقديم الجهد المشترك بين المفوضية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسجل الأداء الجنساني خلال الدورة الثلاثين لرؤساء الدول والحكومات.

323. **مواءمة صندوق المرأة الأفريقية مع أجندة 2063:** أنشئ صندوق المرأة الأفريقية في عام 2011 لدعم تفعيل عقد المرأة الأفريقية. وهو يمول من خلال جمع 1 في المائة من المساهمات المقررة للدول الأعضاء وتديره لجنة توجيهية تضم ممثلين عن خبراء الدول الأعضاء ومديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية التابعة للمفوضية. ويرتبط جدول التمويل الحالي ارتباطا وثيقا بتنفيذ عقد المرأة الأفريقية للفترة 2010–2020 والمواضيع المتصلة به.

324. وفي عام 2017، أطلقت المفوضية دعوة لتقديم مقترحات حول موضوع عامي 2016 و2017 بشأن "الميزانيات المالية والجنسانية" و"توجيه الشباب (رجالا ونساء) ليكونوا مناصري المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، على التوالي. وقد تلقت اللجنة التوجيهية أكثر من 200 مقترح. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت المفوضية إجراء تحليل لوضع تمويل المشاريع من أجل المضي قدما في منح المشاريع للفترة 2014–2015، والفترة 2016–2017.

325. كما تم تصميم صندوق المرأة الأفريقية باعتباره وسيلة لتعبئة الموارد لأجندة 2063 ومشاريعها الرئيسية، مما يثير الحاجة إلى تعزيز قدرة الصندوق على تعبئة الموارد لتحقيق فوائد أكبر لتمكين المرأة اقتصاديا. وفي هذا الصدد، شرعت المفوضية في تقييم عمليات الصندوق الحالية وتصميم طرائق جديدة يتعين تنفيذها في عام 2018.

326. **تعزيز قدرات التعلم المؤسسي لدى الاتحاد الأفريقي:** عملت مديرية شؤون المرأة ومسائل الجنسين والتنمية التابعة للمفوضية مع مكتب الأخلاقيات التابع للاتحاد الأفريقي الذي أنشئ حديثا من أجل تحسين بيئة عمل مواتية للمرأة استنادً إلى معايير الاتحاد الأفريقي وقيمه. ونتيجة لذلك، تمكن مكتب الأخلاقيات من صياغة العديد من السياسات الرئيسية، بما في ذلك سياسة التحرش الجنسي، التي ستشكل جزءا من مجموعة أدوات المساواة بين الجنسين. وأنشأت المفوضية أيضا فريقا مشتركا بين الإدارات لضمان مراعاة السياسات والإجراءات وأدوات التوظيف ونظم إدارة الأداء الداخلية للمنظور الجنساني.

327. **تعزيز الشراكات وكسب التأييد:** عقدت المفوضية عددا من مناهج السياسات الجنسانية بين الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين الذين كان هدفهم استعراض التقدم واقتراح طريق المضي قدما في تنفيذ القرارات المتعلقة بمسائل الجنسين. وقد جمع مؤتمر القمة التمهيدي حول مسائل الجنسين والفريق الرفيع المستوى الرابع المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بين واضعي السياسات الرفيعي المستوى على المستوى الوطني والشباب لتحديد الإجراءات الملموسة اللازمة لتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن العائد الديموغرافي، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات. وشملت بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات إعطاء الأولوية للإدماج المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتمكين المرأة من اقتحام المجالات التي يهيمن عليها الرجال مثل التعدين، وتعزيز صندوق المرأة الأفريقية لدعم تمكين المرأة اقتصاديا. وستقدم هذه التوصيات إلى أجهزة السياسة لبحثها خلال قمة يناير 2018.

328. وأتاحت المشاركة في الدورة الحادية والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة فرصة للدعوة إلى إدراج الموقف الأفريقي الموحد حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المناهج العالمية لصنع القرار. وبالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، عقدت المفوضية في يناير 2017 اجتماعا استشاريا لأفريقيا قبل انعقاد لجنة وضع المرأة لتوطيد الموقف الأفريقي الموحد حول أولويات ومواضيع الاستعراض التي وضعتها لجنة وضع المرأة خلال دورتها السادسة والستين وبناء توافق في الآراء بشأن استراتيجية أفريقية منسقة للتأثير على الاستنتاجات المتفق عليها للدورة ال61 للجنة وضع المرأة. كما أطلقت المفوضية شبكة القيادات النسائية الأفريقية في مقر الأمم المتحدة في يونيو 2017.

329. واحتفلت المفوضية باليوم الدولي للمرأة (8 مارس) ويوم المرأة الأفريقية (31 يوليو) للاحتفال باستمرار نضال المرأة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وزيادة الوعي بالقضايا الرئيسية المتصلة بحقوق المرأة والعنف ضد المرأة. وأطلقت أيضا مجمع النحت النسائي الأفريقي خلال اليوم الدولي للمرأة تقديرا لمساهمة المرأة الأفريقية في الكفاح ضد الاستعمار ومناهضة الفصل العنصري. كما كشف النقاب عن صورة الأمهات المؤسسات لمنظمة المرأة الافريقية خلال الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وهو يعرض الآن إلى جانب صور الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية في مركز مؤتمرات الاتحاد الأفريقي.

330. واحتفلت المفوضية من 25 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2017، بحملة 16 يوما من النشاط ضد العنف القائم على نوع الجنس للدعوة إلى وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات، فضلا عن الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات. وقد اجتمعت اللجنة الفنية المتخصصة الثانية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنجاح في الفترة من 04 إلى 08 ديسمبر واعتمدت مقررات رئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا.

331. **توليد المعرفة:** خلال الفترة قيد البحث، اشتركت اللجنة مع الأمم المتحدة في تقريرين هامين هما: تقرير عن حالة حقوق المرأة في أفريقيا وآخر عن التقييم السريع لوضع تمويل الآليات الجنسانية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتهدف هذه التقارير إلى تعزيز الدعوة من أجل حقوق المرأة والآليات الجنسانية الوطنية. وأطلق التقرير الأول على هامش اليوم الدولي للمرأة. وكان من المقرر تقديم التقرير الثاني إلى وزراء الشؤون الجنسانية خلال المؤتمر الثاني حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ديسمبر 2017.

332. **الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** يؤكد الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، ويضمن الحق في تعليم الفتيات ومحو الأمية لدى المرأة، فضلا عن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتمثيلها في عمليات بناء السلام.

333. وهذه الأداة هي الإطار الرئيسي للإبلاغ عن مسائل الجنسين في الاتحاد الأفريقي. وتقدَم تقارير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن الإعلان الرسمي إلى قمة الاتحاد الأفريقي سنويا. وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، قدمت الدول الأعضاء 28 تقريرا، وهو أعلى عدد منذ تقديم تقرير عن هذا الصك الذي بدأ في عام 2006. وهذه التقارير متاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد الأفريقي.

334. **التصديق على بروتوكول مابوتو وإضفاء الطابع المحلي عليه:** نظمت المفوضية في يونيو 2017 اجتماعا تشاوريا مع الدول الأعضاء واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومنظمات المجتمع المدني للتخطيط لبعثات الدعوة داخل البلد بشأن التصديق على بروتوكول مابوتو وإضفاء الطابع المحلي عليه. وأعدّ المشاركون مشروع استراتيجية الدعوة حول بروتوكول مابوتو وحددوا الدول الأعضاء التي لم تصدق على البروتوكول للحصول على مزيد من المساعدة في عملية التصديق. وحتى الآن، صدقت 39 دولة عضوًا على بروتوكول مابوتو.

335. وتشكل التناقضات القائمة بين بروتوكول مابوتو وبعض القوانين والممارسات العرفية تحديا للتصديق الكامل عليه وينبغي حلها. وتوجد عدة مبادرات، من قبيل سجل الأداء الجنساني للاتحاد الأفريقي والمؤشرات الجنسانية من البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولكن لا

تزال هناك حاجة إلى تحسين جمع الإحصاءات الجنسانية على الصعيد الوطني وحفز الدول الأعضاء على تقديم تقارير عن الصكوك الجنسانية.

336. وتعتبر منظمات المجتمع المدني الأفريقية من الشركاء الأساسيين في الوفاء بوعود أجندة الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين. غير أن العديد منها يواجه تحديات تمويلية كبيرة تحتاج إلى معالجة لتمكينها من أداء أدوارها بفعالية في مجال الدعوة والرصد والإبلاغ والتنفيذ للأجندة الجنسانية للاتحاد الأفريقي.

منظمة المرأة الأفريقية

337. أنشئت منظمة المرأة الأفريقية في دار السلام في 31 يوليو 1962، أي قبل عام واحد من إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، في المؤتمر الأول للمرأة الأفريقية. وهي أولى منظمة نسائية جماعية وأقدمها في أفريقيا أنشئت من أجل "توحيد جميع المنظمات النسائية الأفريقية تحت مظلة واحدة لتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز حقوق الإنسان بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودعم تحرير أفريقيا وتعزيز الاندماج الكامل للنساء الأفريقيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقارة". وواصلت المنظمة العمل من أجل استدامة كفاح المرأة من أجل حريتها إلى ما بعد تحقيق الاستقلال السياسي.

338. وخلال الدورة العادية الثامنة والعشرين التي عقدت في يناير 2017، منح المؤتمر لمنظمة المرأة الأفريقية مركز وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي (المقرر Decision 621 (XXVIII)). وتعتبر مديرية المرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية هي الكيان الرائد داخل المفوضية لدعم تفعيل منظمة المرأة الأفريقية إلى وكالة متخصصة. وبدعم من مكتب المستشار القانوني، ساعدت المديرية منظمة المرأة الأفريقية في صياغة صكوكها الجديدة التي تشمل، من بين جوانب أخرى، مركزها القانوني وهيكلها الإداري وتمويلها وإجراءات التصديق عليها.

339. وفي عام 2017، اضطلع المكتب بأنشطة الدعوة مع الدول الأعضاء. وشملت الأنشطة الاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيسها في كوناكري في أغسطس 2017، فضلا عن تنظيم حدث رفيع المستوى استضافه فخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا ورئيس الاتحاد. وفي عام 2018، ستعمل المفوضية مع منظمة المرأة الأفريقية لتحقيق تحولها إلى وكالة متخصصة والمساعدة في بناء قدراتها على العمل بما يتماشى مع وضعها الجديد .

الضمان الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة

340. ستبحث لجنة حقوق الإنسان والشعوب مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المواطنين في التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي في دورتها الأولى في عام 2018. كما أيضا إحراز تقدم في صياغة الأجندة الاجتماعية 2063.

341. يجب على أفريقيا أن تكثف جهودها للقضاء على عمل الأطفال في القارة. كان عدد الأطفال الذين يعملون في أفريقيا 59 مليون طفل في 2012. وارتفع هذا العدد إلى 72 مليون طفل في 2016. وستبحث أجهزة صنع السياسات في عام 2018 في خطة العمل لإنهاء عمل الأطفال (2018–2022). وبناء على طلب المؤتمر، عملت المفوضية مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية بشأن إطار صندوق العمالة والتماسك الاجتماعي. وسيقدم المشروع إلى اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.

الهجرة

342. أصدرت الدورة العادية الخامسة والعشرون للمؤتمر إعلانا بشأن الهجرة Assembly/AU/Decl.6(XXV)، أعاد تأكيد الالتزامات بتعجيل حرية التنقل والتكامل في القارة مع معالجة الهجرة النظامية وغير النظامية. ودعا هذا الإعلان إلى جملة أمور منها (1) التعجيل بتنفيذ أنظمة الإعفاء من التأشيرات على نطاق القارة؛ (2) التعجيل بتفعيل جواز السفر الأفريقي؛ و (3) تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وطلب من المفوضية أيضا أن تقوم بوضع بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص، وأن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، للحصول على القدرة على إدارة تدفقات الهجرة داخل القارة.

343. شهدت أفريقيا في السنوات الأخيرة أنماطا متغيرة من الهجرة، حيث أصبحت هذه الظاهرة دينامية ومعقدة على حد سواء. وإدراكا لاتجاهات الهجرة وخصائصها المتغيرة بسرعة، فضلا عن ارتباطها بالتنمية، شرعت المفوضية في تقييم إطار سياسة الهجرة لأفريقيا في الفترة ما بين أكتوبر 2016 وفبراير 2017، بهدف تحديد فعالية وجدوى السياسة في الوضع الراهن. وأوصت الدول الأعضاء التي عقدت اجتماعا في زنجبار في نوفمبر 2016 بأن تستعرض المفوضية إطار السياسة لكي

تأخذ في الاعتبار السياق الحالي للهجرة في القارة تمشيا مع أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وأن تضع أيضا خطة عمل لتنفيذها.

344. في إطار تنفيذ هذه التوصية، عقدت المفوضية في أبريل وفي يونيو 2017، على التوالي، اجتماعا لفريق عمل الاتحاد الأفريقي المعني بالهجرة – الذي يتألف من الدول الأعضاء والمفوضية والخبراء المستقلين – لصياغة إطار منقح لسياسة الهجرة ومشروع خطة عمل عشرية لتنفيذه. وقد اجتمع خبراء الدول الأعضاء في شلالات فيكتوريا في سبتمبر 2017 للتحقق من صحة المشاريع المنقحة وتوحيدها. ثم قدموها بعد ذلك إلى اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في كيجالي في أكتوبر 2017، حيث تم اعتماد السياسة وخطة العمل في نهاية المطاف.

345. أعدت المفوضية، من خلال تعاون إدارتي الشؤون السياسية والشؤون الاجتماعية، مشروع بروتوكول الاتحاد الأفريقي لحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا وخارطة طريق تنفيذه، تمشيا مع مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.607 (XXVII) الصادر في يوليو 2016. وأكد هذا المقرر من جديد التزام المؤتمر بتسريع حرية التنقل والتكامل في القارة، وطلب من المفوضية وضع بروتوكول بشأن حرية التنقل بحلول يناير 2018.وتم التصديق على مشروع البروتوكول من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا، واستعرضته اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية. وستقدم إلى المؤتمر للبحث في قمة يناير 2018.

346. أقر خبراء الدول الأعضاء في شلالات فيكتوريا في سبتمبر 2017 الموقف الأفريقي الموحد من الاتفاق العالمي للهجرة. وتمت مراجعته من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا في كيجالي، رواندا في أكتوبر 2017. وسيكون الموقف الأفريقي الموحد بمثابة دليل للدول الأعضاء في الأعمال التحضيرية للمفاوضات التي بدأت بالفعل، فضلا عن توجيه وتجهيز بعثات المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي في نيويورك وبروكسل وجنيف. وينبغي أن تتوصل المفاوضات على مستوى الأمم المتحدة إلى وضع إطار للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والتنقل البشري.

347. أجرت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دراسة لتقييم احتياجات مبادرة الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي خلال اجتماع عقد في نيروبي في

يوليو 2016. واستكشف التقييم إمكانيات التعاون بين وكالات إنفاذ القانون حول مبادرة القرن الأفريقي. كما تم استكشاف سبل مواصلة جهود وكالات إنفاذ القانون التي تعمل على طول طرق الهجرة الثلاثة في القرن الأفريقي – الشمالي والجنوبي والشرقي – لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. واعتمدت نتائج تقييم الاحتياجات وخطة العمل المنبثقة من ذلك في الاجتماع الثاني لفريق العمل الفني التابع لمبادرة الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي المعني بإنفاذ القانون الذي عقد في الخرطوم في مايو 2017. وقُدم تقرير مرحلي إلى الدورة العادية الثانية للجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا المنعقدة في كيجالي، رواندا في أكتوبر 2017، لإحالته إلى المجلس التنفيذي في قمة يناير 2018.

348. يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يتكلم بصوت واحد بشأن قضايا الهجرة. وفي الوقت الراهن، هناك عمليات وآليات مختلفة في القارة تستهدف طرقا محددة للهجرة. وتؤدي تباين المصالح والأولويات لمختلف أصحاب المصلحة في مجال الهجرة إلى ازدواجية الجهود والتدخلات. ويؤدي عدم كفاية الموارد المالية والبشرية لتنفيذ أجندة قارية موحدة بشأن الهجرة إلى الاعتماد المفرط على تمويل المانحين / الشركاء.

349. هناك حاجة أيضا إلى التعجيل بتنسيق مختلف العمليات والمبادرات في القارة (مبادرة الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي، وعملية الخرطوم وعملية الرباط). ويلزم تخصيص موارد كافية لوضع وتنفيذ أجندة للهجرة الأفريقية يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية. ومن الضروري أن تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولية الحوار القاري بشأن التنقل والهجرة.

350. وأخيرا، ينبغي تخصيص موارد بشرية ومالية كافية للمفوضية لتمكينها من تنفيذ أجندة الهجرة بطريقة أكثر فعالية من أجل التصدي للتحديات الحالية المتعلقة بالهجرة في القارة.

حملة القضاء على زواج الأطفال في أفريقيا

351. استضاف سعادة الرئيس إدغار تشاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، اجتماع إفطار رفيع المستوى بشأن القضاء على زواج الأطفال على هامش الدورة العادية الثامنة والعشرين. وقدم الرئيس لونغو، في وقت لاحق، تقرير فترة سنتين للحملة في الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر. وطلب المؤتمر في مقرره Assembly/AU/Dec.659(XXIX) من الرئيس لونغو أن يبقي

المسائل المتعلقة بزواج الأطفال قيد البحث الفعلي وأن يقدم بيانا مستكملا خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين للمؤتمر.

352. قد أطلقت حتى الآن 21 دولة من الدول الأعضاء الحملة. وأطلقت 70 % من الدول الأعضاء الإحدى والعشرين (21) حملتها الوطنية للاتحاد الأفريقي للقضاء على زواج الأطفال. ومن بين تلك الدول التي أطلقت الحملة، قامت 30 % منها بتعزيز سن قوانينها وآلياتها لحماية الطفلة.

353. شهدت الحملة الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال تقدما ملحوظا في جميع أنحاء القارة في 2017. غير أنه تعذر تنفيذ جميع الأنشطة بسبب القيود المالية. وعلاوة على ذلك، تشكل التغذية الراجعة من جهات الاتصال الوطنية تحديا لقدرة المفوضية على المتابعة. كما أن إمكانية الوصول إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المسألة كانت محدودة، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص الموارد.

354. هناك حاجة إلى زيادة مخصصات الميزانية للحملة. كما يتعين على الحكومات الوطنية أيضا تسهيل الاتصال بين فريق الحملة ومنظمات المجتمع المدني. وينطبق ذلك أيضا على تنفيذ خطة العمل القارية بشأن العقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (2010–2019) وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات التي مددت حتى عام 2019.

الإعاقة

355. اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا. وسيعرض البروتوكول على المجلس التنفيذي للبحث في يناير 2018. وتم تعزيز قدرات كبار المسؤولين في الدول الأعضاء في شمال أفريقيا بشأن تنفيذ خطة العمل القارية للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (2010–2019). ويعد استكمال البروتوكول إنجازا رئيسيا لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي شاركت طيلة المفاوضات.

كبار السن

356. أرسلت المفوضية رسائل إلى جميع الدول الأعضاء خلال قمتي يناير ويوليو في 2017، وطلبت منها النظر في التوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق

الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا في أقرب وقت ممكن. وتُحث الدول الأعضاء على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للنهوض بحماية وتمكين كبار السن من خلال البرامج والمشاريع ذات الأولوية.

مكافحة المخدرات ومنع الجريمة

357. أنشأت المفوضية شبكة الاتحاد الأفريقي الوبائية بشأن تعاطي المخدرات، وقدمت التدريب إلى جهات التنسيق المعنية بجمع البيانات في عشر (10) دول أعضاء. وأجريت مشاورات قارية بشأن خفض الطلب على المخدرات مع جميع الدول الأعضاء في نوفمبر 2017.

358. تعمل الشبكة الوبائية بشأن المخدرات في عشر (10) دول أعضاء في جميع الأقاليم الخمس. وقد ساعد وجودها في تجميع التقرير الأول عن انتشار المخدرات في الاتحاد الأفريقي. كما اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات تقريرا عن تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013–2017) في مارس 2017. وسوف يستضيف الاتحاد الأفريقي أول ورشة عمل دولية للعاملين في مجال استخدام المواد المخدرة في وقت ما خلال عام 2018.

الثقافة والرياضة

359. عملا بالمقرر EX.CL/974 (XXIX) بشأن إنشاء اللجنة الأفريقية للسينما والوسائل السمعية البصرية، عقدت المفوضية في نيروبي، كينيا في سبتمبر 2017، الدورة الاستثنائية للجنة الفنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة لبحث مشروع النظام الأساسي للجنة الأفريقية للسينما والوسائل السمعية البصرية. وشاركت المفوضية أيضا حكومة الجزائر في إنشاء متحف أفريقيا الكبير كمشروع رئيسي لأجندة 2063 . وستجتمع اللجنة الفنية المعنية بمتحف أفريقيا الكبير في أوائل عام 2018. كما نظمت المفوضية الاجتماع الثالث للقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتراث لاستعراض مشروع القانون النموذجي. وتمت توعية الدول الأعضاء بالتصديق على ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية المعتمد في 2006 ولكنه لم يدخل بعد حيز التنفيذ. وصدقت، حتى الآن اثنتا عشرة (12) دولة عضوا على ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية، فيما وقعت عليه ثمان وعشرون دولة (28).

360. لا تزال العقبة الرئيسية أمام تنفيذ برامج الثقافة هو بطء وتيرة التصديق على ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية. إن التصديق على الميثاق سيمكن الدول الأعضاء من إيلاء الاهتمام اللازم للقطاع وضمان نمو قطاع الاقتصاد الإبداعي وزيادة مساهمته في اقتصاد القارة. ولذلك تدعو المفوضية إلى الإسراع في التصديق على الميثاق بتعيين مناصر للفنون والثقافة والتراث على مستوى رؤساء الدول والحكومات الذين سيطلعون الدول الأعضاء على الحاجة الماسة إلى تقديم الدعم إلى الجزائر والمفوضية بشأن إنشاء وإطلاق متحف أفريقيا الكبير، فضلا عن البرامج والفنون الثقافية القارية الأخرى.

361. فيما يتعلق بالرياضة، ركزت المفوضية جهودها في عام 2017 على بناء قدرات المرأة في مجال الإدارة الرياضية، وعلى تعزيز الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى مكافحة المنشطات في مجال الرياضة، وعلى إدراج كلية للرياضة في الجامعة الأفريقية. وساهمت المفوضية أيضا في استراتيجيات وبرامج الدول الأعضاء لتمكين المرأة في مجال القيادة والإدارة في المجال الرياضي، وبصفة عامة نحو تنمية القدرات البشرية من خلال إدراج برامج تنظيم وإدارة الرياضة في كلية الرياضة في الجامعة الأفريقية. وتم تعزيز الآلية والاستراتيجيات لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة على المستوى القاري.

362. أثر انسحاب غينيا الاستوائية عن استضافة الألعاب الأفريقية لعام 2019 على الأعمال التحضيرية لدورة الألعاب الأفريقية لعام 2019. ولا يزال استعداد الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المقترحة للرياضة من أجل التنمية يشكل تحديا. حدثت تأخيرات في تعيين الموظفين النظاميين في مجلس الاتحاد الأفريقي للرياضة مما أدى إلى بطء وتيرة تشغيل مجلس الاتحاد الأفريقي للرياضة والمكاتب الإقليمية لمجلس الاتحاد الأفريقي للرياضة، وهناك إقليم واحد فقط يعمل بكامل طاقته. إن التأخير في سداد مساهمات الدول الأعضاء المتأخرة المستحقة للمجلس الأعلى السابق للرياضة في أفريقيا أعاق جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي لتصفية الخصوم المراجعة الواجبة الدفع للموظفين السابقين في المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا.

363. تُحث الدول الأعضاء على الامتثال لمتطلبات قانون مكافحة المنشطات والالتزام بها وتنفيذ برامج مكافحة المنشطات. وينبغي لها أيضا أن تواصل تشجيع مشاركة الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الألعاب الرياضية وأن تضع بفعالية أدوات للرصد والتقييم لتقييم تنفيذ المقررات

السابقة بشأن الحصة الأدنى بنسبة 20 في المائة من النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة الرياضة الخاصة بهم بناء.

الأكاديمية الأفريقية للغات (أكالان)

364. ركزت الأكاديمية الأفريقية للغات (أكالان) خلال عام 2017، أنشطتها على تطوير مناهج لغات الفولفولدي، والولوف واليوروبا الناقلة العبارة للحدود في غرب أفريقيا. كما تمت الترجمة باللغات الأفريقية مصطلحات تستخدم في مجالات الصحة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. ودعت الأكاديمية إلى استخدام الأحرف الهجائية المنسقة للغات الأفريقية، وأكملت التخطيط للأطلس اللغوي في إقليمي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، سيجري تنفيذه في 2018. ووسعت الأكاديمية نطاق جمعية الأكاديميين لجعلها أكثر كفاءة، على النحو الذي أوصى به مجلس الإدارة واجتماعي اللجنة العلمية والفنية المنعقدة في يوليو 2015 و ديسمبر 2016، على التوالي.

365. إن البعد القاري والطبيعة الاستراتيجية لولاية الأكاديمية يتطلب إدخال تعديل على نظامها الأساسي لمنحها الاستقلال المالي والتشغيلي، ثم تحويلها بعد ذلك إلى جهاز أو وكالة تابعة للاتحاد الأفريقي. وكانت هذه هي التوصية الصادرة عن الاجتماعات القانونية للأكاديمية. وتمت التوصية أيضا بضرورة شغل الوظائف الشاغرة في أقرب وقت ممكن، بما فيها وظيفة الأمين التنفيذي.

النتيجة 5: تعبئة الموارد وتمويل الاتحاد

366. استراتيجيات تعبئة الموارد، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على مصادر التمويل البديلة و / أو مصادر التمويل الإضافية لتمكين أفريقيا من تمويل برامجها وتنميتها.

النواتج:

تحقيق مفوضية وأجهزة مستدامة ماليا وقابلة للاستمرار.تحديد مصادر بديلة لتمويل أفريقيا من أجل تمويل وتنفيذ تنميتها.

الناتج 1: تحقيق مفوضية وأجهزة مستدامة ماليا وقابلة للاستمرار

367. كانت المنظمة القارية على مدى عقود، تكابد مع الحاجة إلى الاعتماد على الذات في تمويل أنشطتها وبرامجها. وقد اكتسبت هذه المسألة دفعا جديدا من خلال اتخاذ مبادرات أخرى من بينها اعتماد أجهزة صنع السياسات للمقررات المتعلقة بمصادر التمويل البديلة، وإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية، ومؤخرا تعبئة الموارد المحلية لتمويل أجندة 2063 من قبل الدول الأعضاء.

368. وخلال السنة قيد البحث، شملت القضايا الرئيسية التي استرعت اهتمام المفوضية ما يلي: (1) تعميم أجندة 2063 والخطة العشرية الأولى لتنفيذها، (2) وتقييم الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي للفترة 2014-2017(3) وتنفيذ إصلاحات الاتحاد الأفريقي، (4) وضع الخطة متوسطة الأمد 2018-2023.

تعميم أجندة 2063

369. تم إحراز تقدم في تعميم أجندة 2063 خلال عام 2017. وتهدف هذه العملية إلى تمكين الدول الأعضاء من بدء عملية إدماج أهداف وأولويات وغايات الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063 في خططها الإنمائية الوطنية. وأوفدت المفوضية بعثات دعم في هذا الصدد إلى أربعين (40) بلدا. وبعد الجولات الأولية لهذه الزيارات الفنية، من المتوقع أن الدول الأعضاء الأربعين تقوم حاليا بمواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة

2063. وبالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ضاعفت المفوضية الجهود الرامية إلى تقديم المزيد من الدعم الفني للدول الأعضاء الأربعين لمتابعة تعميم أجندة 2063 ولحث الدول المتبقية على القيام بذلك.

370. تم تقديم تقرير مرحلي عن تعميم أجندة 2063 إلى لجنة المتابعة الوزارية المعنية بأجندة 2063 في اجتماعها المنعقد في ناميبيا في أكتوبر 2017. وقدم الوزراء عدة توصيات من شأنها أن تساعد على الإسراع بالتنفيذ.

371. من المهم التذكير بأن المؤتمر اعتمد خطة التنفيذ العشرية الأولى في يونيو 2015، أي بعد عامين بالضبط من اعتماد أجندة 2063. وبعبارة أخرى، بدأت عملية الإدماج والتنفيذ فقط في العامين ونصف العام الماضي. ويعني ذلك أن خطة التنفيذ العشرية الأولى سوف تنتج الكثير من الأهداف غير المكتملة التي يجب نقلها إلى خطة التنفيذ العشرية الثانية.

372. وأود أن أؤكد على ضرورة قيام الدول الأعضاء والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي بما في ذلك وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالإسراع بعملية الإدماج والتنفيذ والرصد والتقييم للخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063 في الدول الأعضاء. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا قامت بمواءمة خططها الإنمائية المختلفة مع الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063.

تقييم الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي 2014-2017

373. تم إجراء تقييم للإطار الاستراتيجي 2014-2017 من أجل تحديد التحديات التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذه وتحديد الدروس المستفادة للخطة المتوسطة الأمد المقبلة 2018-2023. وأبرز التقييم التحديات التالية: (1) استمرار "عقلية التقوقع"؛ (2) الصعوبات التي تواجه المجموعات الفنية الموصى بها لكي تعمل على النحو الملائم: (3) عدم تطوير الخطط الصغيرة على مستوى المجموعات؛ (4) محدودية توافر الموارد، مما أدى إلى تعليق أو عدم تنفيذ معظم مشاريع المجموعات المتوخاة؛ '5' محدودية تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج؛ (6) عدم الانضباط في الالتزام بالمواعيد النهائية للإبلاغ؛ (7) مساهمات الدول الأعضاء المنخفضة والمتزايدة تدريجيا في الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي، مما أدى إلى اعتماد كبير على تمويل الشركاء.

374. أسفر تقييم الخطة الاستراتيجية الحالية عن دروس هامة للخطة المتوسطة الأمد. وقد وضعت آليات لتحسين التنسيق واستغلال أوجه التآزر داخل إدارات المفوضية وفيما بينها، والأجهزة الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وسيتم تنفيذ برامج بناء القدرات التي تركز على الناحية الكمية والنوعية للموظفين فضلا عن تنفيذ مقرر تمويل الاتحاد.

استراتيجية تعبئة الموارد المحلية

375. أجازت اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل مشروع استراتيجية تعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063 إلى في أكتوبر 2017، وسيقدم إلى أجهزة صنع السياسات لبحثه في يناير 2018.

376. يتمثل أحد الخيارات في الاستراتيجية في الحاجة إلى وضع خارطة طريق واضحة وقوية مع مقترحات قيمة لتجهيز المفوضية في لاشتراك مع القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشاريع أجندة 2063.

377. هناك حاجة إلى مزيد من الموارد المحلية من أجل تعميم أجندة 2063 على نطاق واسع وإدماجها. إن الدعم الفني والمالي الذي يقدمه الشركاء الخارجيون، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لأهداف التنمية المستدامة يعطيها رؤية أكبر على المستوى الوطني، مما يشكل تحديا فيما يتعلق بتعميم أجندة 2063. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة أطر موازية ومتنافسة على الصعيد الوطني. ويمكن أن يشكل ذلك تحديا خطيرا للدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد أولويات التنفيذ في سعيها لتعميم أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

إطار رصد وتقييم أجندة 2063

378. قامت المفوضية في 2017، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب وكالة النيباد، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والبرلمان الأفريقي ومكتب دعم الأمانة المشتركة، بإعداد مشروع إطار مشترك لرصد وتقييم أجندة 2063، وهو عملية صارمة أطلقتها المفوضية منذ سبتمبر 2015. ويدمج الإطار كل من أجندة 2063 وخطة 2030 من

خلال مجموعة ذات أولوية لستة وثلاثين مؤشرا متقاربا. وهو يستلزم أن تقوم الدول الأعضاء فقط بإعداد تقرير واحد عن تنفيذ الأجندة والخطة. وقد تم الشروع منذ ذلك الحين بالأنشطة المتعلقة بإعداد الأدوات ومعدات التدريب وتنفيذ إطار الرصد والتقييم في الدول الأعضاء (من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية).

379. تم وضع اللمسات الأخيرة على إطار رصد وتقييم أجندة 2063 ودليل مؤشراته والتحقق من صحته من خلال تخطيط خبراء من الدول الأعضاء في مايو 2017. وعُرضت مشاريع الوثائق على اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل في أكتوبر 2017، والتي أوصت المجلس التنفيذي باعتمادها في يناير 2018.

الخطة المتوسطة الأمد 2018-2022

380. بدأت المفوضية عملية وضع خطتها المتوسطة الأمد. وتم إجراء مشاورات مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتم إنتاج المشروع الأولي ومناقشته داخليا. وسيعرض قريبا على المفوضية لاستعراضها وتقديمها إلى أجهزة صنع السياسات لاعتمادها في يناير 2018.

381. انتهت المفوضية من وضع خطتها المتوسطة الأمد 2018-2023. وتتفق الخطة بشدة مع توصيات إصلاحات الاتحاد الأفريقي والخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة2063، ولكن مع المرونة المعقولة لاستيعاب المقررات والإعلانات الجديدة للمؤتمر. كما تعيد الخطة المتوسطة الأمد تركيز المفوضية على عدد أقل من القضايا الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات رفيعة المستوى وعالية التأثير، تاركة مسؤوليات التنفيذ والرصد والتقييم للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي.

382. إن المبادئ الرئيسية التي ستقود تنفيذ الخطة المتوسطة الأمد هي تحديد الأولويات والمساءلة والشفافية والمواءمة (العمليات والنظم) والمرونة / التكيف والتنسيق والرقابة. وسيتم مواءمة أداء الموظفين مع تنفيذ الخطة مع ما يصاحب ذلك من نظام المكافآت والتحفيز القائم على الكفاءة. وتتطلب ترتيبات التنفيذ أن تقوم الإدارات بترجمة مقتضيات نواتجها إلى خطط عمل وميزانيات، وأن تنفذ ميزانياتها بمبادرة منها ولكن وفقا للإطار المعتمد على النتائج.

383. أسفر تقييم الإطار الاستراتيجي للفترة 2014–2017 عن دروس هامة للخطة المتوسطة الأمد 2018–2022. ونتيجة لذلك، تتضمن الخطة الجديدة آليات لتحسين التنسيق والتآزر داخل المفوضية. وعلاوة على ذلك، ستتخذ المفوضية التدابير اللازمة لضمان تشغيل اللجنة التوجيهية للخطة المتوسطة الأمد وتفعيل عمل المجموعات الفنية. كما ستزداد الجهود نحو التنفيذ الكامل لمقررات أجهزة صنع السياسات بشأن تمويل الاتحاد.

384. ومن المسائل التي تثير قلق المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن أموالها موجودة حاليا في مختلف الإدارات. وقد شرعت المفوضية في عملية إضفاء الطابع المركزي على إدارتها ووضعت طرائق لهذا الغرض. وتنفذ هذه العملية بالتعاون الوثيق مع الإدارات الفنية التابعة للمفوضية، والتي تتولى حفظ أموال الشركاء.

الناتج 2: تمويل الاتحاد الأفريقي

تنفيذ مقرر كيجالي بشأن ضريبة استيراد بنسبة 0,2

385. كعنصر هام جدا في أجندة إصلاح الاتحاد، يعتبر تحسين تعبئة الإيرادات المحلية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أمرا بالغ الأهمية لنجاح الاتحاد. ولكي تحقق أفريقيا أجندتها الإنمائية التحويلية، فإن الاستقلال المالي الذي يضمن إدارة أفضل للمخاطر والمساءلة أمر ضروري. وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة أيضا إلى الاستدامة من أجل الحد من الاعتماد على الشركاء الإنمائيين.

386. في أعقاب المقرر الجريء الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات في كيجالي في يونيو 2016 بشأن تمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي بموارد محلية، شرع عدد من الدول الأعضاء في تنفيذه. وحتى نوفمبر 2017، سجلت المفوضية 15 دولة عضوا في مراحل مختلفة من تنفيذ المقرر وهي: كينيا، رواندا، تشاد، جيبوتي، غينيا، السودان، إثيوبيا، غانا، المغرب، الكاميرون، الكونغو برازافيل، كوت ديفوار، غامبيا، سيراليون، الجابون. وسعت دول أعضاء أخرى مثل ملاوي، سيشيل، الجمهورية الصحراوية، موريشيوس إلى الحصول على دعم المفوضية للمساعدة في فهم الآثار المترتبة على تنفيذ المقرر في ضوء الالتزامات العالمية التي تنتمي إليها.

387. قامت لجنة العشرة (10) لوزراء المالية بإعداد مجموعة من "القواعد الذهبية" التي تحدد مبادئ الإدارة المالية والمساءلة الواضحة ، وسيتم تقديمها للموافقة عليها في قمة يناير 2018، إلى جانب الاقتراح الخاص بآلية الرقابة لعملية إعداد ميزانية الاتحاد الأفريقي.

388. وقد قامت المفوضية أيضا، خلال الفترة نفسها، بزيارات إلى خمس (5) دول أعضاء لمتابعة تنفيذ مقرر كيجالي. وقد ساعدت الدروس المستفادة من هذه الزيارات المفوضية على التخفيف من حدة التحديات التي تواجهها بعض الدول الأعضاء الراغبة في البدء في تنفيذ مقرر كيجالي.

ميزانية 2017 و 2018

389. من المتوقع أن تصل إلى 37% في 2018. وغطت الدول الأعضاء 100% من الميزانية التشغيلية. وساهمت الدول الأعضاء بنسبة 45 في 2017، بينت النسبة التي ساهمت بها الدول الأعضاء مقابل الشركاء في الميزانية أنه يتم إحراز تقدم نحو الاعتماد المالي على الذات بشكل كبير وأن الاتحاد يسير على الدرب الصحيح طبقا لمبادرة إصلاح الاتحاد الأفريقي "تمويل الاتحاد". وبالفعل، زادت مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية البرنامجية من 6% في 2016 إلى 15% في 2017، ومن % لهدف العام الأول من صندوق السلام لعام 2017.

الميزانية	2016 (الميزانية الفعلية) (USD / %)		2017 (الميزانية الفعلية) (USD / %)		2018 (الميزانية المقررة) (USD / %)	
	الدول الأعضاء	الشركاء	الدول الأعضاء	الشركاء	الدول الأعضاء	الشركاء
الميزانية التشغيلية	151,349,515 / (99.5%)	681,600 (0.5%)	163,412,983 (100%)	-	190,679,838 (100%)	-
الميزانية البرنامجية	20,140,904 (6%)	310,780,631 / (94%)	43,213,425 / (17%)	210,259,101 / (83%)	115064253 / (37%)	195,554,603 / (63%)
ميزانية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	-	-	-	335,965,041 / (92%)	12,532,704 / (5%)	255,550,495 / (95%)
الإجمالي	**171,490,419 / (35%)**	**311,462,231 /(65%)**	**206,626,408 / (27%)**	**546,224,142 / (73%)**	**318,276,795 / (41%)**	**451,105,098 / (59%)**

390. في حين أنّ الاتجاه مشجّع، هناك مجالات مثيرة للقلق. فبحلول نهاية 2017، لم تُدفع إلاّ 67% من المساهمات المقدرة لهذه السنة من قبل 39 دولة عضوا. وقد انخفضت المساهمات الفعلية

للشركاء غير أنه تم تسديد معظمها في نهاية 2017، ممّا أعاق تنفيذ خطط الاتحاد الأفريقي خلال السداسي الأول. وحسب الوضع المالي في نهاية ديسمبر 2017، ساهم الشركاء بنسبة 85% من الميزانية البرنامجية للاتحاد (بلغت ما يقارب 247 مليون دولار أمريكي)، وبمبلغ كبير في ميزانية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

391. ولتصحيح هذا الوضع، ستواصل المفوضية إشراك الدول الأعضاء في سياق عملية الإصلاح وفي التقارير التي من المقرر أن تناقشها أجهزة صنع السياسية، بما في ذلك تقرير لجنة العشرة لوزراء المالية والتقرير عن عملية الإصلاح ككل. علاوة على ذلك، ستعقد المفوضية خلوة مع الشركاء الإنمائيين للنظر في أسباب التأخر في دفع المساهمات وإيجاد حلول من شأنها تحسين الأداء المالي في 2018.

392. يبين الشكل 2 أدناها بصورة مفصلة المساهمات المستلمة من الدول الأعضاء والشركاء.

الشكل 2: المساهمات الفعلية المستلمة من الدول الأعضاء والشركاء

<u>الدول الأعضاء:</u>

خلال الفترة قيد البحث، تم استلام مساهمات وقروض بلغت **220,336,699.13 دولار أمريكي** كإجمالي المساهمات المستلمة في 2017. ويشكل مبلغ **$ 137,821,617.21 دولار أمريكي** منه مبالغ مدفوعة مقابل مساهمات هذه السنة، ما يمثل 67% من الميزانية المقدرة للدول الأعضاء لعام 2017. ويتكون الرصيد المتبقي المقدر بما قيمته **82,515,081.92 دولار أمريكي** مما يلي:

- يشكل مبلغ 45,621,602.50 دولار أمريكي المتأخرات التي تم جمعها من ميزانية السنة الماضية.
- يشكل مبلغ 29,530,655.97 دولار أمريكي الأموال التي تم جمعها لصندوق السلام. ويحفظ هذا المبلغ في حساب بنكي منفصل في انتظار إنشاء هيكل إدارة صندوق السلام.
- يشكل مبلغ 7,362,820.44 دولار أمريكي المساهمات والقروض المدفوعة مقابل ميزانية 2018 كمساهمات مدفوعة مسبقا ومستلمة في 2017.

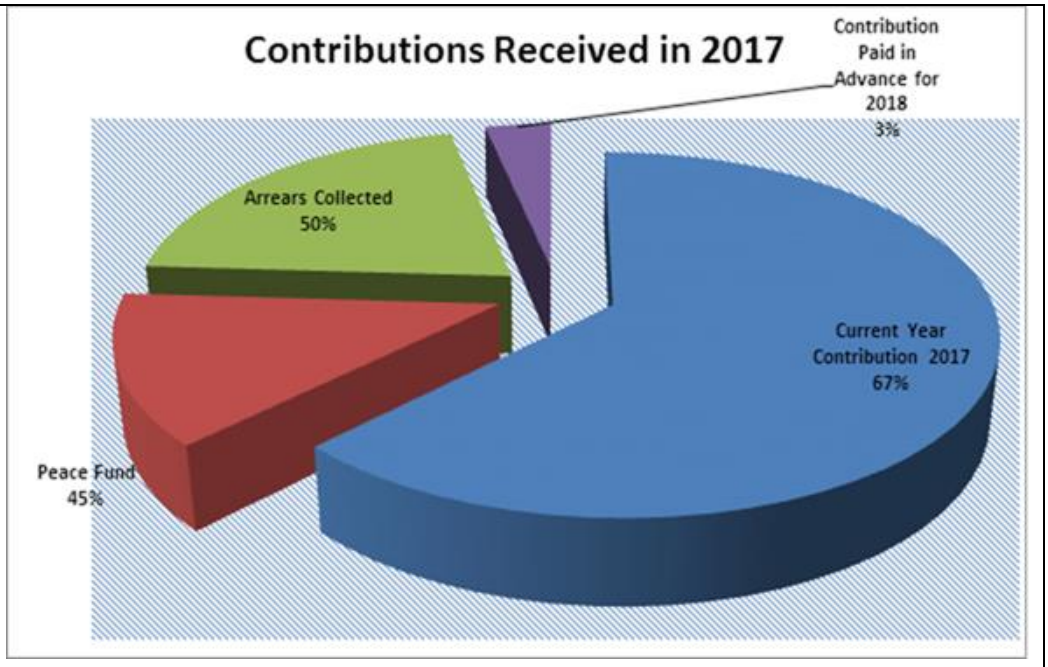

الشركاء:

خلال عام 2017، استلم الاتحاد الأفريقي مبلغا إجماليا قدره **567,043,210 دولار أمريكي** كمساهمات للشركاء الدوليين. ويتكون المبلغ من **259,736,7284 دولار أمريكي** للبرامج والمشاريع و **307,306,926 دولار أمريكي** لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

اللجنة التوجيهية للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

393. استضاف الاتحاد الأفريقي في 24 مايو 2017 الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية المعنية بالمذكرة بين الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الإدارة المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي (التوقيع الرسمي على المذكرة المنقحة). وطلب الاتحاد الأفريقي هذه العملية كونها ستساعده في إدارة أموال الدول الأعضاء والشركاء. وناقش الطرفان في هذا الاجتماع معدل تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها نحو الامتثال الكامل لتقييم الأعمدة كجزء من خطة العمل المفصلة لرصد المذكرة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مناقشات بشأن دعم الاتحاد الأوروبي لأنشطة بناء القدرات المؤسسية والإدارية ومشاريع صندوق السلام الأفريقية، التي تشمل: القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ومراقبو الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والمراقبون العسكريون في بوروندي، ونظم القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات للقوة الأفريقية الجاهزة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وحالة تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم

والأمن، والقوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمسة، ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

394. لضمان استمرار الحوار وتنفيذ الأنشطة التي تم التأكيد عليها في المذكرة في الوقت المناسب، قامت جهات التنسيق داخل المفوضية، بما في ذلك إدارة البرمجة وإعداد الميزانية والتخطيط والمحاسبة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، بعقد اجتماعات فنية منتظمة، ويجري الإعداد حاليا لاجتماع فترة السنتين الثاني للجنة التوجيهية، الذي سيعقد في يناير 2018.

الاجتماع التنسيقي لأجهزة الاتحاد الأفريقي

هناك حاجة ماسة إلى التطبيق المتسق للقواعد المالية والإدارية عبر مختلف أجهزة ووكالات الاتحاد. وتنص القواعد على أنه يُتوقع من جميع الهيئات أن تطبق القواعد والأنظمة الإدارية والمالية للاتحاد الأفريقي التي تُعنى بالتوظيف، والمالية والمشتريات والسفر والرعاية الطبية وغيرها. ومع ذلك، يبدو أن هناك بعض التناقضات في تفسير هذه القواعد. وقد أدى ذلك إلى توترات بين رؤساء الأمانات والأعضاء المنتخبين أو الأعضاء المعينين في الأجهزة.

395. بناءً على ذلك، عقد نائب رئيس المفوضية، سعادة كويسي كوارتي، اجتماعا مع رؤساء الأجهزة بشأن التطبيق الموحد للقواعد والأنظمة المالية والإدارية للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أغسطس 2017. وكان الغرض هو أن يناقش رؤساء الأجهزة النظامين الأساسي والإداري للموظفين مع التركيز بوجه خاص على القواعد والأنظمة المالية والإدارية للاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، وفر الاجتماع لرؤساء الأجهزة والموظفين من الإدارات ذات الصلة فرصة لمناقشة المشاكل الفريدة التي تواجهها مختلف هيئات الاتحاد الأفريقي في تطبيق النظامين الأساسي والإداري للموظفين. وعُقد اجتماع متابعة على المستوى الفني في 2017 لمناقشة مجالات الاهتمام المهمة، والتقدم المحرز في طائفة واسعة من المسائل الإدارية والمالية.

396. هناك حاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات المنتظمة مع جميع رؤساء الأجهزة ومديريها الإداريين والماليين لمناقشة قضايا مواءمة السياسات والتحديات المالية والإدارية بهدف توضيح وحل بعض المسائل. وهناك أيضا حاجة لكي تعمل مديرية الإدارة وتنمية الموارد البشرية ,إدارة البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة والمستشار القانوني والخدمات الطبية والصحية والمراجعة الداخلية بشكل وثيق مع الرؤساء التنفيذيين للأجهزة لضمان الامتثال الصارم للسياسات الإدارية واللوائح والنظم المالية.

النتيجة 6: بناء اتحاد للشعوب

397. تعزيز اتجاه محوره الإنسان من خلال التواصل الفعال بين برامج الاتحاد الأفريقي، والعلامة التجارية للاتحاد الأفريقي، ومشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تحديد وتنفيذ الأجندة الأفريقية، مع احترام التنوع الثقافي واللغوي.

المخرجات:

- إعادة تحديد العلامة التجارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وتحقيق التواصل الفعال وزيادة الرؤية.
- تحسين مشاركة أصحاب المصلحة في الأجندة الأفريقية المنفذة، التي تعكس التنوع الثقافي واللغوي، وتحسين المشاركة المتساوية للنساء والشباب والفئات الضعيفة.

الناتج 1: إعادة تحديد العلامة التجارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وتحقيق التواصل الفعال وزيادة الرؤية.

398. من أجل زيادة الوعي والاهتمام بين المواطنين الأفريقيين بشأن عمل الاتحاد الأفريقي، اضطلعت المفوضية في عام 2017 بعدة أنشطة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وبرامج التوعية والمواد السمعية البصرية. وركزت أساسا على تعزيز صورة إيجابية للاتحاد الأفريقي والقارة من خلال تعميم المشاريع والإنجازات الرئيسية بما يتماشى مع الأولوية الاستراتيجية لأجندة 2063.

399. عُقدت في أديس أبابا في نوفمبر 2017 حلقة عمل لمدة يومين لكبار الإعلاميين الأفريقيين، للتفكير في الكيفية التي يمكن بها ترجمة دورهم على النحو المتوخى في أجندة 2063 إلى أنشطة ملموسة، وتبادل الآراء بشأن كيفية زيادة الاهتمام ومشاركة المواطنين الأفريقيين المشتركين في عمل الاتحاد الأفريقي.

400. في الوقت الحالي، يخدم المركز الإعلامي للاتحاد الإفريقي 64 صحفيا معتمدا لدى الاتحاد الأفريقي وأكثر من 3000 صحفي زائر يغطون الأحداث في مقر الاتحاد الأفريقي، مما يكفل نشر أنشطة الاتحاد الأفريقي على نطاق واسع من خلال دُور الإعلام الوطنية والإقليمية

والدولية. وقد تم تجهيز المركز الإعلامي بخمسين حاسوبا وأماكن عمل فردية ومرافق للفيديو المباشر ونقل الصوت للجلسات المفتوحة للاجتماعات الرئيسية والتسجيل الصوتي بلغات العمل الأربع للاتحاد الأفريقي والاتصال بالكابل والإنترنت اللاسلكية فضلا عن إمكانية الوصول إلى آخر الأخبار والمنشورات والموارد الإعلامية.

401. كما استمر أيضا تقليد المفوضية في جلسات الإحاطة الإعلامية والمؤتمرات الصحفية. حيث تم عقد أكثر من 50 جلسة إحاطة إعلامية خلال السنة قيد البحث، منها 31 جلسة إعلامية عقدت أثناء مؤتمرات القمة. واعتبارا من نوفمبر 2017، صدر ونشر أيضا ما مجموعه 383 نشرة صحفية، بما في ذلك من خلال منابر التواصل الاجتماعي.

402. أصبح مقر الاتحاد الأفريقي مركزا رئيسيا لجذب مجموعة كبيرة من الزوار من جميع أنحاء العالم. حيث زار أكثر من 600 شخص مقر الاتحاد الأفريقي سعيا لمعرفة المزيد عن المنظمة. ونظمت جولات معلوماتية مصحوبة بمرشدين على مدار السنة من أجل تعزيز الصورة المؤسسية للمفوضية.

403. تم إجراء العديد من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية لكبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي والأشخاص ذوي الخبرة الذين يستغلون المناسبات لمواصلة توضيح المسائل والمشاريع الرئيسية المحددة، وبالتالي تعزيز وعي الجمهور بعمل الاتحاد وموقفه من المسائل الأفريقية والعالمية.

404. كان حضور الاتحاد الأفريقي على الإنترنت أيضا مجالا رئيسيا من مجالات التركيز من خلال تطوير منصات رقمية مختلفة لتوجيه المعلومات إلى الجماهير في جميع أنحاء القارة وخارجها. وقد حظي تحسين موقع الاتحاد الأفريقي على الإنترنت بقدر أكبر من الاهتمام في هذا الصدد. حيث يتم حاليا نشر المواد الإعلامية بلغات العمل الأربع للاتحاد الأفريقي على الموقع الإلكتروني: – الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والعربية – كما يضم موقع الاتحاد الأفريقي محتويات بالصوت والصورة والمنشورات ووثائق السياسات الرئيسية، فضلا عن البيانات المالية للاتحاد الأفريقي. وقد سجل الموقع أكثر من 2,1 مليون زيارة، كما تم تسجيل أكثر من مليون ونصف مشاهدة فريدة من الصفحات.

405. ساعدت شبكات التواصل الاجتماعي أيضا في الوصول إلى المواطنين الأفريقيين في القارة وفي المهجر. واعتبارا من نوفمبر 2017، قام الاتحاد الأفريقي باحتساب 320 ألف متابع على

فيسبوك و 249,000 على تويتر و 1500 على موقع يوتيوب و 1,516 مشترك على فليكر. ارتفع أرشيف الصور بنسبة 72%.

406. علاوة على ذلك، كانت حملة "تعرفوا على الاتحاد الأفريقي"، التي تهدف إلى توعية وتثقيف المواطنين الأفريقيين بشأن تاريخ الاتحاد وهياكله ووظائفه، على شبكات التواصل الاجتماعي مستمرة حتى نهاية عام 2017. وكان هدفها زيادة المشاركة مع المواطنين الأفريقيين من خلال توجيه حركة المرور عبر الإنترنت إلى المنصات الرقمية للاتحاد الأفريقي.

407. تم تسجيل وتوثيق الرسائل الرئيسية من قيادة الاتحاد الأفريقي خلال مختلف المناسبات إلكترونيا ونشرها على المنصات الرقمية للاتحاد الأفريقي لنشرها على نطاق أوسع. وبالمثل، تم إنتاج أشرطة فيديو وإبداعات متحركة من المشاريع الرئيسية لأجندة 2063، وحالة تنفيذها، وتأثيرها المتوقع على حياة المواطنين الأفريقيين العاديين واقتصادات البلدان الأفريقية.

408. وشملت المنتجات الأخرى التي عرضت في جميع المناسبات الرئيسية للاتحاد الأفريقي "من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي"، و "أجندة 2063"، و "معاهدات الاتحاد الأفريقي". وفي الوقت الحالي، يجري إنتاج أفلام وثائقية عن أربعة مشاريع رئيسية كجزء من "معرفة حملة الاتحاد الأفريقي". وهي: (1) صياغة استراتيجية للسلع الأساسية؛ (2) إسكات البنادق بحلول عام 2020؛ (3) إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية؛ و (4) مشروع سد إنغا الكبير وشبكة القطار عالية السرعة المتكاملة. وهناك أيضا مشروع جار لإنشاء استوديو حديث للاتحاد الأفريقي من خلال تجديد وشراء معدات سمعية بصرية جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية والجودة.

409. وتعد النشرة الإخبارية للاتحاد الأفريقي للمنظمات غير الحكومية منبرا للدول الأعضاء والمواطنين الأفريقيين لرواية قصة أفريقيا والتعليق على البرامج والمبادرات الرئيسية التي يقوم بها الاتحاد. ففي عام 2017، وزع ما يقرب من 2000 نسخة مطبوعة في مؤتمرات القمة وغيرها من المناسبات المختلفة، ونشرت نسخ إلكترونية على موقع الاتحاد الأفريقي على شبكة الإنترنت لتوسيع نطاقها.

410. ينشر دليل الاتحاد الأفريقي سنويا من قبل المفوضية في شراكة مع حكومة نيوزيلندا. والمقصود منها أن تعمل كدليل مرجعي عن العاملين في جميع أجزاء نظام الاتحاد الأفريقي، فضلا عن

شركاء الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني الأوسع. تم إنتاج 2500 نسخة في عام 2017 ووزعت خلال مؤتمرات القمة وفي مختلف الأحداث الداخلية والخارجية. كما تتوفر نسخة إلكترونية من دليل الاتحاد على الموقع الإلكتروني للاتحاد الأفريقي. وبالمثل، تم توزيع آلاف الأصناف ذات العلامات التجارية، بما في ذلك التقاويم، في مختلف فعاليات الاتحاد الأفريقي، والاجتماعات والجولات في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال العام.

الناتج 2: تحسين مشاركة أصحاب المصلحة في الأجندة الأفريقية المنفذة، التي تعكس التنوع الثقافي واللغوي، وتحسين المشاركة المتساوية للنساء والشباب والفئات الضعيفة.

411. واصلت المفوضية جهودها في إنشاء منصات وآليات فعالة للمشاركة الشاملة للأفريقيين في المهجر والمجتمع المدني الأفريقي في أنشطة الاتحاد الأفريقي. وخلال عام 2017، دعت إلى مساهمة مجتمع الأديان في تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. واستجابة لذلك، اعتمدت اللجنة التوجيهية لمنتدى الحوار بين الأديان أجندة تنموية عشرية للحوار بين الأديان ينفذها مجتمع الأديان في جميع الدول الأعضاء بشأن أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030.

412. عقدت المفوضية أيضا منتدى المنظمات المجتمعية المشتركة بين القارات في الفترة التي سبقت انعقاد القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أبيدجان، كوت ديفوار في نوفمبر 2017. وأصدرت منظمات المجتمع المدني من أفريقيا وأوروبا إعلانا مشتركا يدعو المؤسسات والقادة في القارتين إلى العمل على التزاماتهم السياسية لتسهيل وتوسيع مشاركة المجتمع المدني في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. كما وضع المنتدى توصيات في المجالات المواضيعية الخمسة لقمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي التي قدمت إلى مؤتمر القمة لتبحثها الدول الأعضاء.

413. وفي إطار الجهود الرامية إلى بناء قاعدة معرفية بشأن إشراك الأفريقيين في المهجر وتزويد الدول الأعضاء بأدوات السياسات والموارد والمعلومات بشأن هذه المسألة، أطلقت المفوضية ثلاثة مشاريع لدعم وضع سياسات وبرامج للأفريقيين في المهجر في الدول الأعضاء، وهي: (1) مجموعة أدوات لإشراك الأفريقيين في المهجر.(2) دراسة بحثية وتخطيطية للأفريقيين في المهجر

في أوروبا (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا)؛(3) شبكة الأعمال والمهنيين الأفريقيين في المهجر.

414. وعلاوة على ذلك، تمت صياغة مشروع إطار قانوني وسياسي لمشاركة الأفريقيين في المهجر في الاتحاد الأفريقي. وبمجرد اعتمادها من قبل أجهزة صنع السياسات، سيؤدي هذا الإطار إلى تحقيق نتيجة رئيسية لمؤتمر القمة الأفريقية العالمية، وسيتيح للمفوضية الانتقال من الطريقة الحالية المخصصة لتمثيل الأفريقيين في المهجر إلى آلية موحدة عبر نظام الاتحاد الأفريقي.

415. من جهتها، عملت بعثة الاتحاد الأفريقي في الولايات المتحدة مع المنظمات الرئيسية للأفريقيين في المهجر والأفراد – النساء والمنظمات الدينية والأكاديمية – في محاولة لبناء دائرة للأفريقيين في المهجر وتعزيز البرامج الأفريقية في الولايات المتحدة. وفي عام 2017، أطلقت بعثة الاتحاد الأفريقي عددا قليلا من مشاريع الأفريقيين في المهجر في إطار أجندة 2063، مثل جولة أفريقيا الكبرى من كيب تاون إلى القاهرة، التي بدأت في كيجالي، رواندا في أغسطس 2017، وشبكة الإنترنت التابعة للاتحاد الأفريقي في المهجر / محطة الإذاعة. وكانت هذه من بين المنصة التي أطلقتها بعثة الاتحاد الأفريقي للتأثير على السرد حول أفريقيا في الولايات المتحدة وللسلك الدبلوماسي الأفريقي للمشاركة بفعالية مع الأفريقيين في المهجر.

416. وبعد التبرع السخي من قبل حكومة زامبيا بمنح 132 فدانا من الأراضي في ليفينغستون للمفوضية، على الجانب الزامبي من شلالات فيكتوريا، شاركت بعثة الاتحاد الأفريقي الأفريقيين في الولايات المتحدة لجمع الأموال لتطوير خمس (5) قرى للأفريقيين في المهجر في الأقاليم الخمس (5) لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تضم كل قرية مركزا للرعاية الطبية من المستوى الثالث يضم 000 1 سرير ومستشفى حديث ومركز رعاية القلب وخدمة إسعاف تشمل طائرات هليكوبتر للطوارئ. ومن المقرر أيضا إنشاء مصنع للأدوية لمعالجة مسألة الأدوية السيئة. وسيكون لكل من هذه القرى 3 فنادق من فئة خمسة نجوم لتعزيز السياحة الصحية فى أفريقيا مع البنوك ومحطة الكهرباء والوحدات السكنية للموظفين والمشروعات العقارية والبنية التحتية لدعم هذا المرفق. ويعد هذا المشروع مشروعا طويل الأمد. الخطة الحالية هي جمع 10.00 دولار أمريكي شهريا لكل شخص.

المعهد الأفريقي للتحويلات المالية

417. في عام 2017، أقام المعهد الأفريقي للتحويلات المالية شراكات استراتيجية مع المصارف المركزية الأفريقية من خلال رابطة المصارف المركزية الأفريقية التي قبلت أن تكون ممثلة في مجلس الإدارة والمنتدى الاستشاري للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية. وأجازت اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية ، وسيتم بحثه من قبل المؤتمر في يناير 2018. واستعرضت البنوك المركزية الأفريقية أيضا برنامج المساعدة الفنية للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية الذي بدأ تنفيذه سبع دول أعضاء هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، غانا، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، نيجيريا، زمبابوي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

418. سهلت المفوضية عقد الدورة العادية الثانية للجمعية العامة الدائمة الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الثقافي في القاهرة في مارس 2017. وشمل جدول الأعمال انتخاب نصف المدة للقيادة الجديدة للجهاز، فضلا عن بدء إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونقل أمانته إلى لوساكا. وقد أعطيت هذه القضايا زخما إضافيا بمقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.975/XXXI) الصادر عن قمة يوليو.

419. انتخب المؤتمر العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة مكتب جديدة وأعضاء لجنته الدائمة وقبل انضمام منظمات جديدة من المجتمع المدني في المؤتمر العام واعتمد خطة عمل استراتيجية وشكل فرق عمل لاستعراض النظام الأساسي والوثائق الإطارية الأخرى كجزء من عملية الإصلاح الجارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. اعتمد المؤتمر العام أيضا خطة عمله الاستراتيجية، التي ستساعد هذا الجهاز من الاتحاد على أداء دوره الاستشاري بفعالية.

420. كما أنجز العمل في المرحلة الأولى من تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن المقرر في الوقت الراهن إجراء مشاورات متعددة مع أصحاب المصلحة لوضع الإطار، وتقديم مدخلات توجيهية في المرحلة الثانية والأخيرة من التنفيذ في الربع الأول من عام 2018.

421. كما يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع المفوضية على تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن نقل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وساعدت الأمانة الحالية في تنسيق عملية إعداد الآثار المالية والقانونية والهيكلية المترتبة على عملية النقل في إطار تنفيذ توجيهات أجهزة صنع السياسة. وقد قدمت هذه التقييمات إلى جانب التقرير المفصل لبعثة التقييم إلى زامبيا، فضلا عن تقديرات الميزانية ذات الصلة، للبحث من قبل اللجان الفرعية للهيكل والميزانيات.

النتيجة 7: التطوير المؤسسي والإصلاحات

422. تحسين القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وتعززت العلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي ومع الشركاء الاستراتيجيين وغيرهم.

النواتج:

- تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.
- تحس العلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي والشركاء الاستراتيجيين.
- تعزيز مشاركة أفريقيا في الشؤون المتعددة الأطراف.

الناتج 1: تعزيز القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي

423. قامت المفوضية بخطوات لتسهيل تنفيذ عملية الإصلاح بقيادة رئيس رواندا بول كاجامي مع إنشاء وحدة تنفيذ الإصلاح داخل مكتب الرئيس. وقد استلم رئيس الوحدة ونائبه مهامهم بالفعل وبدأوا عملهم تنفيذا لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635 (XXVIII) الصادر في يناير 2017.

424. خلال الفترة قيد البحث، سعت المفوضية جاهدة إلى تنفيذ مقرر أجهزة صنع السياسة لتبسيط عمل المنظمة من خلال عملية الإصلاح الجارية وتعميم مراعاة مسائل الجنسين وتعزيز العلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. والغرض الرئيسي من برنامج الإصلاح هو زيادة كفاءة الاتحاد الأفريقي حتى يتمكن من أداء مهامه الأساسية على نحو أفضل، ويؤثر إيجابا على حياة شعبه، ويسهم في الشؤون العالمية.

425. حققت المفوضية تقدما ملحوظا في المجالات التالية : إدارة الموارد البشرية والإدارة والتنظيم المالي، وتحسين سياسات الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية، وتعزيز تعلم الموظفين وتنميتهم، وتحديث تكنولوجيا المعلومات والاستجابة في حالات الطوارئ للتهديدات السيبرانية. وفي السنوات المقبلة، ستركز المفوضية على تنفيذ هذه السياسات والمبادئ التوجيهية وتنفيذها وتحديثها بانتظام، مع مراعاة توجيهات عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي، فضلا عن التغيرات الجارية في أفريقيا والعالم أجمع.

426. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حسنت المفوضية بشكل ملحوظ من جهودها في مجال الحكم الرشيد والشفافية. وقد وضعت أو نفذت تسع سياسات في هذا الصدد، بما في ذلك ما يتعلق بالسفر والترقية والتقدم والارتقاء بأمن وسلامة الاتحاد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن والممتلكات وإدارة الممتلكات والمعدات. كما أن مدونة الأخلاق في الاتحاد الأفريقي، ومدونة قواعد السلوك في الاتحاد الأفريقي، وسياسة الاتحاد الأفريقي لمكافحة التحرش، ودليل المشتريات للاتحاد الأفريقي، هي أيضا جزء من هذه السياسات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه عند استكمال هذا التقرير، كانت هناك 10 سياسات إضافية قيد التنفيذ، منها أربع (4) أقرتها المفوضية بالفعل.

427. بدأ تعميم السياسات المعتمدة فيما بين موظفي الاتحاد الأفريقي أيضا بتوزيع دليل المشتريات ومدونة قواعد السلوك وسياسات مكافحة التحرش. غير أن هناك حاجة إلى أن تكفل السياسات الجديدة دون مزيد من التأخير، موافقة أجهزة الاتحاد المعنية المساعدة في توحيد جميع سياسات الاتحاد وتحقيق الكفاءة في عمل المنظمة. وفي هذا الصدد، يجري أيضا الاضطلاع بعمليات منسقة باستخدام العمليات الآلية لتحسين الكفاءة من أجل تحسين التوقيت والشفافية وزيادة الكفاءة.

تمكين الشباب في الاتحاد الأفريقي

428. أولت المفوضية مزيدا من الاهتمام للتعاون والتنسيق مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والوكالات المتخصصة، مع التركيز بشكل أكبر على المساواة بين الجنسين والتنوع، فضلا عن إشراك الشباب في أنشطة الاتحاد.

429. نشر 137 متطوعا من الشباب –87 من الإناث و50 من الذكور – للعمل في 11 دولة عضوا في عام 2017. ويمثل هذا زيادة بنسبة 46 في المائة عن العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل 44 متطوعا خدمتهم في الاتحاد الأفريقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

430. وجهت المفوضية في يوليو الماضي، الدعوة إلى المتطوعين الشباب في الاتحاد الأفريقي لعام 2018. وقد تم استقبال ما يزيد على 000 37 طلبا من 52 دولة عضوا، لعدد ضئيل مجموعه 100 من المناصب المقرر شغلها. وقد عقدت الدفعة الثامنة من التدريب في أكرا، غانا في ديسمبر 2017.

431. تعاونت إدارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، التابعتين للمفوضية مع فريق المتطوعين الشباب للاتحاد الأفريقي لتدريب ونشر 35 من المهنيين الشباب الأفريقيين في المراكز الإقليمية الخمسة المتعاونة للمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وجرى التدريب في مدينة ديبريزيت الإثيوبية القريبة في نوفمبر 2017. وأرسل 35 متطوعا من الشباب بعد ذلك إلى مراكز عملهم للعمل لمدة 12 شهرا. كما أقرت المفوضية تدريبا داخليا وبرامج لتبادل الموظفين والقيادة بين الأقران مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي. وشارك أكثر من 400 من موظفي الاتحاد الأفريقي في هذه الدورات في عام 2017.

الموارد البشرية

432. يتطلب تحويل الاتحاد الأفريقي تنمية مهارات الموظفين في جميع المجالات. وكما تشير الأرقام الواردة أعلاه، فإن برامج المتطوعين الشباب وتبادل الموظفين تكسب أهمية مضطردة من حيث الرؤية والاهتمام. وتتقدم المفوضية بالشكر إلى أولئك الشركاء الذين شاركوا بالفعل في هذه البرامج. وبوجه خاص، تعرب المفوضية عن امتنانها لمصر على دعمها رعاية 50 موظفا. وتحث المفوضية جميع الدول الأعضاء على المساهمة طواعية في تمويل هذه البرامج وتوسيعها لأنها تعزز رؤية نظمة الاتحاد الأفريقي الذي يقوده شعبه، ولا سيما الشباب والنساء.

433. كما بذلت جهود لتحسين حزمة الأجور والاستحقاقات للموظفين بغية اجتذاب أكثر الأفريقيين كفاءة وموهبة والاحتفاظ بهم. وقد قدمت المجموعة المنقحة للبحث إلى أجهزة صنع السياسات خلال مؤتمر قمة يوليو 2017، وبفضل مقرر المجلس التنفيذي – EXL.CL/Dec.967(XXXI) –ينبغي أن تكون الحزمة الجديدة نافذة اعتبارا من 1 يناير 2018.

434. ويدعو المقرر إلى زيادة في المرتب الأساسي للاتحاد الأفريقي بنسبة 6.1 في المائة، وإنشاء جدول جديد لمرتبات الفئة دال –2، وتنقيح المرتبات الأساسية الشهرية للمسؤولين المنتخبين، ومعدل بدل السكن لمختلف مراكز العمل التابعة للاتحاد الأفريقي، والتعليم ومعدلات المخصصات، ومنحة استقرار موظفي الاتحاد الأفريقي المعينين دوليا. كما أنه يقدم بدل منطقة النزاع وإيجار الإقامة الرسمية لمفوضي الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، سارعت المفوضية

إلى وضع خطة جديدة للمعاشات التقاعدية للاتحاد الأفريقي من أجل التنفيذ الفعال خلال عام 2018. وستكون خطة المعاشات التقاعدية الجديدة أكثر شمولية وستتيح المزيد من العائدات والمنافع لموظفي الاتحاد.

تكونولوجيا المعلومات

435. وأخيرا، تتواصل الجهود لتحسين العمليات والنظم والهياكل الأساسية اللازمة لتحسين تدفق العمل وإدارة أداء الموظفين. وأنشأت المفوضية آلية لتكنولوجيا المعلومات في مجال الوقاية من الطوارئ والتأهب لها والتعافي منها لتعزيز استجابة المنظمة لانتهاكات وتهديد أمن المعلومات.

436. وقد وقع حادثان سيبرانيان رئيسيان في عام 2017. وكان أحدهما الهجوم الذي قام به فيروس إلكتروني للمطالبة بفدية لنظام تكنلوجيا المعلومات وأمن لجنة الاتحاد الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب، مما أدى إلى فقدان البيانات. والآخر هو تحطم الجدران النارية للمفوضية –وهو نظام للحماية ضد التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية – الذي يجعل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والأنظمة عرضة للهجمات السيبرانية. وقد أثرت هذه الحادثة سلبا على التوصيلات مع جميع مكاتب الاتحاد الأفريقي خارج المقر وأثرت تأثيرا بالغا على نوعية عمليات المعاملات التي تقوم بها المفوضية (نظم الإدارة المالية، ونظم المشتريات، ونظم الموارد البشرية).

437. وتود المفوضية أن تطمئن الدول الأعضاء إلى أن المفوضية اتخذت بسرعة تدابير علاجية طارئة ونجحت في التصدي لهذه التهديدات. وجرى بعد ذلك تركيب أجهزة جدار الحماية في مكاتب الاتحاد الأفريقي في واشنطن العاصمة، وبروكسل، وجنيف، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أروشا، والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية في نيروبي. ومن أجل منع تهديد آخر في المستقبل، ينبغي تنفيذ إجراءات أكثر استدامة، مثل تحديث نظام المفوضية للاستجابة لحالات الطوارئ، وإنشاء مركز بيانات ثان، والأهم من ذلك، تحديث وتعزيز هياكلها الأساسية وقدراتها في مجال الأمن السيبراني.

الامتثال، الفعالية التشغيلية وتقديم الخدمات

438. وأخيرا، أطلقت المفوضية، بدعم مالي من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومعهد كايزن، عدة مبادرات للحد من النفايات وضمان قدر أكبر من الكفاءة التشغيلية داخل الاتحاد. وتشمل

الأنشطة جميع جوانب إدارة الموارد البشرية؛ والمشتريات، وإدارة السفر والأصول؛ وآليات تتبع الضيف من حيث خدمات الأمن والسلامة؛ وتقديم الخدمات الطبية، وتعزيز إدارة الأصول المالية للاتحاد بشكل عام.

439. وفيما يتعلق بتعزيز تقديم الخدمات الطبية، أكملت المفوضية المرحلة الأولى والثانية من ترميم عيادة الاتحاد الافريقي. والعيادة مجهزة الآن بجهاز أمراض الأذن والانف والحنجرة، وطب الأسنان، ومرافق العلاج الطبيعي، مع تحسين خدمات الدوام الليلي. كما أنه سيوفر تكلفة للمفوضية نظرا لانخفاض عدد الإحالات إلى الخارج. ومن شأن تحسين مرافق الاتحاد الأفريقي أن يساعد على توفير التكاليف وحتى إنتاج عائدات متولدة داخليا. على سبيل المثال، في عام 2017، جمعت المفوضية حوالي 300،000 دولار أمريكي من الدخل من استئجار مرافق الاتحاد الأفريقي.

440. وقد خضعت المنظمة لعمليات مراجعة وتقييمات مختلفة خلال عام 2017، بما في ذلك تقارير مراجعة الحسابات لـ كي بي إم جي حول مجريات الامور، وتقرير المراجعين الخارجيين لعام 2016، وكذلك تقييم المحور السابع الذي أجرته إرنست ويونغ نيابة عن الاتحاد الاوروبي. وقد بينت عمليات مراجعة الحسابات هذه، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى تحسين الفصل بين الواجبات وتنقيح مصفوفة الأدوار القائمة على المهام الجارية حاليا.

441. واصلت المفوضية أيضا تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للفترة 2016/2015. وحاليا، تم تنفيذ 43 في المائة من التوصيات تنفيذا تاما. وقد أسهم الامتثال لتوصيات مراجعة الحسابات هذه في تحسين الامتثال للقواعد والنظم القائمة، فضلا عن تعيين موظفين مختصين في مجال الامتثال ومراقبة الجودة. كما ساعد على تحسين آليات الرقابة الداخلية.

442. وكان لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات أثر على عمليات الاتحاد الأفريقي من خلال ضمان الحفاظ على الضوابط الداخلية الكافية من خلال مختلف عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت والتوصيات المقدمة من أجل إدخال تحسينات، فضلا عن بناء قدرات موظفي مراجعة الحسابات وأدوات مراجعة الحسابات. وساعدت تقارير المراجعة الداخلية أيضا في توفير الوقت والتكلفة

المتكبدة من مراجعة البيانات المالية للاتحاد الأفريقي من خلال تقاسم تقاريرها مع مراجعي الحسابات الخارجيين.

الناتج 2: تعزيز العلاقات مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاستراتيجيين

علاقات الاتحاد الأفريقي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأجهزة والوكالات المتخصصة

443. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تعزيز التعاون والتكاتف وتبادل المعلومات مع أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وشملت الأنشطة تقديم الدعم الإداري وتقديم الخدمات لاجتماعات أجهزة صنع السياسة، والتفاوض بشأن اتفاقات الاستضافة في إطار الإعداد لاجتماعات القمة والاجتماعات الأخرى للأجهزة التي تستضيفها الدول الأعضاء.

444. وخلال السنة قيد البحث، عقدت المفوضية خلوات مشتركة مع لجنة الممثلين الدائمين، مما ساعد على تحسين علاقات العمل بين الجهازين وأساليب عملهما.

445. وكما أشير إلى ذلك في هذا التقرير، عززت المفوضية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي، والوكالات المتخصصة تعاونها مع الدول الأعضاء وفقا لولاية كل منها. غير أن اتفاقات البلد المضيف لا تزال مجالا يتطلب مزيدا من الاهتمام. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقات هي نفسها تقريبا، والتزامات البلدان المضيفة هي نفسها، غير ان بعض البلدان تميل إلى طلب التعديلات التي غالبا ما تتعارض مع هذه المعايير العامة. ومن أجل تفادي حالات سوء فهم غير ضروري، تعد المفوضية اتفاقا موحدا لضمان نفس المعايير لجميع اجتماعات الاتحاد الافريقي المعقودة خارج المقر. وسيقدم هذا التقرير قريبا للبحث من قبل أجهزة صنع السياسة.

446. وفيما يتعلق بالعلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، عقدت المفوضية أيضا عدة اجتماعات بشأن تنسيق ومواءمة السياسات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك على أعلى مستوى. وفي اعقاب مقرر أجهزة صنع السياسات، تشارك المجموعات الاقتصادية الإقليمية الآن في جميع اجتماعات أجهزة صنع السياسات وتساهم في عمليات صنع قراراتها. ويعتبر اقتراح المؤتمر بشأن إصلاح الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec. 635 (XXVIII

لاستبدال مؤتمر قمة يوليو باجتماع تنسيقي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمشاركة رؤساء هذه الأخيرة والمفوضية والآليات الإقليمية، خطوة هامة نحو ضمان مواءمة الخطط الاستراتيجية وضمان التنسيق الفعال ودمج المجموعات الاقتصادية الإقليمية في عمل الاتحاد الأفريقي. وسيساعد أيضا المجموعات الاقتصادية الإقليمية على إقامة روابط مشتركة فيما بينها لبناء التآزر ومعالجة ولاياتها المتداخلة وعضوياتها المتعددة.

447. ومن ناحية أخرى، هناك أيضا حاجة ماسة إلى الاتفاق على تقسيم العمل بوضوح والتعاون الفعال بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والآليات الإقليمية والمؤسسات القارية الأخرى، بما يتماشى مع مبدأ التبعية. وعلى نفس المنوال، وبالنظر إلى أن أجهزة صنع السياسة تبحث مقترحات إصلاح الاتحاد الأفريقي، ينبغي تذكيرها بأن العديد من الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تستمر في التمسك بالعضوية في مجموعات اقتصادية إقليمية متعددة، وأن هذه الأخيرة كثيرا ما تنطوي على ولايات متداخلة. وكثيرا ما يؤدي هذا الوضع إلى ازدواجية غير ضرورية في العمل وإلى هدر للموارد.

448. كما اضطلعت هيئات أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي بمبادرات تعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعقدت المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات عدة دورات تدريبية إقليمية شملت: (1) وضع نموذج عن التجارة والتمويل بالتعاون مع الكوميسا وأفريكس بانك؛ '(2) مشروعان إقليميان مع اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية؛ (3) استكمال وثيقة مشروع واحدة بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين. وشملت المشاريع الإقليمية الأخرى برنامج تدريب على بناء القدرات للدول الهشة، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية.

449. وبمبادرة من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات في أفريقيا، أقر المنتدى الاقتصادي الدولي السابع عشر لأفريقيا الذي اشترك في تنظيمه الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالحاجة إلى تكثيف الاستثمار في تنمية القدرات في أفريقيا كعامل حافز لتحول القارة. وتم التركيز بشكل خاص على تنمية القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وهو موضوع طبعة عام 2017 من تقرير القدرات في أفريقيا لمؤسسة بناء القدرات الأفريقية. وقد أطلق هذا التقرير الرائد في داكار، السنغال في مارس 2017 حول موضوع "بناء القدرات في

مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التحول في أفريقيا". واستندت نتائجه إلى بيانات من 45 بلدا وثماني (8) دراسات حالة قطرية. كما سلط المؤتمر الضوء على دور القطاع الخاص في التحول الهيكلي في أفريقيا. وفي هذا الصدد، شدد على الدور الرئيسي لريادة الأعمال في عملية التصنيع في أفريقيا.

450. واستشرافا للمستقبل، ستركز مبادرات بناء القدرات التي تقوم بها المفوضية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات على تعبئة الموارد وتنمية القدرات من أجل التنفيذ الناجح للسنوات العشر الأول من أجندة عام 2063. وستشمل الأنشطة ذات الأولوية إنتاج المهارات الفنية الأساسية، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم القدرة على إعادة تصميم مناهج التدريب لتلائم احتياجات القطاع الخاص. كما أن تعزيز قدرات الحكم الرشيد والقيادة ومساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تحسين قدرتها على تحقيق برامج التكامل الإقليمي سيكون أيضا ضمن خطة العمل، فضلا عن تعزيز قدرة المرأة والشباب على إشراك القطاع الخاص.

451. وعلاوة على ذلك، تعترف المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالحاجة إلى تعزيز تعاونها بغية التعجيل بعملية التكامل في أفريقيا. وبناء على ذلك، تتوخى المفوضية إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية بقوة في إضفاء الطابع المحلي على أجندة عام 2063، وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتضطلع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بدور رئيسي في عملية الإبلاغ عن تنفيذ هذه الأجندة.

452. وهناك حاجة أيضا إلى أن تتحدث المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بصوت واحد في تعاونها مع مختلف الشركاء. وفي هذه الديناميكية، ينبغي بناء جبهة مشتركة عن طريق ترشيد المشاريع التي يتعين تقديمها إلى الشركاء للحصول على الدعم المالي.

453. **مكتب أمانة الدعم المشتركة:** خلال الفترة قيد البحث، عمل المكتب على تحقيق النتائج الرئيسية المتوقعة التالية:

- التنسيق الفعال والتعاون والشراكة فيما بين المؤسسات الثلاث المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية.

- تعزيز التنفيذ والرصد المشترك للمبادرات الإقليمية مثل أجندة 2063 وخطة 2030 والأولويات القصوى الخمس.

- وفي هذا الصدد، نظم مكتب أمانة الدعم المشتركة اجتماعا بين الأمانة المشتركة ولجنة التوجيه في مارس 2017، كان بمثابة فرصة للحوار بين كبار الرؤساء التنفيذيين ونواب رؤساء المؤسسات الثلاث على التوالي.

454. علاوة على ذلك، قام مكتب أمانة الدعم المشتركة، من خلال المشاورات والتعاون مع لجنة التوجيه، والمديرين والخبراء الفنيين لمؤسسات الدعم الثلاث، بصياغة الاختصاصات وتفعيل ثلاثة فرق عمل مواضيعية، وهي الاتصال، والتكامل الإقليمي وعمالة الشباب.

وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد

455. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالتعاون الوثيق مع المفوضية، على التعجيل بتنفيذ المبادرات القارية نحو التكامل الاقتصادي والتنمية. ومن جانبها، واصلت الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الاعتماد على المساعدة المالية والفنية التي تقدمها وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيز قدرتها في مجالات التنمية الحيوية. وركزت الأنشطة المنفذة في عام 2017 على خمسة مجالات برنامجية حاسمة، هي (1) ثورة المهارات وتعزيز روح المبادرة؛ (2) القدرة على الاستدامة والقدرة على الصمود؛ (3) تحسين الصحة والتغذية؛ (4) تحويل نظم الزراعة والغذاء؛ (5)' تكامل البنية التحتية للممرات، والتجارة والأسواق.

456. **ثورة المهارات وتعزيز ريادة الأعمال:** قام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتكنولوجيات الناشئة، الذي يضم المفوضية ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعشرة (10) خبراء أفريقيين بارزين مختارين في أكرا في يوليو 2017، بتطوير التكنولوجيات العشرة الأول لمواصلة البحث والتطوير. وهي تشمل محركات الجينات، والشبكات الصغيرة، والطائرات بدون طيار، والزراعة الدقيقة، وأدوية الجيل التالي، وبطاريات الجيل التالي، وتنقية المياه، والبيولوجيا التركيبية، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا النانوية. ومن بين العشر، أوصى الفريق بتسخير ثلاثة، وهي: تطبيق محركات الجينات للقضاء على الملاريا؛ وتطبيق

تكنولوجيا الطائرات بدون طيار لأغراض الزراعة والأمن الغذائي؛ وتعزيز الشبكات الصغرى لتوسيع نطاق وصول أفريقيا إلى الطاقة.

457. وفيما يتعلق باستئصال الملاريا، أجريت التجارب بنجاح في مختبرات تستخدم تكنولوجيات القيادة الجينية من أجل إحداث تغيير فعال في أعداد البعوض. وقد أثبتت بنجاح قدرة التكنولوجيات على وقف انتقال طفيليات الملاريا وقمع وتدمير جميع البعوض في المختبرات بسرعة. والخطوة التالية هي وضع نظم لاختبار فعالية هذه التكنولوجيات خارج البيئة المختبرية.

458. وهناك أيضا معرفة متزايدة بالعوامل التي تؤثر على ظهور استراتيجيات الابتكار في أفريقيا. وقد وفرت دراسة مشتركة بين جامعة الأمم المتحدة ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا رؤى رائعة بشأن الابتكارات في أفريقيا. وترد النتائج في التقرير المعنون "الابتكارات في أفريقيا: القياس والسياسات والقضايا العالمية".

459. وكما لوحظ في مكان آخر من هذا التقرير، كانت إحدى النتائج الرئيسية في تعزيز روح المبادرة هي إعداد حاضنات للأعمال التجارية لتمكين المرأة، وسيتم اختبارها في دول مختارة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في الكوميسا والإيكواس بمساعدة مالية وفنية من وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

القدرة على الاستدامة والقدرة على الصمود

460. **<u>الإدارة المستدامة للأراضي والمياه</u>:** ساهمت وكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مساهمة كبيرة في تعزيز قدرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتنظيمها. وتلقت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما فنيا وماليا لتتبع ورصد وتقييم وإعداد التقارير عن تصميم وتخطيط وتنفيذ النظم والممارسات المتصلة بالإدارة المستدامة للأراضي والمياه، فضلا عن تغير المناخ والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت البلدان التالية –وهي جزر القمر وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وملاوي، المساعدة في تعزيز برامجها القطرية من أجل تخطيط الاستثمار للإدارة المستدامة للأراضي والمياه.

461. كما زادت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من حملات التوعية التي تقوم بها هذه الإدارة في بوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغانا وكينيا وليسوتو وليبيريا والنيجر ونيجيريا وملاوي والسنغال وسوازيلند وتوغو وأوغندا، مع تعزيز القدرات الفنية في ملاوي، وكينيا، وأوغندا في استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة. وشملت المبادرات الأخرى تعزيز القدرات التخطيطية للاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وكينيا والنيجر ونيجيريا وأوغندا.

462. **<u>صندوق المناخ الأخضر:</u>** أجرت وكالة النيباد تقييما للثغرات استنادً إلى معايير الصندوق الائتماني والضمانات البيئية والاجتماعية والسياسة الجنسانية كجزء من مبادرتها الرامية إلى تسهيل وصول البلدان إلى صندوق المناخ الأخضر. وأظهرت نتائج التقييم أنه في حين توجد حاجة إلى بعض التعديلات المعتدلة، لتعزيز تطبيقاتها لتقييمات الأثر البيئي، فإن الوظيفة الائتمانية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تظل قوية. وقد أنشأت هذه الصناديق من قبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ من أجل إحداث تحول نموذجي نحو مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات، وقادرة على التكيف مع تغير المناخ عن طريق تقديم الدعم المالي للبلدان النامية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ.

463. **تحسين الصحة والتغذية:** كجزء من الجهود الرامية إلى ضمان توفير الأدوية المأمونة والفعالة في أفريقيا، وضعت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مشروع معاهدة بشأن إنشاء وكالة الأدوية الأفريقية لبحث أجهزة صنع السياسة في سبتمبر 2017. وقد اتبعت هذه العملية سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع خبراء تنظيميين قانونيين وأطباء من ثلاث وثلاثين (33) دولة عضوا.

464. وعلى الصعيد الإقليمي، تمكنت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية من وضع أطر تنظيمية خاصة بها لتوريد وتوزيع الأدوية الآمنة. واعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطارا من هذا القبيل لإقليمها وعززت القدرات المصاحبة لإنفاذها. وبالتعاون مع منظمة الصحة في غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، شرعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا في تنسيق لوائح الطب في جميع الدول الـ 15 الأعضاء فيها.

465. وأقرت الدول الأعضاء أيضا في سبتمبر 2017، إطارا للتتبع والرصد والإبلاغ عن صنع الأدوية واستيرادها وتصديرها وتوزيعها. وأجريت تجربة على الإطار الذي يشجع على تداول الأدوية المأمونة في السوق الأفريقية في خمس دول اعضاء من جماعة شرق أفريقيا، وسيتم تعميمها على المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى قريبا.

466. كما ساهمت وكالة النيباد أيضا في تعزيز قدرات أفريقيا في مجال البحث والتطوير من أجل العمل التعاوني من خلال تقديم المساعدة إلى 11 مركزا من مراكز التميز البحثي في مختلف التخصصات المتعلقة بالصحة والتغذية في شرق أفريقيا وجنوبها وغربها.

الزراعة المحولة والأنظمة الغذائية:

467. إدارة مخاطر انعدام الأمن الغذائي والزراعة: تم إنشاء محور تنسيق القدرة على الصمود في أفريقيا للنيباد، وهو أداة التنفيذ لإدارة المخاطر في الزراعة وانعدام الأمن الغذائي، من خلال الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي وجامعة بيريبيري، وهي شراكة تضم اثنتي عشرة (12) جامعة أفريقية. ويهدف المحور إلى دعم الحكومات الوطنية والمحلية في تقريب التدابير التكميلية المتعلقة بإدارة مخاطر الزراعة من أجل التنفيذ الفعال على مستوى المجتمع المحلي. وستشمل مرحلة التنفيذ الأولى أوغندا وتنزانيا وبلدانا مختارة في منطقة الساحل.

468. أطلقت منظمة غرو أفريكا من جانبها منابر لتعزيز سلاسل قيمة زراعية محددة في بلدان مختلفة، بما في ذلك بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وكينيا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا. وقد اختيرت عشرة بلدان هي السنغال وبوركينا فاصو وموزامبيق ومدغشقر ونيجيريا وإثيوبيا وملاوي وغانا والسودان وكينيا باعتبارها المجموعة الأولى التي ستنفذ مبادرة الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا. وتوجه المبادرة نحو تحسين تنسيق التدخلات الغذائية والتغذوية ودعم المجالات ذات الأولوية المحددة على المستوى الوطني. وتوجد أمانة مبادرة الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا في وكالة نيباد.

469. وقد استكملت وكالة النيباد خطة لتنفيذ سياسات التنمية الريفية في أفريقيا، وسيبدأ تنفيذها في عام 2018. وتكمن استراتيجية وخطة تنفيذ خطة العمل للتنمية الريفية وتنفيذها في أفريقيا، في مجموعة من أدوات "التقييم الذاتي والتنفيذ القطري". وسيتم دعم كل دولة عضو في صياغة و / أو تقوية جدول أعمال التحول الريفي لديها باستخدام هذه الأدوات. وتتمثل الرؤية في "التحول

الريفي الذي يركز على الناس على أساس الإنصاف والشمولية، حيث يستطيع الرجال والنساء الريفيون تنمية إمكاناتهم والوصول إلى تطلعاتهم".

470. **السلامة الغذائية والبيئية:** واصل مركز الشبكة الأفريقية للسلامة الأحيائية تقديم الدعم الفني بشأن سلامة الأغذية والسلامة البيئية والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والاتصال، البارزة المتعلقة بالسلامة الأحيائية على المستويين القطري والإقليمي، ولا سيما في تعزيز المعايير في إنتاج الأغذية واستهلاكها.

471. **خطط الاستثمار الزراعي الوطنية:** كان من بين الإنجازات الرئيسية المسجلة على المستوى الإقليمي في عام 2017، وضع الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي –على النحو الموصي به في إعلان تنفيذ استراتيجية مالابو وخارطة الطريق. وقد تمكنت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تطوير جيلها الجديد من برامج الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي. وبالمثل، أطلقت بوروندي ورواندا وتنزانيا وأوغندا برامج خططها، في حين أنجزت ملاوي وموزامبيق عملية التنمية. وتلقت غانا وكينيا وملاوي وبنين وبوركينا فاصو وتوغو وإثيوبيا ورواندا، تدريبا وتعليما إضافيين لتحسين مهاراتهم الزراعية.

472. ويضع الجيل الجديد من برامج الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي هذه البلدان في وضع أقوى من أجل التنفيذ الأكثر فعالية، والتعلم من الأقران، وتعبئة الموارد، والإدارة العامة للتحول الزراعي. وينصب التركيز أيضا على ضمان تحسين الدعم المقدم إلى الشباب والنساء – وعلى وجه التحديد لتحقيق هدف الوصول التفضيلي بنسبة 30 في المائة للشباب والنساء في الأعمال التجارية الزراعية القابلة للاستمرار على طول سلاسل القيمة ذات الأولوية.

473. وفي محاولة لتعبئة الاستثمارات التي تتماشى مع خطط الاستثمار الزراعي الوطنية، شاركت مؤسسة غرو أفريكا مع العديد من مجموعات القطاع الخاص مثل مجموعة الأعمال الزراعية النيجيرية، وفريق العمل المعني بتنمية القطاع الخاص في إثيوبيا واتحاد غانا الخاص للمشاريع.

البنية التحتية المتكاملة للممرات والتجارة، والأسواق

474. **تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا:** تمشيا مع الحملة التي خصصتها الدول الأعضاء لتخصيص 5 في المائة من الأصول الخاضعة للإدارة لتطوير الهياكل الأساسية، قامت وكالة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بالاستعدادات الفنية اللازمة لتسريع مختلف الأقاليم من خلال تنفيذ برنامج مختار لتنمية مشاريع البنية التحتية في أفريقيا. وتشمل هذه المشاريع باتوكا جورج، زامبيا–تنزانيا–كينيا، جسر بيرا إلى طريق هراري، الطريق تحت ممر الشمال والجنوب، وروزيزي 3.

475. بدأت تعبئة الموارد لتنفيذ خمسة (5) مشاريع لخطة العمل ذات الأولوية، لبرنامج تطوير البنية التحتية فى أفريقيا وهي: مشروع باتوكا غورج الكهرومائي، و زتك، وجسر بيرا إلى طريق هراري تحت ممر الشمال والجنوب، وروزيزي 3، وجسر الكونغو (برازافيل وكينشاسا)، في أعقاب الانتهاء من إعداد المشروع الفني للمقبولية المصرفية والتغليف. وفي وقت لاحق، تم تسويق المشاريع الخمسة بين المستثمرين من القطاعين العام والخاص في محافل مختلفة، بما في ذلك أسبوع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

476. وقد ناقش أسبوع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا الذي عقد في ناميبيا في ديسمبر / 2017 تحت عنوان "تعزيز التجارة والتحول الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية الإقليمية"، المشاريع الستة (6) التالية على نحو معمق : الممر المركزي (دار السلام إلى طريق تشالنزي تول)، كينشاسا – جسر برازافيل للسكك الحديدية والجسور، وممر أبيدجان–لاغوس متعدد الوسائط، وزامبيا – تنزانيا – كينيا، ورابط الكهرباء، ومشروع باتوكا غورج للطاقة الكهرومائية، وسد إنغا الثالث. وفي يناير 2017، أيد فريق العمل الفني بالإجماع مشروع مبادرة البنية التحتية الرئاسية الناميبية. وأقر فريق العمل الوزاري فيما بعد مشروع مبادرة البنية التحتية الرئاسية الناميبية ووافق عليه رئيس لجنة مشروع مبادرة البنية التحتية الرئاسية الناميبية.

477. وفي مايو 2017، توصلت بنين وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا وتوغو إلى توافق في الآراء بشأن تعريف صك مؤسسي وقانوني مشترك لممر أبيدجان –لاغوس المتعدد الوسائط. وستتولى هذه الأداة، التي يطلق عليها اسم سلطة إدارة ممر أبيدجان–لاغوس، الإشراف على تنفيذ وإدارة ممر

أبيدجان –لاغوس. وتتاح الدعوة ومواد الاتصال المرئية والمكتوبة حول الممر من أجل تعبئة الدعم الفني والسياسي للمشروع.

478. **التنسيق عبر الحدود:** واصلت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جهودها في مجال التنسيق عبر الحدود لتمكين عمليات المشاريع القابلة للتطبيق في مختلف البلدان. وركزت الجهود أساسا على مواءمة الأطر التنظيمية والقانونية والمؤسسية والمشتريات باستخدام آلية تقديم الخدمات. وتعتبر آلية تقديم الخدمات أداة تم إنشاؤها من قمة داكار للتمويل (2015) لتسريع عملية إعداد مشاريع البنية التحتية في مرحلة مبكرة وتطويرها.

479. وكان إنشاء شبكة نظام مراقبة حركة المرور ونظام حركة المرور خطوة إيجابية، حيث أنه سيعزز حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود من خلال عمليات لوجستية مبسطة ومتكاملة. كما وضعت وكالة النيباد مبادئ ومبادئ توجيهية لتفعيل نقطة الحدود الواحدة، ونظمت دورات للتوطين للدول الأعضاء في الساديك والكوميسا. وأعدت جلسات العمل مع بلدان شرق أفريقيا والكوميسا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، خطط عمل لتحديد الأولويات على الصعيد الوطني. ومن جانبها، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نظاما ضوئيا بهدف التصدي للتحديات التي تواجه ممر الشمال والجنوب وممر تنمية بيرا. كما طورت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أداة طبقة النقل الآمنة باستخدام الفترة الزمنية الازمة كمؤشر رئيسي لأداء جاذبية الممرات. سيتم نشر أداة طبقة النقل الآمنة في عام 2018، في البداية في المناطق الستة التالية: بيت بريدج، مارتينز دريفت، كاسومباليسا، ناكوند، تشيروندو و كازونغولا.

480. **مشاريع البنية التحتية الإقليمية:** شهدت السنة قيد البحث أيضا تسارعا في تنفيذ المشاريع في الممر المركزي، وممر تنمية بيرا، وممر الشمال والجنوب، وممر داكار – أبيدجان – لاغوس المتعدد الوسائط. وساهمت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحقيق هذه الإنجازات بالخبرة الفنية والتدريب لسد الثغرات في القدرات على المستويين الوطني والإقليمي. واستفاد من هذه المساعدة أربعون (40) خبيرا في البنية التحتية من المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفرق تنفيذ المشاريع الوطنية.

481. وقعت وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مذكرات تفاهم مكنت من إنشاء مؤسسات لإدارة الممرات، للممر الرابط بين الشمال والجنوب وممر تنمية

بيرا على التوالي. وفي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كانت الاستعدادات متقدمة جدا للقيام برسم خرائط نظم المعلومات الجغرافية للبنية التحتية الإقليمية والممرات الرئيسية. وتم تجميع مجموعة من المشاريع في إطار خط أنابيب المشاريع ذات الأولوية لممر جيبوتي. وضعت الكوميسا خطة استراتيجية للممر الذي ينتظر موافقة الدول الأعضاء فيه. وتلقى اتحاد المغرب العربي دعما فنيا لتحديث حالة نظام المياه الجوفية في لوليمدن وتارودانت / تازروفت.

482. وبحلول نهاية عام 2017، كانت هناك دراسات فنية جارية لاستكمال كابل الألياف ليلونغوي – لوساكا وغيره من وصلات الألياف في جميع أنحاء أقاليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق افريقيا، و السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. وكانت دراسة الجدوى والتصاميم الهندسية التفصيلية للطريق المركزي لوكالة تيسير النقل العابر أوفيرا – كامانيولا – بوكافو في مرحلتها النهائية. كما كانت دراسة جدوى مشروع نقل الطاقة في زامبيا وتنزانيا وكينيا (زتك) في مرحلتها النهائية للصياغة. وأدخل دليل جنساني لمشاريع البنية التحتية اعتبارات هامة تتعلق بنوع الجنس في دراسة الجدوى (لمشروع زامبيا، تانزانيا، كينيا) وممر أبيدجان – لاغوس.

483. **التخطيط للمستقبل** تتطلب التوقعات المتزايدة لوكالة النيباد باعتبارها الوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي، زيادة مواردها المادية والبشرية والمالية. وعلى الصعيد الوطني، ويتم حث الدول الأعضاء على أعلى المستويات على مواصلة وتعزيز دعمها المالي والسياسي لوكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيان من اجل تسهيل إنجاز ولايتها. وعلى الصعيد الإقليمي، ستواصل وكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا العمل مع المفوضية لتعزيز أوجه التآزر القائمة بالفعل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في السياق العالمي لولاية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي عام 2018، ستعزز المفوضية التآزر مع وكالة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا للتعجيل بتحقيق طموحات التنمية القارية على النحو الذي تقرره أجهزة صنع السياسة.

الجزء جيم: أفريقيا والعالم

الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي

484. تواصل المفوضية تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والدول غير الأفريقية وغيرها من المنظمات مع إيلاء العناية اللازمة لمصالح الاتحاد. وفقا للجزء الثاني، القسم الثاني (3) من معايير منح صفة المراقب ونظام الاعتماد داخل الاتحاد الأفريقي التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يوليو 2005، واصلت المفوضية تلقى وبحث طلبات الاعتماد من مختلف الدول والمنظمات غير الأفريقية .

485. حتى الآن، بلغ العدد الإجمالي للدول غير الأفريقية والمنظمات الدولية المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي مائة وعشرة (110) أي تسعة وثمانين (89) دولة غير أفريقية و 21 منظمة إقليمية ودولية.

التعددية والشراكات الاستراتيجية

486. شهد عام 2017 دينامية وتركيزا أكبر في مجال علاقة الاتحاد الأفريقي مع شركائه. في الوقت نفسه، واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية ونطاق تعاونها مع شركائها، والأهم من ذلك، مواءمة هذه الارتباطات مع أهداف التنمية الاستراتيجية لأفريقيا على النحو الوارد في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطتها التنفيذية العشرية الأولى. ومن ثم استرشدت العملية برمتها بالإصلاح الجاري في الاتحاد الأفريقي

487. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عززت المفوضية تعاون أوثق مع الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأفريقي، كما حافظت على استمرارية محكمة في دفع عملية تنفيذ مجالات التعاون المتفق عليها. ومع ذلك، يتوقع منها أن تبذل المزيد من الجهود نحو تحسين عملية إشراك واستدامة الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا بغية تحقيق خطة التنمية والتكامل القاريين .

488. بموجب مقرر المجلس التنفيذي رقم EX.CL/Dec.942 الصادر في يناير 2017، طلب المجلس التنفيذي من لجنة الممثلين الدائمين، أن تعمل بالتعاون مع المفوضية والمجموعات

الاقتصادية الإقليمية، لعقد دورات استثنائية في غضون ستة أشهر للسماح بالمناقشة والتحليل المتعمقين حول جميع جوانب الشراكة الاستراتيجية بغية صياغة مقترحات وتوصيات مناسبة في هذا الشأن. كلف المجلس التنفيذي كذلك المفوضية بأن تقوم، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، بإجراء تقييم متعمق لجميع الشراكات وتقديم توصيات ملموسة في هذا الشأن في يوليو 2018. وفقا للمقرر المشار إليه أعلاه، قررت لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية عقد خلوة مشتركة في القاهرة يومي 13 و14 من ديسمبر 2017، لبحث تقرير اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين حول التعاون المتعدد الأطراف بشأن تقييم الشراكات الاستراتيجية الأفريقية وتقديم توصيات في هذا الشأن إلى قمة يناير، تمشيا مع خطة الاصلاح للاتحاد الأفريقي. حددت هذه التوصيات استراتيجية للاتحاد الأفريقي حول إنشاء شراكات استراتيجية وبدئها وإدارتها وتنسيقها .

489. لقد أُتخذت عدة خطوات ملموسة لتعزيز القدرة المؤسسية للمفوضية على تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة، وإصلاح إدارة الاتحاد الأفريقي للشراكات. وضعت كذلك إجراءات رسمية، مما أجبر الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" النيباد" على العمل معا في مجال إدارة الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي. وضعت كذلك وصفة لتعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي على تحليل نطاقات التعاون والتفاوض بشأنها مع الشركاء نيابة عن أفريقيا، مع تعزيز الاتساق مع المهام الأخرى ذات الصلة لتعبئة الموارد والعلاقات بين الأفريقيين في المهجر .

490. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، اشتركت المفوضية في تنظيم مؤتمرات القمة والاجتماعات التالية الواردة أدناه.

التعاون بين الاتحاد الأفريقي والصين

491. زار وزير خارجية الصين السيد وانغ يي مفوضية الاتحاد الأفريقي في 21 يونيو 2017. وأجرى حوارا ثنائيا رفيع المستوى مع رئيس المفوضية. أبرز الرئيسان التكامل بين بين جداول التنمية في أفريقيا والصين كما ناقشا التعاون الثنائي بين الاتحاد الأفريقي وحكومة الصين، استنادً إلى خمس ركائز، وهي تعزيز المكاسب التي تحققت في إطار نتائج قمة جوهانسبورج لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا لعام 2015؛ والتعاون في مجال السلم والأمن ، فضلاً عن التعاون

في مجال الصحة العامة لدعم أفريقيا في تعزيز نظام مكافحة الأمراض والوقاية منها؛ تنمية الموارد البشرية في الاتحاد الأفريقي وأفريقيا، وتكثيف التنسيق في الشؤون الدولية والاقليمية لضمان حسن الحماية.

492. افتتح الرئيسان منتدى الفكر الأفريقي الصيني بعنوان "محاربة الفقر من اجل تحقيق الرخاء المشترك". ركز المنتدى على طريقة معالجة الفقر في الصين وافريقيا. استخلص المنتدى الدروس من العقدين من تجربة الحد من الفقر سواء على مستوى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ركّز بوجه خاص على الحد من الفقر في الريف وعلى نوع السياسات والبرامج الأكثر تأثيرا .

493. .من المقرر أن يقوم رئيس المفوضية بالمثل بزيارة بيجين في الربع الاول من عام 2018 لبحث سبل زيادة الاستثمارات الصينية الثلاثية في القارة وتعزيز السياحة الثنائية بما في ذلك تعزيز التعاون فيمجالي السلم والأمن وفي القضايا ذات الاهتمام المشترك.

494. **مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا:** شاركت المفوضية في تنظيم المؤتمر مع اليابان كما شارك كل من مكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص المعني بأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاجتماع الوزاري لمتابعة مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية في مابوتو بموزامبيق في أغسطس 2017. استعرض المؤتمر التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية التي اعتمدت في يوكوهاما، اليابان، في عام 2013، وخطة تنفيذ مؤتمر طوكيو السادس الذي اعتمد في نيروبي في عام 2016. حدد الاجتماع الوزاري السادس لمتابعة مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا الإجراءات التي تهدف إلى تيسير الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة السابع لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية المقرر عقده في اليابان في عام 2019.

495. على الرغم من عقد الاجتماع الوزاري على النحو المقرر، فإن الاعتراضات على المشاركة الكاملة من جانب جميع الدول الأعضاء في الاجتماع أدت إلى إلغاء اجتماع كبار المسؤولين الذي كان ينبغي أن يسبق الاجتماع الوزاري. بعد مفاوضات مكثفة للتغلب على الخلاف المستحكم القائم، تمكنت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في نهاية المطاف من المشاركة في ظل بعض القيود.

496. **المشاورات السنوية بين الاتحاد الأفريقي وألمانيا:** في سبتمبر 2017، وفر مكتب نائب الرئيس بالتعاون مع مختلف الإدارات الفنية والأجهزة عبر الاتحاد، التنسيق خلال المفاوضات السنوية الرفيعة المستوى بشأن التعاون الإنمائي بين الاتحاد الأفريقي و حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

497. **أفريقيا – كوريا:** في أعقاب المنتدى الأفريقي الرابع – الكوري الذي عقد في أديس أبابا، ديسمبر 2016، اجتمع الجانبان في سيول في سبتمبر 2017 أثناء أول اجتماع للتشاور بشأن السياسات وفقا لتوجيهات المنتدى الوزاري. ناقش الاجتماع التشاوري القائم على السياسات مشاريع وبرامج ملموسة اتفق الجانبان على تنفيذها خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة.

498. **الحوار الرفيع المستوى بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية:** انعقد الحوار السنوي الخامس بين الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة في نوفمبر 2017، تلاه اجتماع ثنائي بين رئيس المفوضية ووزير الخارجية الأمريكي. نظم هذه الاجتماعات كل من البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في واشنطن العاصمة وقسم ادارة وتنسيق الشراكات بالاشتراك مع وزارة الخارجية الامريكية. استعرض الشريكان التقدم المحرز في مجالات الحوار والتعاون الأربعة، أي السلم والأمن؛ والديمقراطية والحكم؛ الفرص والتنمية؛ والنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار.

499. فيما يتعلق بالسلم والأمن، اتفق الشركاء على أهمية الانتقال المنظم والمدعم بشكل جيد في الصومال، تقديم المزيد من الدعم لمجموعة الدول الخمس المعنية بمكافحة الإرهاب والتنمية. اتفقوا على الحاجة إلى حوار وتعاون أوسع بين الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة بشأن قضايا مثل جنوب السودان، وبشكل أعم مجالات منع النزاع، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المصالحة ؛ العوامل المتعلقة بعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب.

500. فيما يتعلق بالفرص والتنمية، تعهد الشركاء بمواصلة التعاون على تمكين المرأة في مجال السلم والأمن؛ وإتاحة الفرص أمام الشباب، فضلا عن الحفاظ على الحوار والتعاون بشأن الهجرة.

501. فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم، ناقش الشريكان منظومة الحكم الأفريقية، وحقوق الإنسان، والانتخابات، وسيادة القانون، واتفقا على مواصلة التعاون في تلك المجالات.

502. فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار، بحث الشريكان منتدى قانون النمو والفرص لأفريقيا "الأغوا" المنعقد في لومي، توجو في أغسطس 2017، واستعرضا منتصف المدة التحضيري . أعادت الولايات المتحدة تأكيد التزامها "بالأغوا" خلال فترة إعادة الترخيص العشرية. كان التعاون بشأن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا أولوية متفق عليها، ولا سيما في مجال تقديم توفير المساعدة للزراعة الأفريقية من أجل مواجهة الصدمات والكوارث من خلال التكنولوجيا بصفة عامة والتكنولوجيا الأحيائية بصفة خاصة. كانت أهمية التعاون في مجال أمن الفضاء الحاسوبي أولوية متفق عليها.

503. عقد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعات مع أصحاب المصلحة الآخرين، نظمتها البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في واشنطن العاصمة، بما في ذلك تجمع الأعضاء السود في الكونغرس الأمريكي الذي أعاد تأكيد دعمهم للاتحاد الأفريقي وبرامجه وأولوياته. وأتاح اجتماعه مع مجموعة السفراء الأفريقيين فرصة لإبراز أولويات الإدارة الجديدة للمفوضية في ضوء الخطة العشر الأولى لأجندة 2063 وعملية الاصلاح في الاتحاد الأفريقي.

504. **تنسيق مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :** واصل مكتب نائب الرئيس العمل عن كثب مع إدارات البرمجة والميزانية والمالية والمحاسبة وقسم تعبئة الموارد لضمان التنفيذ المستمر وفي الوقت المناسب للأنشطة الممولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في كل من مديرية المرأة ومسائل الجنسين، إدارة الشؤون الاجتماعية، قسم الشباب، قسم الصحة والتغذية والسكان. تم استخدام البيانات والمعلومات المستلمة من المشاورات المنتظمة لإعداد تقارير مرحلية فصلية عن اتفاقية المساعدة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية،. ازداد التمويل الملزم من خلال اتفاقية مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى 12.16 ملبون دولار أمريكي حتى الآن. كجزء من عملية إعداد ميزانية عام 2018، انعقدت اجتماعات استشارية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتم توفير الدعم التقني والمالي لأنشطة بناء القدرات والشباب وأنشطة حملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في إفريقيا" كارما" عبر المفوضية.

505. **الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي:** انعقد مؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي في أبيدجان يومي 29 و30 نوفمبر 2017. وكان موضوع المؤتمر "الاستثمار في الشباب من أجل النمو الشامل المتسارع والتنمية المستدامة". سبق

506. أكد الجانبان من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي عزمهما على إعطاء دفع جديد لشراكتهما من خلال إنشاء آليات وهياكل مشتركة فعالة وشاملة تشمل عقد اجتماعات وزارية مشتركة سنويًا. طلب مؤتمر القمة من المفوضيتين وضع خطة عمل في غضون ثلاثة أشهر من اعتماد إعلان القمة الخامسة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، لتوضيح المشاريع والبرامج المشتركة ضمن مجالات التعاون المشترك ذات الأولوية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي التي يوافق الجانبان على تنفيذها، بما في ذلك إنشاء آلية متابعة مشتركة. لقد تم وضع مشروع أولي طموح للمشاريع ذات الأولوية في غضون أسبوعين من انعقاد مؤتمر القمة. يوفر المشروع تفاصيل للتعاون في عدد من المشاريع الرئيسية لأجندة 2063، ولا سيما التعليم وتنمية المهارات؛ إسكات البنادق. والحوكمة، وتعبئة الموارد المحلية، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة؛ بناء القدرات لمواجهة مخاطر تغير المناخ؛ وإدارة التنقل والهجرة؛ الاستثمار في كل من برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والتعجيل بالتصنيع في أفريقيا فضلا عن دعم منطقة التجارة الحرة القارية؛ وسرعة تتبع الاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام 2050

507. **ما بعد اتفاقية شراكة كوتونو:** ستكون المرحلة الرئيسية التالية في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي هي نهاية اتفاقية شراكة كوتونو صلاحية اتفاقية شراكة كوتونو بين الاتحاد الأوروبي و 78 بلدا من بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في 29 فبراير 2020. يجدر بالذكر أن هذه الاتفاقية ملزمة قانونا لأنها تغطي التجارة والتعاون الإنمائي والبعد السياسي. منذ عام 2007، استكملت خطة العمل الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا اتفاقية شراكة كوتونو في نطاقها. يتوقع الاتحاد الأوروبي أن يحل اتفاق ما بعد كوتونو محل كلا الافاقين (اتفاقية شراكة كوتونو وخطة العمل الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا)

508. تساءلت النقاشات التي جرت في كل من أفريقيا وأوروبا عما إذا كانت هناك حاجة إلى اتفاق ما بعد كوتونو. تتقارب الآراء نحو أهمية وجود اتفاق يعكس القضايا الراهنة التي تواجه القارتين والتقدم المحرز منذ التنقيح الأخير لاتفاقية شراكة كوتونو في عام 2010.

509. كلف الاجتماع الاتحاد الأفريقي بمهمة تيسير وضع أفريقي مشترك يجري تنفيذه حاليا استنادً إلى ورقة أعدتها المجموعة الأفريقية في بروكسل. سيتم اعتماد عملية النداء الموحد على أساس

الشراكة بين كتلتين مستقلتين وسيادتين تلتزمان بدعم قيمهما وأنظمتهما وصكوكهما، وستسعى إلى تعظيم مصالحهما، وبالتالي الابتعاد عن علاقة أبوية أو مانحة – متلقية.

510. منذ التوقيع على اتفاقية شراكة كوتونو، أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا. ومنذ ذلك الحين، أظهرت القارة الأفريقية معدلات نمو اقتصادي أعلى من المتوسط العالمي. أنشأت القارة أيضا مؤسساتها الخاصة، حيث بدأ تشغيل الاتحاد الأفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية، بعد التوقيع على اتفاقية شراكة كوتونو وظلت تنمو منذ ذلك الحين بوصفها المنظمة القارية المسؤولة عن تيسير التكامل الإقليمي والتنمية القارية. دعمت الاتفاقية أفريقيا بشكل متزايد في تنسيق شراكاتها الاستراتيجية مع بقية العالم، ومكنت أفريقيا من سماع صوتها على الساحة العالمية. يتوقع الاتحاد الأفريقي أن يُمنح الاتفاق الجديد ثقة تامة ويستثمر في المؤسسات الافريقية باعتبار ذلك امرًا حاسماً للمرحلة القادمة من تنمية افريقيا.

511. لقد أوضح الاتحاد الأفريقي في التصريحات العامة وفى اعلان القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي انه يتعين التعامل مع افريقيا كقارة كاملة عند تعاونها مع أوروبا وليس تقسيمها. وفي الوقت نفسه، تدرك المفوضية أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لإدماج المناطق الفرعية التي لم تكن في الأصل جزءا من اتفاقية شراكة كوتونو، والتخلص من حالة الغموض المحيطة بمشاركتها في إطار اتفاقية ما بعد كوتونو.

512. أكد الاتحاد الأفريقي كذلك على أهمية الحفاظ على استقلال أفريقيا من حيث علاقتها مع أوروبا، وعدم حرمانها من التعامل مع مناطق أخرى من العالم. سيصر الاتحاد الأفريقي على أهمية عدم إخضاع أفريقيا لأي تأثير خارجي في التعبير عن موقفها تجاه السياسة العالمية أو إدارة شئونها الخاصة.

513. يصر الاتحاد الأفريقي على أنه يتعين لأيّ صك يتعلق بالتعاون مع أوروبا ترويج الأهداف الأفريقية على نحو المنصوص عليه في أجندة 2063، التي تتمشى إلى حد كبير مع خطة عام 2030. وفيما يتعلق بأهداف التكامل القاري، من المتوقع أن أي ترتيب للتجارة الحرة سيكمّل ويعزّزمنطقة التجارة الحرة القارية التي نسعى إلى تحقيقها .

514. أخيرا، سلّط الاتحاد الأفريقي الضوء على أهمية الاستفادة من المكاسب التي تحققت في قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وعدم بناء عملية موازية من شأنها أن تضعف الالتزام

السياسي الذي يستثمره قادتنا في القارة. سوف يشكل الإطار القانوني والمؤسسي لاتفاقية ما بعد كوتونو جزءا من المفاوضات.

515. من الناحية الإجرائية، نشرت إدارة الموارد البشرية اتصالا يدعم اتفاقا شاملا يحدد القيم والمصالح المشتركة، مع شراكات متميزة مصممة خصيصا مع مناطق أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. سيناقش مجلس الاتحاد الأوروبي، في وقت لاحق طرائق التفاوض في يناير 2018، سوف يسعى بعد ذلك إلى فتح مفاوضات مع الاتحاد الأفريقي نيابة عن القارة فيما يتعلق بالطرائق المتبعة. وفي غضون ذلك، سيعد الاتحاد الأفريقي موقفه حتى يكون على استعداد للدخول في مفاوضات موضوعية بشأن الاتفاقية ابتداء من يوليو 2018، رهنا باستعداد الدول الأعضاء وموافقتها.

516. **التعاون الأفريقي–العربي:** في ديسمبر، عقد اجتماع للتعاون العام في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية وفرقهما. ناقش الاجتماع، الذي نظمه الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية، لتنفيذ مقررات القمة الأفريقية العربية الرابعة التي عقدت في مالابو في نوفمبر 2016، والتي وضعت جدولا زمنيا يؤدي إلى عقد اجتماع وزاري مشترك في بداية 2018 لدراسة مشروع خطة عمل التعاون بين الشريكين واعتماد جدول أعمال القمة الأفريقية العربية الخامسة المقرر عقدها في المملكة العربية السعودية في 2019.

517. في 2017، ساهمت المفوضية بمشاركة إدارة الشؤون الاجتماعية في تسهيل التعاون بين الشريكين مما أدى إلى إعادة تشغيل المعهد الثقافي الأفريقي العربي وناقشا سبل تعزيز خطة أعمالها.

518. **أفريقيا –تركيا:** لم يعقد منتدى الفكر الأفريقي –التركي على النحو المخطط له في 2017. ومع ذلك، عقد اجتماع بين سبعة كبار مسؤولين في يونيو 2017. اتفق الجانبان خلال المنتدى على تعزيز التعاون في المجالات المركزة. سيعقد المؤتمر الاستعراضي الوزاري بين تركيا وأفريقيا في فبراير 2018.

المكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي

519. يجدر التذكير بأنّ الاتحاد الأفريقي تولى إدارة البعثات / التمثيليات الدائمة في بروكسل والقاهرة وجنيف ، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وواشنطن إلى جانب مكتب ليلونجوي الإقليمي. تقوم البعثات الدائمة هذه بتعزيز برامج الاتحاد الأفريقي وصورته ومقررات أجهزة السياسة العامة والدعوة إلى تنفيذ المواقف والمصالح الأفريقية المشتركة. تمثل الاتحاد الأفريقي في المنتديات المتعددة الأطراف والثنائية، وتتعامل مع الأفريقيين في المهجر حيثما يكون ذلك ملائما، كما تدعم عمل مجموعة السفراء الأفريقيين .

بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

520. أرسى التوقيع الذي تم في أبريل 2017 على الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن أساسا متينا للشراكة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن في القارة.، ويعتبر الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي–الاتحاد الأوروبي، بتسهيل من بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة (مكتب نيويورك) ، متماشيا مع اعتراف فريق الأمم المتحدة المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي كشريك استراتيجي رئيسي للأمم المتحدة وبالتطلعات المشتركة للمنظمتين إلى التنسيق والتعاون الوثيقين على أساس الميزة النسبية لهما.

521. شرع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في اتخاذ خطوات نحو تنفيذ هذا الإطار المشترك، ولا سيما العمل معا لوضع إطار مشترك للتنمية المستدامة يرمي إلى التنفيذ المشترك لخطة 2030 وأجندة 2063 اللذين سيتم بحثهما في الدورة المقبلة للأمم المتحدة والمؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي في 2018.

522. يكمن الاختبار الحقيقي للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول مسائل السلم والأمن على مستوى مجلس الأمن الدولي، في طريقة فهم وتقدير دور المنظمات الإقليمية على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك علاقتها مع الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن. إنه من الجلي جدا أن الإسهام المتزايد الذي تقدمه المنظمات الإقليمية والمنظمات شبه الإقليمية يدل على أن تعزيز الشراكة القائمة على مبدأ

تقاسم الأعباء من شأنه أن يحسن بالفعل الأمن الجماعي وبالتالي يبرهن على أن النداءات المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي للتمويل المستدام والمرن الذي يمكن التنبؤ به للمنظمات الإقليمية عند القيام بعمليات حفظ السلام / دعم السلام التابعة للأمم المتحدة.

523. يتشجع الاتحاد الأفريقي بالخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء الثلاثة في مجلس الأمن الدولي (3) في دفع عجلة التقدم المحرز بشأن موقف الاتحاد الأفريقي حول تأمين تمويل مستدام يمكن التنبؤ به من خلال مساهمات الأمم المتحدة المقررة لعمليات الأمم المتحدة التي يقودها الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، من خلال اتخاذ قرارات مجلس الأمن 2320 و 2378 برئاسة السنغال وإثيوبيا، على التوالي. يتوخى الاتحاد الأفريقي مزيدا من التقدم في هذا الصدد من خلال تأمين قرار موضوعي لمجلس الامن الدولي حول مبدأ استخدام المساهمات المقررة للأمم المتحدة لدعم عمليات السلام للاتحاد الأفريقي التي يفوضها مجلس الامن الدولي بموجب الفصل السابع على اساس كل حالة على حدة.

524. تمت الإحاطة علما وباهتمام شديد بالخطوات الأخيرة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلم والأمن، ولا سيما في المجالات المتصلة بالإصلاح الهيكلي لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلم. لا يمكن المبالغة في التأكيد على اهتمام أفريقيا لأعضاء السود في الكونغرس الأمريكي بهذه العملية، ولا سيما في معالجة مسألة مستوى النقص في تمثيل أفريقيا في هذه الهياكل. إن تعيين بلد أفريقي، رواندا، بصفته ميسرا مشاركا يمثل بلدان الجنوب لدفع العملية الحكومية الدولية أمر مشجع.

525. فيما يتعلق بتعزيز علاقات العمل بين المؤسستين، فإننا ما زلنا ملتزمين التزاما عميقا بالاستفادة من آليات التنسيق القائمة وزيادة تعزيزها من خلال، على وجه الخصوص، الخلوات السنوية، والاستعراض المكتبي السنوي وفرقة العمل المشتركة، بما في ذلك إجراء مشاورات منتظمة على مستوى الرؤساء .

526. يواصل مكتب نيويورك دعم مواءمة أجندة 2063 مع خطة 2030 العالمية. ويعتبر هذا محور الجهود الجماعية نحو التنفيذ الفعال من خلال نهج متكامل وشامل يحقق نتائج على أرض الواقع، على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعليه، ينبغي النظر إلى الجهود الجارية في الاتحاد الأفريقي لإضفاء الطابع المحلي على أجندة 2063 في جميع الدول الأعضاء في هذا السياق.

ومن ناحية أخرى، لا تزال وسائل التنفيذ الفعالة، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا، تواجه تحديات بسبب العوائق المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث لتعبئة الموارد المحلية ولذلك، يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى مشاركة كبيرة من أفريقيا في منتدى تمويل التنمية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقده في أبريل 2018، يليه تمويل أهداف التنمية المستدامة المقرر عقده في يونيو 2018.

527. لا تزال جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى حشد الدعم الدولي وبناء تحالف حول مسألة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا برمتها، من خلال عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، تشكل أولوية عليا. تستحق الإرادة السياسية العالمية والاستجابة اهتماما جماعيا وستساعدان على الوفاء بالتزامات أجندة 2063 وخطة تنفيذها العشرية فضلا عن خطة 2030. وفي هذا الصدد، تتطلّع المفوضية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي اعتمد في ديسمبر 2016 بشأن "التدفقات المالية غير المشروعة" الذي بدأته المجموعة الأفريقية. وتدعو المفوضية الفريق إلى استبقاء قيادتها من أجل دفع هذه المسألة الهامة إلى نهايتها المنطقية.

528. واصل مكتب نيويورك تيسهيل التعاون بين إدارات المفوضية المعنية والأمم المتحدة. لقد أبرز التخطيط المشترك للأحداث المواضيعية أولويات أفريقيا على النحو المبين في أجندة 2063 والخطة العشرية لتنفيذها.

529. يشكل اعتماد قرار الجمعية العامة بعنوان "إطار شراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة التكامل والتنمية في أفريقيا للفترة 2017-2027/ 71 / A) ، الذي أطلقته المجموعة الأفريقية أيضا، كخلف لبناء القدرات العشرية، أساسا متينا لإقامة شراكة أكثر فعالية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعم برنامج التكامل والتنمية في أفريقيا.

530. يفترض برنامج إصلاح الاتحاد الأفريقي مسبقا إجراء استعراض للهياكل والأجهزة الحالية للاتحاد بغية جعلها أكثر ملاءمة لغرض الاستجابة لحقائق اليوم. ستظل إعادة مواءمة البرامج والسياسات جزءا أساسيا من هذه العملية. وعليه، ينبغي إعادة تعزيز المكاتب التمثيلية للاضطلاع بالولاية الأساسية المتمثلة في دعم الصوت والتمثيل العالميين للاتحاد الأفريقي.

بعثة الاتحاد الأفريقي الدائم في جنيف

531. في 2017، شارك الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي في جنيف (مكتب جنيف) في الأنشطة التي نظمتها المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية التي تتخذ من جنيف مقرا لها، وعلى وجه التحديد في مجموعة البلدان الأفريقية التي قدمت لها الدعم بطرق شتى في جميع المواضيع التي يجري تناولها في الساحة المتعددة الأطراف. شارك مكتب جنيف أيضا في الأنشطة الرئيسية التي نظمت في باريس وفيينا، ولا سيما في حملات مدريد وروما لانتخاب المرشحين الأفريقيين المعتمدين من الاتحاد الأفريقي في النظام الدولي.

532. شكّل وضع حقوق الإنسان في العديد من البلدان الأفريقية جزءا هاما من عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة طوال العام قيد البحث. وبصفة عامة، تمكنت الدول الأعضاء المعنية من أن تعكس روحا إيجابية من المشاركة والتعاون، مع إبراز الخصائص والتقدم المحرز التي تمكنت من تحقيقها.

533. قدم مكتب جنيف الدعم والمساعدة الفنية للمجموعة الأفريقية بشأن القضايا المواضيعية ذات الأهمية بالنسبة للقارة، بما في ذلك الحق في التنمية، مكافحة العنصرية، مكافحة العنف الجنساني والجنسي، واستغلال الموارد الطبيعية من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

534. كانت مبادرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الكونفدرالي السويسري، بدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، موضع مفاوضات عسيرة. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني بغية وضع آلية لرصد امتثال الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. أعربت عدة وفود، بما في ذلك المجموعة الأفريقية، عن قلقها إزاء مخاطر التسييس ووضع السياق الكفيل بالتمييز بين هذه الآلية الجديدة. أشاروا إن إمكانات الآليات القائمة لضمان احترام القانون الإنساني الدولي – الآليات الإقليمية، والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر – تحتاج إلى مزيد من البحث قبل أن تنوي إنشاء آلية جديدة. وبصفة خاصة حول هذه الآراء هذا، سوف تستمر المفاوضات في محاولة للتوصل إلى اتفاق يتم إبرامه في ديسمبر 2019 من قبل المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

535. فيما يتعلق بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، قدم مكتب جنيف خلال 2017 المساعدة التقنية واللوجستية إلى المجموعة الأفريقية خلال المفاوضات بشأن هذه المسألة في مجالات المعارف التقليدية والاستثناءات والتقييدات المفروضة على حق المؤلف، براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وقضايا التنمية. لقد مكن ذلك من أن يسمع صوت المجموعة الأفريقية بطريقة منسقة وأن تدافع بفعالية عن مصالح أفريقيا. نتيجة لذلك، حصلت المجموعة الأفريقية على أنه لن يعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية إلا إذا كان هناك اتفاق بشأن المسائل التقنية، بما في ذلك الكشف عن أصل المعارف التقليدية الواردة في طلبات تسجيل هذه التصاميم.

536. ساهم مكتب جنيف في إعداد الموقف الأفريقي قبل المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية(MC11) من خلال تقديم كافة المساعدات الضرورية إلى المجموعة الأفريقية. نظمت المجموعة خلوة لسفراء وخبراء المجموعة الأفريقية في جنيف يومي 6 و 7 يوليو 2017، بمشاركة بعثة قوية من المفوضية أجرت المجموعة الأفريقية، أثناء الخلوة استعراضا متعمقا لجميع المسائل المتعلقة بالتفاوض في جولة الدوحة والمسائل الأخرى ذات الصلة بالتجارة، كما عقدت سلسلة من جلسات استئثار الأفكار من أجل مطاوعة مواقف مشتركة لتحقيق النتائج المرجوة من المؤتمر الوزاري الحادي عشر. ساهمت نتائج الخلوة في مداولات الاجتماع الوزاري غير الرسمي الذي عقد لاحقا في أديس أبابا في سبتمبر 2017، بهدف تحضير أفريقيا لتتحدث بصوت واحد خلال المفاوضات المقبلة.

537. فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ساعد مكتب جنيف المجموعة الأفريقية على تنفيذ نتائج نيروبي "مافيكيانو" على نحو أفضل، بما يكفل استفادة أفريقيا من قرارات تصدرها الأونكتاد. سوف يشارك مكتب جنيف في الاجتماعات التي تعقدها هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة، باستخدام نتائج مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر الذي عقد في نيروبي كدليل.

538. أعد مكتب جنيف التقارير عن أنشطة أعضاء الاتحاد الأفريقي في منظمة العمل الدولية فيما يخص اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، التي استخدمت في التحضير لمؤتمر العمل الدولي السنوي لمنظمة العمل الدولية. تمثلت إحدى القضايا الرئيسية المثيرة للقلق خلال الفترة قيد البحث في بطء التقدم المحرز في التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام 1986، الذي دخل حيز التنفيذ في آنٍ واحد، من شأنه،

في جملة أمور، إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بإلغاء "المقاعد الدائمة" التي يشغلها عشرة بلدان – البرازيل والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. من خلال إصرار المجموعة الأفريقية، تظل هذه المسألة بندا دائما في جدول أعمال منظمة العمل الدولية. تتمثل مسألة أخرى ذات أهمية بالنسبة للاتحاد في استعراض قواعد الاجتماعات الإقليمية. وفي هذا الصدد، اقترحت المجموعة الأفريقية مبادئ تحكم مشاركة الدول غير الأفريقية في الاجتماعات الإقليمية الأفريقية. ستستند التعديلات المدخلة على القواعد نفسها إلى هذه المبادئ التي اعتمدها مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

539. في محاولة لزيادة التنسيق والتماسك بين المفوضية ومكتب جنيف بشأن مسألة الهجرة، قام مكتب جنيف بتيسير إسهام خبراء المجموعة الأفريقية في مشروع الموقف الأفريقي الموحد بشأن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. قدمت المساهمات إلى اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة والنازحين داخليا ودمجت في المشروع الحالي الذي سيتناول بحثه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2018. أدت الزيادة في تدفقات الهجرة بين الجنوب والجنوب إلى قيام السفراء الأفريقيين في جنيف بالتفكير في إسهام مشترك من بلدان الجنوب في عملية الاتفاق العالمي. ومازال العمل مستمرا بالتنسيق مع بلدان من آسيا وأمريكا الجنوبية في مجالات ذات الاهتمام المشترك.

540. فيما يتعلق بالترشيحات الأفريقية في النظام الدولي التي أقرها المجلس التنفيذي في عام 2017، تم انتخاب اثنين من أبناء أفريقيا البارزين على رأس منظمتين دوليتين، السيد جيلبرت فوسون هونغبو، رئيس وزراء جمهورية توجو السابق، رئيسا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يتخذ من روما مقرا له، والدكتور تيدروس أدهانوم غبريسوس، وزير الخارجية السابق لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، مديرا عاما لمنظمة الصحة العالمية في جنيف.

541. كان نجاح هذه الحملات نتيجة لتضامن وتماسك جميع البعثات الأفريقية في جنيف، بالتنسيق مع المجموعة الأفريقية في مقر الأمم المتحدة. كان مكتب جنيف بمثابة محفز لتعبئة المجموعة الأفريقية في جنيف حيث شارك سفراء أفريقيون ومكتب جنيف في التأثير على مئات الدول الأعضاء الممثلة في جنيف. لم يتكرر هذا النجاح في باريس، لا سيما مدريد حيث انتهى الاتحاد الأفريقي بمرشحين اثنين يتنافسان على نفس المنصب. في باريس، لم يستفد المرشح الأفريقي من جميع الأصوات الأفريقية رغم الحملة المكثفة. ولذلك، سيكون من المناسب أن تبدأ

المنظمة في التفكير مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في دعم الترشيحات الأفريقية في النظام المتعدد الأطراف.

بعثة الاتحاد الأفريقي الدائمة في بروكسل

542. تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي الدائمة في بروكسل (مكتب بروكسل) بمثابة أمانة مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل وتعقد اجتماعات شهرية للمجموعة من أجل توعيتهم بشأن مواقف الاتحاد الأفريقي وضمان متابعة تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي. وواصل المكتب أيضا تسهيل أنشطة المجموعة الأفريقية.

543. خلال الفترة قيد البحث، ركّز مكتب بروكسل على تنفيذ أدوات التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى رصد علاقات عمل الاتحاد الأفريقي مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لا سيما في سياق تنفيذ ومتابعة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وخارطة الطريق الخاصة بها 2014–2017، إلى جانب التحضير للقمة الخامسة للاتحاد الأفريقي–الاتحاد الأوروبي في أبيدجان، كوت ديفوار في نوفمبر 2017.

544. **التحضيرات لقمة الاتحاد الأفريقي–الاتحاد الأوروبي:** شارك مكتب بروكسل في كافة اجتماعات التنسيق للاتحاد الأوروبي لمتابعة الأنشطة والمشاريع والبرامج في مختلف القطاعات المحددة في الخطة الاستراتيجية 2014–2017. ودعم عمل لجنة التوجيه المشتركة للاتحاد الأفريقي–الاتحاد الأوروبي من أجل تنظيم القمة وموقف التفاوض للجنة الممثلين الدائمين. ونسق مكتب بروكسل أيضا عدة اجتماعات وإحاطات بين المجموعة الأفريقية ولجنة الممثلين الدائمين في بروكسل وأديس أبابا، أفضت إلى إثراء المساهمة في الوثائق الختامية لقمة الاتحاد الأفريقي–الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها المجلس التنفيذي.

545. **ما بعد اتفاق كوتونو:** فيما يخص انقضاء مدة اتفاق كوتونو بين مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ– الاتحاد الأوروبي بحلول فبراير 2020 والحاجة إلى عكس علاقات ما بعد كوتونو 2020، أنشأ مكتب بروكسل ومجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل فريق عمل للمساعدة في تحديد موقف أفريقي موحد بشأن هذه المسألة الهامة. وقدم مكتب بروكسل تقارير مفصلة ووثائق، بما في ذلك مذكرة مفاهيمية حول مختلف الخيارات والسناريوهات الممكنة بشأن مستقبل علاقات مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ ما بعد اتفاق كوتونو 2020 بين المجموعة

والاتحاد الأوروبي، إلى اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف ولجنة الممثلين الدائمين. وأحاط مكتب بروكسل لجنة الممثلين الدائمين ولجنتها الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف بشأن هذه المسألة في أديس أبابا وبروكسل.

546. وفي الوقت ذاته، واصل مكتب بروكسل حضور اجتماعات مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ، خاصة اجتماعات لجنة سفراء مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ، بغية توجيه السفراء الأفريقيين بشأن مواقف الاتحاد الأفريقي من البنود المطروحة للنقاش. وكانت البعثة حاضرة خلال دورات مجلس وزراء مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ المنعقدة في مايو 2017 والتي ساعدت خلالها في توعية الوزراء الأفريقيين بشأن الحاجة إلى إرجاء أي قرار بشأن مستقبل مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ حتى يتم اتخاذ قرار نهائي من قبل أجهزة صنع السياسة. وحضر مكتب بروكسل أيضا اجتماع لجنة وزراء التجارة لمجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ المنعقد في أكتوبر 2017 في بروكسل، إلى جانب الجمعيات البرلمانية لمجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ–الاتحاد الأوروبي التي شدّد مكتب بروكسل خلالها على الحاجة إلى مواءمة موقف الدول الأفريقية الأعضاء في هذه المؤسسات طبقا لمقررات أجهزة صنع السياسة.

547. **التمثيل، كسب التأييد والعلاقات العامة:** خلال الفترة قيد البحث، تواصل مكتب بروكسل بشكل منتظم مع الشركاء الدوليين ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين في الاتحاد الأوروبي من أجل إيصال مواقف الاتحاد الأفريقي في كافة المجالات ذات الصلة وكسب التأييد لها. وقام أيضا بإنشاء منبر الاتحاد الأفريقي لشباب المهجر بغية تعزيز العلاقة مع المهجر الأفريقي في أوروبا.

548. ومن الضروري أن يقوم الاتحاد الأفريقي بعدة إجراءات لمعالجة الاختلافات بين مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي و عملياتهم الموازية فيما يخص علاقات مجموعة بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ ما بعد كوتونو 2020. وفيما يتعلق بهذه المسألة، ينبغي لأجهزة صنع السياسة التعجيل ببحث واعتماد موقف أفريقي موحد بشأنها.

بعثة الاتحاد الأفريقي التمثيلية لدى الولايات المتحدة

549. تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي التمثيلية لدى الولايات المتحدة الشراكة والحوار بين حكومة الولايات المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

550. **اجتماعات الشراكة الرفيعة المستوى:** نظمت البعثة الحوار الرفيع المستوى السنوي الخامس لمفوضية الاتحاد الأفريقي–الولايات المتحدة في واشنطن في نوفمبر 2017 وكان متبوعا باجتماع ثنائي بين الرئيس وكاتب الدولة.

551. **قانون النمو والفرص في أفريقيا:** تم إعادة الترخيص لقانون النمو والفرص في أفريقيا في عهد الرئيس باراك أوباما لمدة عشر سنوات أخرى (2015–2025). واصلت المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد استراتيجات وطنية خاصة بقانون النمو والفرص في أفريقيا بغية الاستفادة القصوى من القانون. ونظمت المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعة الأفريقية للبلدان المؤهلة للقانون اجتماعا نصف مرحلي في يوليو 2017 للتحضير للمنتدى. وتمثلت إحدى التوصيات في إنشاء لجنة استشارية تضم ممثلين من مجموعة السفراء الأفريقيين، ووكالات الولايات المتحدة المعنية بتنفيذ القانون، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في واشنطن، لرصد جميع المسائل المتعلقة بقانون النمو والفرص في أفريقيا. وفي أغسطس 2017، شاركت المفوضية في منتدى القانون المنعقد في لومي.

552. **تنسيق المواقف الأفريقية:** واصلت البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق مجموعة السفراء الأفريقيين للنهوض بالمصالح الأفريقية المشتركة. وهي بمثابة أمانة للسلك الدبلوماسي الأفريقي وتستضيف اجتماعاته الشهرية. وتستضيف البعثة أيضا اجتماعات مختلف لجان مجموعة السفراء الأفريقيين حول قانون النمو والفرص في أفريقيا، وبناء القدرات، ووسائل الإعلام والاحتفالات باليوم الأفريقي.

553. **التوعية:** تدعم البعثة برامج الاتحاد الأفريقي حول توعية المهجر من خلال مختلف القنوات الإعلامية. وتم إنشاء هيئة تحرير تتكون من موظفي الإعلام من السفارات لتنفيذ هذه المبادرة.

بعثة الاتحاد الأفريقي الدائمة لدى جامعة الدول العربية

554. تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي الدائمة لدى جامعة الدول العربية (مكتب القاهرة) بتنسيق وإدارة العلاقات مع الأمين العام للجامعة، وسفراء البلدان المراقبة لدى الاتحاد الأفريقي إلى جانب مؤسسات البلد المضيف.

555. **اجتماعات الشراكة الأفريقية–العربية:** في 2017، واصل مكتب القاهرة تنسيق الشراكة الأفريقية– العربية مع جامعة الدول العربية. وقاما معا بتسهيل اجتماع لجنة تنسيق الشراكة على المستوى الوزاري في نيويورك في سبتمبر 2017. وبحث الوزراء قرارات قمة ملابو 2016 وأعدوا خططا لتنفيذ هذه القرارات. وقام مكتب القاهرة أيضا بتسهيل الاجتماع بين رئيس المفوضية والأمين العام لجامعة الدول العربية. وقام الرئيسان بتبادل وجهات النظر بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك النزاعات والأزمات التي تعاني منها المنطقتان والتقدم المحرز في تنفيذ مقررات قمة ملابو. وانتهزا الفرصة أيضا للاحتفال بمرور أربعين سنة على الشراكة الأفريقية العربية.

556. واصل مكتب القاهرة أيضا متابعة التعاون بين المنظمتين حول القضية الفلسطينية، من خلال المساهمة في تقارير ومشاريع قرارات المفوضية بشأن هذه المسألة.

557. **دعم المجموعة الأفريقية:** استضاف مكتب القاهرة اجتماعات مجموعة السفراء الأفريقيين وشارك فيها.

558. **الاتصال والتوعية:** قام مكتب القاهرة بأنشطة الاتصال والتوعية بغية الترويج لعمل الاتحاد الأفريقي ولأجندة 2063، بما في ذلك ما يلي:

- إعداد البيانات الصحفية حول كافة اجتماعات الشراكة والأحداث الهامة الأخرى.
- رعاية البحوث والدورات التدريبية التي تنظمها معاهد البحث المصرية حول القضايا الأفريقية في جامعات القاهرة وأسيوط والإسكندرية.
- تعزيز العلاقات مع لجنة الشؤون الأفريقية للبرلمان المصري وتبادل الآراء بشأن القضايا الراهنة والتعاون بين البرلمان المصري والبرلمان الأفريقي.

مكتب الاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي في ليلونجوي

559. بغية مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشاكل المرتبطة بالنزاعات وانعدام الأمن، إلى جانب تعزيز النمو الاقتصادي، قام مكتب الاتحاد الأفريقي في ليلونجوي، بالتعاون مع مكتب لجنة الأمم

المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي، سلسلة من الأنشطة في 2017 يتم سردها أدناه:

- **التصنيع:** تم تنظيم عدة اجتماعات لتعزيز استراتيجيات وخطط التصنيع الإقليمية، طبقا لأجندة 2063. وقام المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي بإطلاق وتعزيز برنامج بعنوان "100 شاب في عالم الأعمال التجارية الحقيقية كل سنة"، وهو مرتبط ارتباطا مباشرا بموضوع العام حول الشباب والحاجة إلى التصنيع. ويهدف البرنامج إلى إدراج 100 شاب بصورة منهجية في القطاع الخاص كل سنة، خاصة في مجالات الصناعة، والصناعة الزراعية وصناعة الأغذية وغيرها، مع توقع أن يقوم هؤلاء الشباب بخلف فرص عمل لأنفسهم وللشباب الآخرين بعد ذلك. ويهدف البرنامج أيضا إلى إنتاج السلع على الصعيد الوطني مع إمكانية تصديرها إلى الإقليمي الفرعي.
- **الكهربة من خلال الطاقة الحرارية الجوفية:** تم إطلاق حملات إعلامية في البلدان التي يستهدفها المشروع، من خلال توزيع الوثائق المختلفة ذات الصلة على الوزراء المعنيين.
- **التعميم:** تم القيام بالتوعية بشأن وثائق الاتحاد والوثائق الأفريقية الرئيسية من أجل تسهيل تعميمها. وكانت المجموعات المستهدفة من التوعية هي الوزارات ذات الصلة في الدول الأعضاء للإقليم. وشملت الوثائق مشاريع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، إلى جانب أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية الأولى الخاصة بها. ونُظمت أيضا اجتماعات عمل مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (صادك)، والاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والبرلمان الأفريقي بغية تحديد استراتيجية مشتركة لتعميم الصكوك القانونية لهذه المؤسسات من قبل الدول الأعضاء.
- **إشرك شباب الجنوب الأفريقي:** لضمان رؤية أكبر للاتحاد الأفريقي والمشاركة في أنشطة الاتحاد، شجّع مكتب ليلونجوي إنشاء نوادي للشباب في الجامعات. وحاليا، تم تفعيل 11 ناديا وأصبح 380 شابا أعضاءً فيها. والبلدان التي توجد فيها النوادي هي: بوتسوانا، جنوب أفريقيا، ناميبيا، ليسوتو، سوازيلاند، أنجولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، تنزانيا، ملاوي وزيمبابوي.

الخاتمة: مجالات التركيز لعام 2018

560. لقد قطعت المفوضية شوطا طويلا كمؤسسة، وأحرزت قدرا هائلا من التقدم لا سيما على مستوى إعداد الأطر الاستراتيجية والمعيارية .غير أن القارة لا تزال تواجه تحديات عديدة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر، والنمو، وعدم المساواة، وهشاشة الحكم الديمقراطي في بعض بلدانها . كما أن القارة ليست متكاملة كما ينبغي أن تكون. ومن الواضح أن ثمة فجوة بين الوعد الاستراتيجي الكبير لأجندة 2063 والواقع والتنفيذ في الميدان.

التوصيات والمسائل التي ينبغي اتخاذ قرارات بشأنها

561. يتعين على الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي مواءمة خططها الإنمائية مع أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية الأولى الخاصة بها. وسيتم تقديم إطار الرصد والتقييم لأجندة 2063 إلى أجهزة صنع السياسة لاعتماده خلال قمة يناير 2018 .وقد أجازته اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل في أكتوبر 2017

562. تدعو الحاجة أيضا إلى تعبئة الموارد المحلية للتعجيل بتنفيذ البرامج والمشاريع الرئيسية لأجندة 2063 .اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل مشروع استراتيجية تعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063 في أكتوبر 2017 وأوصت أجهزة صنع السياسة باعتماده خلال قمة يناير 2018.

563. ينبغي أن تشجع أجهزة صنع السياسة الدول الأعضاء على أن تطبق دون تأخير مقرر كيجالي بشأن تمويل الاتحاد .وثمة حاجة ماسة في الاتحاد وأجهزته إلى الحصول على موارد بشرية ومالية كافية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها .وسيساعد تنفيذ قرار كيجالي أيضا على الحد من اعتماد الاتحاد المفرط على أموال الشركاء لتمويل برامجه.

564. كما يجب على أجهزة الاتحاد الأفريقي الامتثال التام للوائح والنظم المالية والإدارية للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى توصيات تقارير مراجعة الحسابات .وقد شرعت المفوضية في عقد اجتماعات منتظمة مع رؤساء الأجهزة لمناقشة مسائل مواءمة السياسات، فضلا عن التحديات المالية والإدارية.

565. وأخيرا، ينبغي أن تشجع أجهزة صنع السياسة الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على جميع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي ووثائق حقوق الإنسان .وتنفيذا لأجندة التكامل للاتحاد، ينبغي أن تولي أجهزة صنع السياسة اهتماما خاصا للتوقيع والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية ومقرر ياموسوكرو والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص، لإتاحة التعجيل ببدء نفاذها .وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تختتم دون تأخير المفاوضات المتبقية حول مشروع البروتوكول المتعلق بالسلع وأن تقدمه إلى أجهزة صنع السياسة المختصة لاعتماده.

توقعات الأولويات لعام 2018

566. خلال 2018، سينصب اهتمام المفوضية على تحديد **الطرق والوسائل** الرئيسية الكفيلة بسد الفجوة بين الطموح والتطلع من ناحية؛ وبين اتخاذ الإجراءات وتحقيق النتائج الملموسة، من ناحية أخرى .وهذا في حد ذاته مهمة شاقة تنطوي على إحداث تغييرات في المفوضية وفي تعاملها مع أجهزة الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين.

567. وفيما يلي المجالات التي سيركز عليها الاتحاد اهتمامه، بالإضافة إلى ولاية المفوضية وإداراتها كل واحدة على حدة، والأجهزة والوكالات.

1. اتساق السياسات

568. إقرارا منها بأنه لا يمكن تحقيق أهداف أجندة 2063 بدون نظم فعالة في مجال الإدارة والتنظيم، فإن المفوضية ستولي اهتماما خاصا للتصدي لتحديات الاتساق الداخلي التي تعرقل الفعالية والكفاءة فيها.

569. وكنقطة انطلاق، تعتزم المفوضية تناول مجالين رئيسيين: أولا، سياسة البراءات وحالات التداخل بين البرامج والثغرات القائمة بين المفوضية وغيرها من أجهزة الاتحاد. وقد شرعت المفوضية في دراسة لطرح مجموعة من الخيارات تتعلق بكل من تبسيط الولايات، تعزيز التخطيط الاستراتيجي ووضع الميزانيات على نحو مشترك، تحديد الأولويات، تنفيذ البرامج، تقاسم المعلومات ورفع التقارير على مستوى الأجهزة التشريعية والقضائية وأجهزة حقوق الإنسان .وتهدف هذه العملية إلى توفير المزيد من الفرص للتعاون الوثيق والفعال بين أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى.

570. أما المجال الثاني فيتعلق بالعلاقة بين المفوضية ووكالاتها المتخصصة .وفي هذا الصدد، ستشرع المفوضية قريبا في إجراء دراسة تقييمية لتحديد وتعزيز القيمة الحالية والمحتملة التي يمكن استخلاصها من الوكالات المتخصصة .وستساهم جوانب هذه الدراسات في بلوغ عدد من المحطات الرئيسية لخارطة الطريق المعنية بالإصلاح المؤسسي للاتحاد.

2. الحكم والإدارة

571. تحتاج المفوضية نفسها، بوصفها أحد أجهزة الاتحاد، إلى إيلاء اهتمام خاص للتحسين العام لتنظيمها ونظمها وإجراءاتها .وقد تم بالفعل إجراء العمل التشخيصي في هذا المجال لتحديد الثغرات والتحديات التي تحتاج إلى المعالجة من أجل تحسين الأداء المؤسسي العام .وأفضى هذا العمل إلى إنتاج "تقرير عن الحالة الراهنة" خلص إلى مجموعة من الإصلاحات التي يلزم أن تضطلع بها المفوضية لتفي بالغرض المنشود منها. وخلال هذا العام، ستبذل المفوضية جهدا كبيرا في المرحلة الأولى من تنفيذ خيارات الإصلاح التنظيمي المطروحة.

3. تسليط الضوء على الاتحاد

572. تدرك المفوضية أن نسبة كبيرة من السكان الأفريقيين لا يعرفون الكثير عن عمل الاتحاد الأفريقي .وخلال 2018، ستعطي المفوضية الأولوية لتعزيز وتوسيع الأساليب القائمة في مجال التواصل مع أصحاب المصلحة، والحصول على ردودهم ومشاركتهم. وستركز المفوضية اهتمامها على إنشاء منابر موسعة لتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة من الجهات الخاصة والعامة داخل القارة وخارجها . ستتمثل إحدى الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك في عقد اتفاقيات مهيكلة مع منصات وسائل الإعلام الرئيسية في الدول الأعضاء للتعريف بالمفوضية وعملها، وتوسيع نطاق التواصل الرقمي مع الشرائح المصنفة من سكان أفريقيا، لا سيما الشباب والنساء والأفريقيين في المهجر، وإنشاء موقع إلكتروني تفاعلي للاتحاد، وإعادة تطوير الصورة المؤسسية للاتحاد بما في ذلك جميع أجهزته، وتنظيم لقاءات مفتوحة لرئيس الاتحاد ورئيس المفوضية لمخاطبة المواطنين في الدول الأعضاء .ستعمل هذه التدابير، بالإضافة إلى غيرها، على إيصال الاتحاد الأفريقي إلى الشعوب.

4. التكامل الإقليمي

573. إن تحويل النمو الاقتصادي في القارة إلى اقتصاد قاري شامل يعتبر ضرورة حتمية بالنسبة لأفريقيا .وتشكل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وسائل محورية لضمان تحقيق هذا الهدف . وتبعا لذلك، تعتزم المفوضية توسيع مستويات تعاملها مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل الاتفاق على توزيع المهام بين هذه المجموعات والمفوضية. وعلى وجه التحديد، تعتزم المفوضية تقديم جدول اجتماعات منتظمة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية .وإلى جانب هذه التعاملات، تم تكليف دراسة متعمقة لوضع إطار شامل وفعال لتعزيز التعاون.

5. السلم والأمن والحكم

574. ستستمر المفوضية خلال 2018 في ربط الاتحاد الأفريقي بجهود السلام في الدول الأعضاء من خلال القيام بدور داعم في تأمين السلام والأمن والحكم المستدامة في القارة .وللقيام بذلك، ستواصل المفوضية بذل جهود دؤوبة من أجل منع الصراعات وإدارتها وتسويتها، كما ستعمل على التعجيل بوتيرة تنفيذ وثائق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان. وستستمر الجهود أيضا في منع الإرهاب ومكافحته.

6. الشراكات

575. تمشيا مع الضرورة الاستراتيجية لتعزيز دور الاتحاد الأفريقي كمؤسسة إقليمية بارزة، ومكانة أفريقيا على الساحة العالمية، ستقوم المفوضية بإعداد استراتيجية حول صوت وتمثيل أفريقيا على الصعيد العالمي لاعتماده من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي. وستعزّز المفوضية فعالية مكاتب التمثيل للاتحاد الأفريقي لتمكينها من تعميق مشاركة الاتحاد الأفريقي وكسب التأييد له على الصعيد العالمي .سيتطلب ذلك تعزيز قدرات هذه المكاتب، وتعزيز آليات الأداء والمساءلة والإبلاغ، والمطالبة بنتائج مستندة إلى الأدلة بما يُثبت تعزيز علاقات أفريقيا مع الكتل القارية الأخرى وتأثيرها على الصعيد العالمي.

576. وفي هذا المسعى، ستواصل المفوضية وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي الاعتماد على حسن نية ودعم أجهزة صنع السياسة، كما كان الحال في الماضي.